

جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية  
الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي  
الموضوع

## أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017

إشراف الدكتور:  
حاج بن زيدان

إعداد الطالب:  
آيت قاسي عزو رضوان

### أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د.الجيلالي بوظراف	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم	رئيساً
د.حاج بن زيدان	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم	مقرراً
د.بوزيان العجال	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم	ممتحنا
د.بن حمو عبدالله	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم	ممتحنا
د.حمول طارق	أستاذ محاضراً	جامعة بشار	ممتحنا
د.حسياني عبد الحميد	أستاذ محاضراً	جامعة الجزائر 03	ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

## شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا  
وبالقران الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق استنرنا؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "بن زيدان الحاج" الذي أشرف على  
هذا العمل منذ البداية والذي لم يبخل علينا بمعلوماته القيمة ونصائحه وحسن  
متابعته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما تكبدوه من عناء في  
قراءة أطروحتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة؛

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم  
يتسع المقام لذكره لهم جميعا، صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير.

## إهداء

إلى من وسعتني رحمتها صغيراً، وأسعدتني صحبتها كبيراً...  
إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرها وجزاها  
عني خير الثواب....  
إلى جميع الأهل والأقارب...  
إلى أصدقائي وزملائي ...  
وإلى من نورو طريقي في العلم...  
إلى جميع أساتذتي الأعزاء...  
إلى جميع زملائي وزميلاتي في العلم...

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	كلمة شكر
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ- هـ	مقدمة عامة
أ	1- تمهيد
أ	2- الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية
ب	3- الفرضيات
ب	4- أسباب اختيار الموضوع
ج	5- أهمية الدراسة
ج	6- أهداف الدراسة
ج	7- الدراسات السابقة
هـ	8- أدوات البحث
هـ	9- حدود الدراسة
هـ	10- منهجية الدراسة
44-1	الفصل الأول: السياسة الجبائية، النظام الجبائي والإطار النظري للضريبة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: السياسة الجبائية
3	المطلب الأول: مفهوم، خصائص ومرتكزات السياسة الجبائية
4	المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة الجبائية
9	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الجبائية
10	المبحث الثاني: النظام الجبائي

10	المطلب الأول: مفهوم ومقومات النظام الجبائي
14	المطلب الثاني: علاقة النظم الجبائية بالنظم الاقتصادية
16	المطلب الثالث: مكونات ومحددات تصميم النظام الجبائي
25	المبحث الثالث: الإطار النظري للضريبة
25	المطلب الأول: ماهية الضريبة
30	المطلب الثاني: الأسس النظرية لفرض الضرائب
33	المطلب الثالث: أنواع تقسيمات الضرائب
42	خلاصة الفصل الأول
93-43	الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر
45	تمهيد
46	المبحث الأول: ماهية الجباية العادية
46	المطلب الأول: مفهوم الجباية العادية
47	المطلب الثاني: مكونات الجباية العادية ومكانتها
49	المطلب الثالث: جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة
50	المبحث الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر
50	المطلب الأول: دوافع وأهداف الإصلاح الجبائي
59	المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات الجبائية في الجزائر
80	المطلب الثالث: فعالية الإصلاح الجبائي من خلال مؤشرات الضغط الجبائي
83	المبحث الثالث: أهمية الجباية العادية في ميزانية الدولة
84	المطلب الأول: ماهية الميزانية العمومية
86	المطلب الثاني: مساهمة الجباية العادية في الميزانية العمومية
89	المطلب الثالث: عوائد مردودية الجباية العادية
93	خلاصة الفصل الثاني
94	الفصل الثالث: النمو الاقتصادي، قراءة نظرية تحليلية
95	تمهيد
96	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
96	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية
99	المطلب الثاني: محددات و أشكال النمو الاقتصادي

104	المطلب الثالث: خصائص، فوائد، تكاليف وعوامل قياس النمو الاقتصادي
106	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
106	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
113	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
118	المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية
119	المبحث الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي
120	المطلب الأول: نظرية لوات روستورومر
122	المطلب الثاني: نموذج لوكاس وبارو
123	المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للنظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي
125	خلاصة الفصل الثالث
168-126	الفصل الرابع: دراسة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017
127	تمهيد
128	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر
128	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
137	المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
140	المطلب الثالث: عوائق النمو الاقتصادي في الجزائر
142	المبحث الثاني: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي
142	المطلب الأول: نماذج الكينزيين المحدثين للجباية كمتغيرة محفزة للنمو المتوازن
144	المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغير محفزة لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل
146	المطلب الثالث: نموذج Percebois
147	المبحث الثالث: قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017
147	المطلب الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
155	المطلب الثاني: مزايا استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL في الدراسات التطبيقية
156	المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي لأثر الجباية العادية على الناتج الداخلي

	الخام في الجزائر خلال الفترة 1990/2017 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)
168	خلاصة الفصل الرابع
173-169	الخاتمة العامة
170	أولا- النتائج
171	ثانيا- نتائج اختبار الفرضيات
172	ثالثا- التوصيات
173	رابعا- آفاق الدراسة
187-174	المراجع
204-188	الملاحق
206-205	الملخص

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة	35
01-02	معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول لسنة 1988	53
02-02	تطور الرسم على رقم الأعمال للفترة ما بين 1962-1991	53
03-02	معدلات الضرائب قبل الإصلاح الجبائي لسنة 1991	55
04-02	تطور الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي للفترة 1993-2017	64
05-02	التعديلات التي طرأت في معدلات الضريبة على أرباح الشركات الإجمالي للفترة 1992-2016	69
06-02	تطور الحصيلة الجبائية للضريبة على أرباح الشركات للفترة 1993-2016	71
07-02	توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة	73
08-02	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة	75
09-02	تطور الحصيلة الجبائية للرسم على القيمة المضافة للفترة 1995-2017	76
10-02	توزيع الضريبة على النشاط المهي	77
11-02	توزيع رسم النشاط المهي لنشاط نقل المحروقات	78
12-02	الرسم على المنتوجات البترولية	79
13-02	تطور معدل الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	82
01-03	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	98
01-04	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	132
02-04	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	134
03-04	مضمون برنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	135
04-04	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	158
05-04	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	160
06-04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	162
07-04	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	163
08-04	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	166
09-04	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	167

## قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	هيكل النظام الجبائي المتكامل	13
01-02	أهمية الجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2017	87
02-02	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2017	88
01-03	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	108
02-03	نموذج دافيد ريكاردو للنمو	110
03-03	محددات الطلب الكلي عند كينز	114
01-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	137
02-04	الحلقة المفرغة للفقر	140
03-04	نتائج اختبارات فترات الابطاء المثلى	159
04-04	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقى	161
05-04	التوزيع الطبيعي للبواقى	162
06-04	نتائج اختبار استقرارية النموذج	164

## قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اختبار استقرارية الجباية العادية LREC	189
02	اختبار استقرارية الناتج الداخلي الخام LPIB	195
03	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	201
04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	202
05	نتائج اختبار عدم التباين	203
06	تقدير النتائج بواسطة طريقة المربعات الصغرى	204

## المقدمة العامة:

### 1- تمهيد:

إن موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية شكل نقاش فكري وجدلي كبير حول حدود ومستويات هذا التدخل، فالمذهب الاشتراكي يرى أن تكون الدولة هي المهيمنة على دواليب النشاط الاقتصادي، أما المذهب الليبرالي فيرى بضرورة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والاكتفاء بدور الرقابة والتوجيه من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية. أما في وقتنا الحالي فغالبا الدول تتجه نحو الالتزام بمبادئ اقتصاد السوق والذي يعتبر الدولة كموجه للنشاط الاقتصادي فقط.

وتعتبر الضريبة منذ القدم مظهر من مظاهر قيام الدولة وسيادتها في حدود أقليمه، وقد تطور مفهومها بتطور وظائفها وأهدافها إلى أن أصبح للضريبة مفهوم معاصر يقوم على إعتبار الضريبة إحدى الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية كونها أداة للضبط الاقتصادي. والجزائر كغيرها من الدول تعتمد على الجباية كمصدر أساسي في تمويل نفقاتها، إذ تحتل الجباية مكانة بارزة ضمن الإيرادات العامة للدولة.

ونظرا لتوسع نشاط الدولة وزيادة هيكلها القاعدية مع تزايد النمو الديمغرافي، أدى إلى توسع الإنفاق العام، وسد هذه النفقات العامة يكون عن طريق موارد تؤمنها عن طريق مصادر تمويل مختلفة حسب القدرات والظروف والسياسات الاقتصادية والمالية المتبعة.

لذلك قامت الجزائر بإصلاحات عميقة للنظام الجبائي تنظيما وتشريعا خصوصا بعد أزمة 1986 التي كشفت هشاشة الاقتصاد الوطني كونه ريعي يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمي، مادفع بالاهتمام بالجباية العادية كبديل للجباية البترولية والبحث عن آليات دعمها لتكون ذات فعالية ومردودية أحسن.

ويعتبر النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه الدول والمعيار الذي يقاس به أداء الحكومات، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الرفع من معدل نموها.

### 2- الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية:

إن الجزائر طموحة لتجسيد النمو الاقتصادي وقد مرت بعدة تجارب تنموية لم تمكنها من الوصول لمرادها، ومن أسباب تأخرها عدم قدرتها على تمويل سياستها التنموية إلا في ظل الجباية البترولية التي ما هي إلا عامل خارجي لا تتحكم فيه، وإدراكها لذلك جعلها تتجه منذ سنة 1990 لتبني مبادئ اقتصاد السوق مع محاولات إعطاء الأولوية للتمويل المالي الذاتي من خلال محاولة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

من خلال هذا البحث الذي سيتطرق إلى دراسة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، واستنادا إلى العرض المقدم تتضح جليا معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو الموالي:

مامدى تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم إصلاحات الجبائية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟
- كيف كان تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟
- ما هي النتائج المستخلصة من استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في إيجاد العلاقة بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

### 3- الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

- إن الإصلاحات الجبائية مازالت بعيدة عن تحقيق إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية؛
- أدت الإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى زيادة حصيللة الجباية العادية وبالتالي تفعيل عملية النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- إن الجباية العادية تؤثر على النمو الاقتصادي يكون هاما في الأجلين القصير و الطويل.

### 4- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيارالبحث في النقاط التالية:

- كون البحث يكتسي أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي، خاصة بعد انهيار أسعار البترول، فيظل التحولات الاقتصادية المتسارعة؛
- الحساسية الشديدة للاقتصاد الجزائري لانهيار أسعار البترول ما أدى إلى تناقص الموارد المالية لاعتماد الإيرادات العامة على الجباية البترولية؛
- التحولات الدولية والمحلية التي أدت إلى التركيز على الجباية العادية وعدم الاكتفاء بالجباية البترولية كحل بديل للاقتصاد الريعي؛
- طبيعة التخصص إقتصاد كلي نقدي ومالي.

## 5- أهمية الدراسة:

شهدت الجزائر أزمة خانقة تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار البترول الذي انعكس على الحالة الاقتصادية في البلاد، وكان البحث عن أنجع السبل التي تعمل على تقليل من الأزمة بصفة دائمة، ولكن يبقى المصدر الأساسي و التقليدي المتمثل في التمويل الجبائي للمالية العامة، وبالرغم من أن محاولات إحلال الجباية العادية في الجزائر ليست مرتبطة بهذه الفترة (2014-2017)، بل تعود إلى فترة التسعينات من القرن العشرين، أين وضعت الإصلاحات الجبائية بتظافر المساعي مع المؤسسات المالية الدولية لتكون الجزائر في ركب دول النامية المنتهجة لفكر الإصلاح الجبائي.

إن أهمية الموضوع تنبع من أهمية الضريبة في الحياة الاقتصادية وفي بناء الدولة الحديثة، لذلك تركز اغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على إيلاء الجباية العادية مكانتها المناسبة كأداة للاستدامة المالية والتوجيه الاقتصادي لأي بلد.

ويعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى أي دولة لتحقيقه، ومن خلال دراستنا هذه سندرس أثر الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي والسعي نحو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والتخلص من التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية للنفط والغاز الطبيعي.

## 6- أهداف الدراسة:

بناء على ما ذكر سابقا، فإن الهدف من القيام بهذا البحث، هو:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية العادية والنمو الاقتصادي؛
- توضيح أهمية الجباية العادية كمورد للإيرادات العامة؛
- إبراز الآليات التي ترفع من مردودية الجباية العادية؛
- دراسة تطورات الجباية العادية للجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

## 7- الدراسات السابقة:

نستعرض أهم الدراسات التي درست أحد متغيرات بحثنا:

1-7 مذكرة ماجستير سمير بن عمور، "إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة"، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005-2006: جاءت إشكاليتهما كالتالي ماهي العوامل التي دفعت بالدولة إلى السعي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؟ وكيف تمت هذه العملية وما هو مدى نجاحها؟

وهدفت الدراسة إلى محاولة إظهار أثر عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية على تمويل الميزانية العامة، ومن ثم خطط التنمية التي تهدف الدولة الوصول إليها.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الضريبي المطبق بداية سنة 1992 ماهو إلا امتداد للإصلاحات الاقتصادية المسطرة وتجسيد لبرامج التصحيح المتبناة من طرف السلطة الجزائرية والمعتمدة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي جاءت كانعكاس للأزمة الناتجة عن انخفاض الإيرادات البترولية.

2-7 رسالة ماجستير: بعلة الطاهر "دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر 1999-2013"، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، سنة 2014-2015، جاءت إشكاليتهما كالتالي: ما مدى تأثير الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999-2013؟

وهدفت الدراسة إلى محاولة إظهار أثر الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة طردية في اتجاه واحد بين الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية، وأن الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات والأزمات جراء تقلبات أسعار البترول، بالإضافة إلى عدم بلوغ الإصلاح الضريبي لأهم أهدافه بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

3-7 أطروحة دكتوراه: ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012"، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015 جاءت إشكاليتهما كالتالي: ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولقد توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول وان تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له بالإضافة أن السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في النشاط الاقتصادي لسهولة أدواتها، وتطور معدل النمو الاقتصادي متذبذب وغير مستديم يتغير تبعا لتغير أسعار المحروقات.

4-7 أطروحة دكتوراه: العوادي ساعد، تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة النمو الاقتصادي للفترة 1990-2015، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، سنة 2016-2017 جاءت إشكاليتهما كالتالي: ماهي تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وهدفت الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري يمكن الاعتماد عليه من أجل وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق معدل نمو خلال فترة زمنية معينة مع إظهار وجود إمكانيات كامنة غير مستغلة في الجزائر من شأنها أن تستخدم في عملية النمو والوصول إلى الأهداف المرجوة.

ولقد توصلت إلى أن الجزائر ذات مؤهلات من رأس مال بشري ومادي ذات بنية هيكلية قوية ما يجعل إمكانية التقدم واردة جدا.

5-7 مذكرة ماجستير يختار راضية: "الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية وقياسية - حالة الجزائر"، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2006، وتوصلت الباحثة إلى ضعف الحوافز الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، كما أن هيمنت الجباية البترولية على الإيرادات الضريبية أفقدت فعالية السياسة الجبائية في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار الادخار والاستهلاك، كما أن النمو الاقتصادي بقي نموا ريعيا ولم تتمكن من تحقيق النمو خارج المحروقات.

#### 8- أدوات البحث:

سيعتمد هذا البحث على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، يمكن اختصارها فيما يلي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛
- البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ومحاولة إبراز الجوانب التي أهملتها ودراستها بشكل مفصل؛

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع؛

- استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL في الدراسة القياسية.

#### 9- حدود الدراسة:

تستدعي دراستنا لهذا الموضوع التقيد بإطار زمني ومكاني، فيما يخص الإطار المكاني فخصص بالإحاطة بالجانب المالي من خلال دراسة الجباية العادية و أثرها على النمو الاقتصادي للجزائر. أما الإطار الزمني فقد تمثل في الإصلاحات الجبائية للفترة 1990-2017 نظرا لأهميتها لما شهدته من تطورات اقتصادية، سياسية واجتماعية.

#### 10- منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، سيتم الاعتماد على المناهج المستعملة في مثل هذا النوع من البحوث وهي: المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستعمال المنهج الوصفي لوصف النمو الاقتصادي و الجباية، والمنهج التحليلي لدراسة الجباية العادية في الجزائر من خلال تحليل الأرقام و البيانات، و المنهج الرياضي لدراسة ظاهرتي الجباية العادية والنمو الاقتصادي.

## الفصل الأول

السياسة الجبائية، النظام الجبائي  
والإطار النظري للضريبة.

## تمهيد:

لقد ارتبط مفهوم الضريبة بمفهوم الدولة وظهرت بظهورها، وكانت منذ القدم المصدر المالي الذي يسمح لها بتغطية النفقات الناتجة عن تعدد مجالات تدخلها وتنوع نشاطاتها، ما ترتب على ذلك ضرورة إيجاد آلية توفر الإيرادات العامة بغية تحقيق أهدافها. وازدادت أهمية الضرائب، كونها موردا من الموارد العامة التي تمكن من تمويل عملية التنمية، وأداة فعالة تسمح للدولة من توجيه النشاط الاقتصادي، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

ومن أوجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نجد السياسة الجبائية التي تستخدمها ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة، وأنها كأداة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وهي تعتبر إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية. ونظرا لتشابك وتعقد الأنشطة المولدة للدخول والأرباح، التي تمثل الأوعية التي تفرض عليها الضريبة، كان لا بد من أن تخضع لنظام يجمعها وينظمها وهو ما يعرف بالنظام الجبائي.

## المبحث الأول: السياسة الجبائية

لم يعد دور الضريبة في الحصول فقط على الأموال اللازمة لتغطية النفقات، بل أصبحت وسيلة هامة وفعالة في يد الدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وتعتبر السياسة الجبائية من أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها ترسيم سياسة من السياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم، خصائص ومرتكزات السياسة الجبائية

أولاً: تعريف السياسة الجبائية

من أهم تعاريف السياسة الجبائية نجد:

- **التعريف الأول:** سلوك الدولة وفق خطة معينة تضعها لتسير عليها في شؤونها الجبائية، من أجل تحقيق أغراض مالية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية<sup>1</sup>.
- **التعريف الثاني:** مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلقة بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى<sup>2</sup>.
- **التعريف الثالث:** مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبة الفعلية والمحتملة لأحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الأثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع<sup>3</sup>.
- **التعريف الرابع:** سلوك الدولة وفق خطة معينة تضعها لتسير عليها في شؤونها الجبائية، من أجل تحقيق أغراض مالية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية<sup>4</sup>.
- **التعريف الخامس:** تعتبر السياسة الجبائية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي(2013)، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دارالجامعية الجديدة، ص: 42 .

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي(2005) ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 139.

<sup>3</sup> سعد عبد العزيز عثمان شكري العشماوي(1999)، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص: 10.

<sup>4</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، نفس المرجع أعلاه، ص: 42.

<sup>5</sup> جميل حسن النجار(2011)، دراسة فعالية السياسة الضريبية في فلسطين كأداة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، العدد الأول، ص: 59.

## ثانيا: خصائص السياسة الجبائية

من خلال التعاريف السابقة، نستخلص أن للسياسة الجبائية خصائص تتمثل في<sup>1</sup>:

- 1- السياسة الجبائية هي مجموعة من البرامج المتكاملة والمتناسقة والمترابطة بين عناصرها، تبنى على قواعد ومبادئ ومذاهب، تساعد على التحكم في أثارها وتحقيق فعاليتها، وضمان نتائجها المرجوة؛
- 2- السياسة الجبائية جزء من السياسة المالية، هذه الأخيرة هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة والعلاقة بينهما، بأنها جزء مدمج في السياسة الاقتصادية ويترتب عن ذلك:
  - أن تعمل في انسجام تام مع الأدوات الأخرى للسياسة الاقتصادية وفق الأهداف المسطرة؛
  - الأهداف المعبر عنها يتم تحقيقها بإشراك وعمل كل من السياسة الجبائية أو المالية أو الاقتصادية.

## ثالثا: مرتكزات السياسة الجبائية

ترتكز السياسة الجبائية على مجموعة من القواعد، تتمثل في:

- تحديد الأولويات والأهداف الرئيسية التي يسعى النظام الجبائي للدولة تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي المحلي والوطني؛
- اختيار أنواع الضرائب وسعرها بدقة من حيث الملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛
- التقليل ما بين التعارض في أهداف قرارات السياسة الجبائية حسب الأولويات المسطرة؛
- التنسيق بين السياسة الجبائية والاقتصادية.

## المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة الجبائية

### أولا: أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات تعرف بالنفقات الجبائية لتحقيق الأهداف المرجوة، وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية أو الأساسية أو المعيارية، من أجل التأثير في تصرفات ونشاطات محددة، ومساعدة مجموعة معينة من المكلفين أو من أجل دعم التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، الادخار وترقية البحث والتطوير، ومن أهم الأدوات نجد:

### 1 – الإعفاءات الجبائية:

يقصد بها إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين بدفع الضريبة في مبلغ الضرائب الواجبة السداد، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام فنغور(2017)، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، ص: 68.

كما يعرفها البعض على أنها إسقاط حق الدولة على بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة<sup>1</sup>.

وقد تكون تلك الإعفاءات كلية أو جزئية وقد تكون دائمة أو مؤقتة، وفي البلدان النامية تعتبر الإعفاءات الجبائية المؤقتة من أكثر النفقات الجبائية المستخدمة لبساطة إدارتها، إلا أن لها مجموعة من العيوب، نذكر منها:<sup>2</sup>

- منح الإعفاءات المؤقتة إلى جلب واستقطاب المشاريع قصيرة الأجل، والتي تكون عادة غير ذات نفع كبير مقارنة بالمشاريع طويلة الأجل؛
- قيام المستثمرين بالتحايل من أجل استغلال وتمديد فترة الإعفاءات، من خلال التحول من مشروع قائم إلى مشروع جديد (كإيقاف مشروع وتشغيل آخر تحت اسم مختلف مع ثبات المالكين)؛
- تعتبر حافزا قويا للتهرب الجبائي، كدخول المؤسسات الخاضعة للضرائب في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى، ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة؛
- من الصعوبة ضمان شفافية الإعفاءات الجبائية المؤقتة وتحديد تكلفتها على إيرادات الميزانية، خاصة إذا لم تكن المشروعات مطالبة بتقديم تصريحات ضريبية.

## 2- التخفيضات الجبائية الخاصة بالوعاء:

هي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، وتتعلق بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للدولة وبتنوع الضرائب المفروضة على فئات المجتمع.

ويمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع ما يحقق وفرات ضريبية للممول ناتجة عن تغير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا.

## 3- التخفيضات الجبائية الخاصة بالمعدل:

وذلك من خلال إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة في النظام الجبائي، كمثال على ذلك نجد المعدل الجبائي المنخفض المطبق على أرباح المؤسسات المعاد استثماراتها.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 296-297.

#### 4- نظام الاهتلاك:

يقصد بالاهتلاك نقص في قيمة الاستثمار نتيجة لتقادمه الزمني وتدهور قيمته، ويقصد به القسط السنوي الناقص من القيمة الكلية للأصل وي طرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة، وعليه يقل العبء الجبائي مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك.

#### 5- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:

من خلال هذه الطريقة تحمل الخسائر على السنوات اللاحقة لتفادي تآكل رأس مال المؤسسة، وبالتالي تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مجالات الاستثمار المرغوبة وتوقع العوائد المنتظرة مستقبلا. ويتوقف نجاح أدوات السياسة الجبائية على عاملين هما:

- اعتبار الضريبة جزء من مناخ استثماري تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الاستقرار السياسي، استقرار النقد، نطاق السوق وحجمه، درجة تطور الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال وطبيعة النظام المصرفي والمالي القائم؛
- الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات، فتجاوب المشاريع والشركات التجارية مع المزايا الجبائية يرتبط بحالة الاقتصاد ودرجة المخاطرة التي يمكن للشركات تحملها على ضوء القواعد المنتظرة.

#### ثانيا: أهداف السياسة الجبائية

تلعب السياسة الجبائية دورا هاما في كل السياسات المالية والاجتماعية والاقتصادية، كونها تمثل إحدى الوسائل الهامة في توجيه الحياة الاقتصادية ورسم الواقع الاقتصادي. وتكمن أهداف السياسة الجبائية في مجموعة من الأهداف المالية، الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تحقيقها من خلال النظام الجبائي.

#### 1- الهدف المالي:

ويقصد به أن الضريبة توفر الموارد المالية للدولة لتغطية النفقات العامة مثلما نادى به الفكر الكلاسيكي الذي اعتبرها الهدف الوحيد للضريبة والتي يجب أن لا يكون لها أي تأثير اقتصادي، ولتحقيق الهدف المالي مثلما نادى به الكلاسيكيون لا بد من تحقق شرطين أساسيين في فرض الضريبة هما:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ناصر مراد (2016)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر، الطبعة الثانية، ص: 20-22.

## 1-1 حياد الضريبة:

وهو أن لا يحدث فرض الضريبة أي أثر على النشاط الاقتصادي أو على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص.

فالفكر الكلاسيكي يؤمن بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة) كون أي تدخل للدولة سيؤدي إلى إخلال التوازن وتحويل جزء من الموارد عن استخداماتها المثلى، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في الواقع كون أن لأي ضريبة آثار اقتصادية، إجتماعية وسياسية.

## 2-1 وفرة الحصيلة الجبائية:

وهي أن تكون إيرادات الحصيلة الجبائية وفيرة تغطي النفقات العامة للدولة، ويتطلب ذلك توفر شروط هي:

### - الضريبة المنتجة:

وهي الضريبة التي تعود بأكبر حصيلة للخزينة مع أقل نفقات في جباياتها ويكون ذلك بحسن اختيار الأوعية الجبائية كفرض ضريبة على السلع واسعة الاستهلاك.

### - الضريبة الثابتة:

وهي الضريبة التي لا تتأثر إيراداتها بتغيرات النشاط الاقتصادي كالضريبة العقارية.

### - الضريبة المرنة:

وهي الضريبة التي في حالة زيادة معدلها تزيد حصيلتها كضريبة الاستهلاك، وفي أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، ظهرت نظرية ماير كينز الذي انتقد التحليل الكلاسيكي بحيادية الدولة، وبين أن التشغيل الكامل يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وان هذا الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحققه التشغيل الكامل، بل يمكن أن يكون عند مستوى أقل من ذلك، ما يقتضي تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي ما يتناقض بمبدأ حيادية الضريبة للكلاسيك، وبالتالي فالفكر الحديث لا ينفي الهدف المالي للضريبة والذي تزايد مع تزايد تدخل الدولة، إلا انه يرفض حياد الضريبة لما لها من تأثير على البنيان الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

## 2- الهدف الاجتماعي:

تحقيق الهدف الاجتماعي في السياسة الجبائية يكمن في إزالة وتقليل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال:

- فرض ضرائب تصاعدية محققة للعدالة الاجتماعية كفرض ضريبة مرتفعة على الأغنياء وتخفيضها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة؛
- التقليل من استهلاك المنتجات المضرة بالصحة كالمشروبات الكحولية بفرض رسوم مرتفعة عليها؛
- معالجة أزمة السكن من خلال إعفاء رأس مال المستثمر لقطاع السكن لمدة معينة مثلا لتشجيع الاستثمار في مجال السكن؛
- تقديم تخفيضات وتسهيلات جبائية للمؤسسات والجمعيات التي تعود بالنفع العام لأفراد المجتمع؛
- تثبيط النسل بالنسبة للدول التي تعرف ارتفاعا حادا في النمو السكاني من خلال فرض ضرائب مرتفعة متصاعدة مع أفراد المجتمع والعكس صحيح.

## 3- الهدف الاقتصادي:

تستخدم الدولة السياسة الجبائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الغير مصحوب بالتضخم أو الانكماش، فمثلا في حالة التضخم يتوسع استخدام الضريبة لغرض امتصاص كمية النقد الزائدة، أما في حالة الانكماش تزيد من الإعفاءات لدعم الادخار وبالتالي التوسع في الاستثمار.

- توجيه السياسة الجبائية في تشجيع نشاطات إنتاجية محددة أو قطاع معين حسب السياسة العامة للدولة؛
- التأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، كفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الضارة بالصحة وبالتالي تثبيط الاستهلاك أو تحويل الاستهلاك إلى سلع أخرى؛
- حماية المنتج الوطني من خلال فرض رسوم شريطة أن تكون الرسوم على الإنتاج المفروضة محليا أقل من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

## 4- الهدف الثقافي:

تستعمل الضريبة كوسيلة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمع من خلال المزايا الجبائية التي تقدمها، والتي نذكر منها:<sup>1</sup>

- إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية والمسرحية من الضرائب على الدخل؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

- إعفاء المنجزات والأشغال الفنية والموارد الداخلة في الصناعة الثقافية من الضريبة على القيمة المضافة من أجل زيادة نسبة المقروئية والمهتمين بالفن؛
- فرض ضريبة على القيمة المضافة على الصادرات من مواد التراث والصناعات التقليدية كوسيلة لحماية من الهروب للخارج.

#### 5- الهدف البيئي:

تعتبر السياسة الجبائية أداة فعالة لمعالجة المشاكل البيئية، وذلك من خلال:<sup>1</sup>

#### - الحد من التلوث البيئي:

من خلال فرض الدولة لضرائب لكل شخص طبيعي أو معنوي يؤدي إلى حدوث تلوث أو مشاكل بيئية، ومن الأمثلة على ذلك الضريبة على المحركات التي تؤدي إلى انبعاثات سامة التي تؤثر على طبقة الأوزون.

#### - تشجيع الصناعات الخضراء:

ويقصد بهذا المصطلح الصناعات غير الملوثة للبيئة، حيث تقوم الحكومات بتقديم إعفاءات ضريبية للمصانع التي تستخدم في إنتاجها أساليب غير مضرّة بالبيئة، وتخفيض الرسوم الجمركية المتعلقة باستيراد المعدات الصديقة بالبيئة، والتي تخفف من التلوث في الصناعات القائمة.

#### المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الجبائية

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للسياسة الجبائية، وفيما يلي نعرض الآثار لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية .

#### أولاً: أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك

يختلف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة اقتطاعات الضرائب من دخول الأفراد، فتكون على الشرائح ذات الدخل الضعيفة كبيرة كونها تخصص الجزء الأكبر من الدخل للاستهلاك، أما بالنسبة لذوي الدخل المرتفع فان التأثير على الاستهلاك يكون أقل.

#### ثانياً: أثر السياسة الجبائية على الأسعار

لايمكن تحديد الأثر الكلي للضريبة على الأسعار، إلا إذا أخذنا نوع الوعاء الجبائي و الضريبة المفروضة عليه، فمثلاً زيادة الضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات ينتج عنه انتقال العبء الجبائي من المنتج إلى المستهلك، و بالتالي يرتفع سعر هذه السلعة والخدمات، وبالتالي زيادة الضريبة يؤدي إلى زيادة الأسعار.

<sup>1</sup> هاشم عبد التكروري (2015)، الأسس الفلسفية للضرائب، دارالمنهاج، الأردن، ص: 149-150.

### ثالثاً: أثر السياسة الجبائية على إعادة توزيع الدخل

تعتبر السياسة الجبائية أداة فعالة في سياسة توزيع الدخل الوطني، وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعديّة ذات معدل مرتفع على الدخل الكبير، وزيادة الضرائب المباشرة على الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ما ينتج عنه انخفاض أسعار السلع والخدمات.

### رابعاً: أثر السياسة الجبائية على الادخار

إن زيادة الضرائب على الدخل تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل، وبالتالي يكون أمام الفرد خيارين توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، فإن الأفراد يميلون إلى الاستهلاك أكثر خاصة في الدول النامية، أما بالنسبة للمؤسسات، فارتفاع الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات يخفض من الأرباح، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مدخرات المؤسسة.

### المبحث الثاني: النظام الجبائي

إن تحديد النظام الجبائي يؤثر وبشكل كبير في السياسة المالية وبشكل مباشر على السياسة الاقتصادية الكلية، لذا توجب تحديد نظام ضريبي يتناسب والوضع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي لأي دولة.

إن فرض أي ضريبة مهما كان نوعها، واختيار وعائها الجبائي يتوقف على بناء منظم ومدروس وهو ما يطلق عليه بالنظام الجبائي. ويعتبر النظام الجبائي من وسائل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

### المطلب الأول: مفهوم ومقومات النظام الجبائي

#### أولاً: مفهوم النظام الجبائي

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم النظام الجبائي، وهناك شبه اتفاق حول وجود مفهومين للنظام الجبائي أحدهما واسع وأخر ضيق.

#### 1- المفهوم الضيق للنظام الجبائي:

- هو مجموعة الأساليب الفنية والقواعد القانونية والتنظيمية التي تحدد الاقتطاع الجبائي بداية من اختيار الوعاء إلى الربط والتحصيل.<sup>1</sup>

- هو مجموعة الضرائب المطبقة في بلد معين وفي لحظة معينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق (2004)، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، ص: 13.

وفقا للتعريف الضيق فان النظام الجبائي يقتصر على الجوانب الفنية المحددة للنظام الجبائي.

## 2-المفهوم الواسع للنظام الجبائي:

- مجموعة من الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الجبائية التي ارتضاها المجتمع.<sup>2</sup>
  - مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الخلفية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف.<sup>3</sup>
  - مجموعة من الخطط الإستراتيجية التي تنتجها الدولة لتنظيم الأموال العامة والانتفاع منها، وفق أهداف مالية تتمثل في استمرار عمل الدولة وتقديم الخدمات للمواطنين من خلال توفير الإيرادات العامة، وأهداف اقتصادية تتمثل في دعم الصناعة الوطنية وتشجيع الاستثمار في سبيل تدفق الأموال الصعبة إلى داخل البلاد ورفع المستوى الإنتاجي والاقتصادي وحماية الإنتاج الوطني من خلال رفع الضرائب على المنتوجات الأجنبية الداخلة للحدود الوطنية.<sup>4</sup>
- والنظام الجبائي لا يعتمد على نوع واحد من أنواع الضرائب بل هو عبارة عن مجموعة من أنواع الضرائب المتناسقة والمتكاملة فيما بينها، والتي يقرها قانون المالية للدولة خلال فترة زمنية معينة.
- ومن خلال ما تقدم نستخلص أن النظام الجبائي يتميز بما يلي:<sup>5</sup>
- إمكانية اختلاف النظام الجبائي من مجتمع لآخر يؤدي حتما إلى اختيار الصور الفنية للضرائب بما يتلائم مع ظروف وخصائص المجتمع الذي تعمل في نطاقه، والتنسيق بينها مما يسمح بارتباطها ببرامج عمل محددة، مما يجعل منها برامج ضريبية متكاملة؛
  - يعتبر ترجمة عملية للسياسة الجبائية، فهو يمثل أحد أساليب تحقيق أهدافها ضمن طريقة عمل محددة، تنظمها مجموعة التشريعات واللوائح والمذكرات التفسيرية والنصوص الجبائية والخاصة والأحكام المنظمة للأجهزة الإدارية المكلفة بتطبيق وتنفيذ هذه السياسة؛
  - ضرورة اختيار أنواع وأشكال الضريبة داخل النظام الجبائي بما يتلائم مع ظروف وخصائص المجتمع الذي تعمل في نطاقه؛

<sup>1</sup> عبد الكريم صادق بركات(1988)، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، ص: 145.

<sup>2</sup> Pierre Belatrame,(1997), Les Systèmes Fiscaux, 3 Eme Edition Que Sais-Je, p : 3.

<sup>3</sup> محمد لعلاوي(2015)، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 98.

<sup>4</sup> غازي عناية(1998)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الطبعة الأولى، عمان، ص: 398.

<sup>5</sup> سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 296-297.

- ضرورة تحديد الوزن النسبي لكل ضريبة وفقا لقدرتها على تحقيق الأهداف؛
- ضرورة التنسيق بين أنواع وأشكال الضرائب التي يتم اختيارها بما يسمح بارتباطها ببرامج عمل محددة، ما يجعل منها برامج ضريبية متكاملة.

### ثانيا: مقومات النظام الجبائي

لفعالية النظام الجبائي توجب التكامل بين مقوماته المتمثلة في:

#### 1 - الإدارة التشريعية:

وهي التي تختص بإصدار القانون الجبائي المحددة لفلسفة وأداء النظام الجبائي في شكل نصوص تشريعية، قانونية وتنظيمية. (كتحديد الوعاء، الخاضعين، كيفية حساب الضريبة وجباياتها ..) ويتم إخراجها على شكل نصوص تشريعية وقانونية (كتحديد الوعاء، تحديد الخاضعين، وكيفية حساب الضريبة وجباياتها) والتنظيمية التي تحدد مواعيد التصريح والتظلم، واللوائح التفسيرية لتوحيد الفهم ووحدة التطبيق، والإدارية التي تشرف على كيفية عمل أجهزته المختلفة التنفيذية والرقابية.

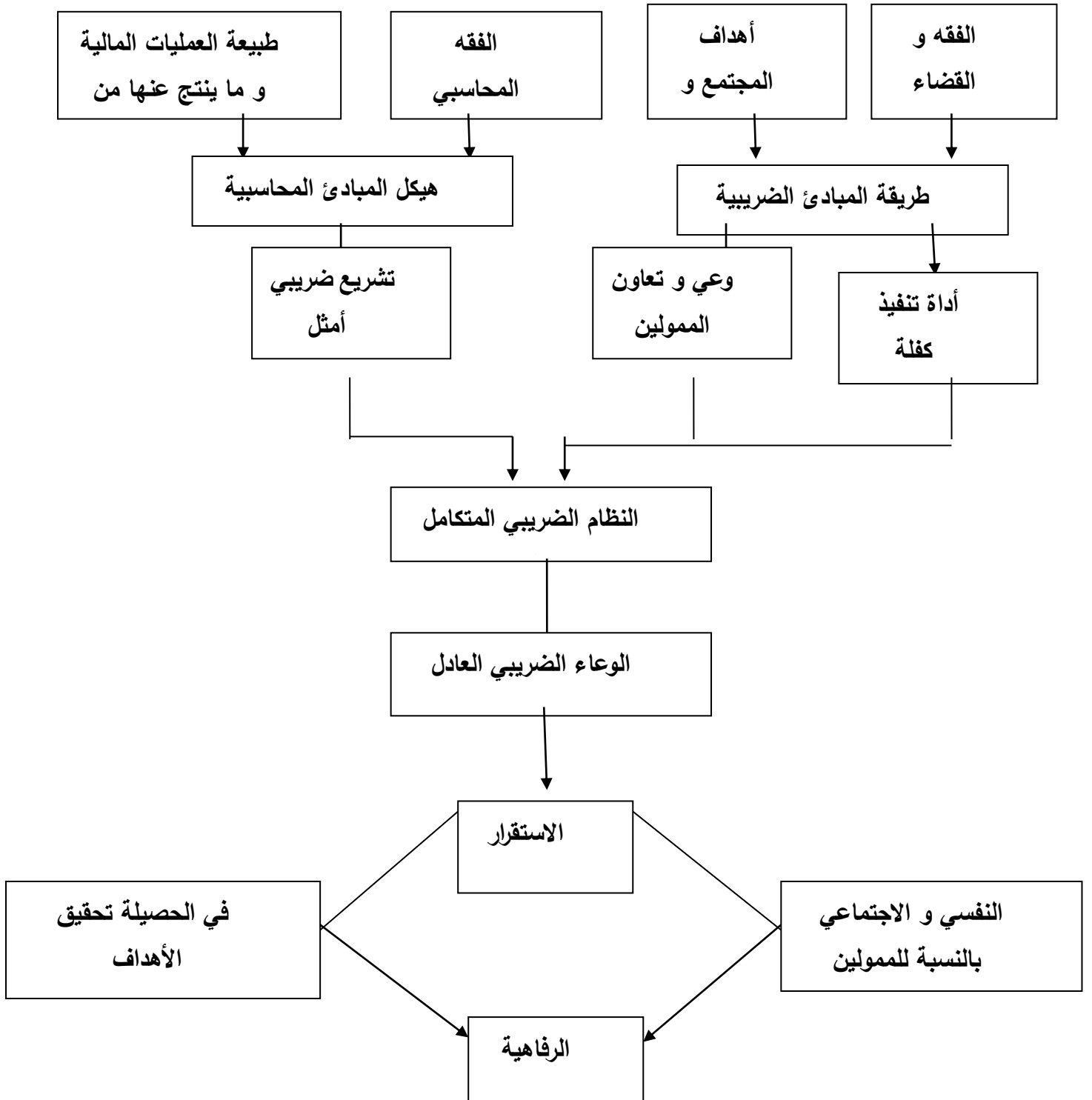
#### 2 - الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية تضم مختلف الأجهزة التي تتولى تنفيذ وتطبيق القانون الجبائي من خلال تحصيل الضريبة، الرقابة الجبائية والمنازعات.

#### 3 - الجهاز القضائي:

الجهاز القضائي والذي بدوره يتولى الفصل في مختلف النزاعات التي قد تحدث بين الإدارة الجبائية والمكلفين، وفيما يلي هيكل النظام الجبائي المتكامل:

الشكل رقم (1-1): هيكل النظام الجبائي المتكامل



المصدر: معي محمد السعيد(2002)، العلاقات القانونية بين الممول وإدارة الجبائية، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى.

## المطلب الثاني: علاقة النظم الجبائية بالنظم الاقتصادية

إن النظام الجبائي في بلد معين يعكس طبيعة النظام الاجتماعي، السياسي والاقتصادي ودرجة النمو والتقدم الاقتصادي التي بلغها نفس البلد. وعليه فإن النظام الجبائي يتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، ويختلف النظام الجبائي من دولة لأخرى، بل وفي نفس الدولة من فترة زمنية لأخرى.

### أولاً: علاقة النظام الجبائي بالنظام الاقتصادي الاشتراكي

يقوم اقتصاد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل، وفيه يزداد القطاع العام أهمية، حيث تكون كل القرارات الاقتصادية صادرة من الحكومة وأجهزة التخطيط المركزي، وفيه تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج وهي التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات<sup>1</sup>. فتصبح إيرادات الأفراد في هذا النظام من قبيل النفقات العامة، وجميع نفقات الأفراد تصبح من قبيل الإيرادات العامة، وبالتالي ينخفض دور الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى مستوى ممكن<sup>2</sup>.

مما سبق نستنتج أن دور الأنظمة الجبائية في البلدان الاشتراكية جد محدود لاستعمالها للضريبة كأداة للرقابة أكثر من توجيهها للنشاط الاقتصادي، وتتميز بارتفاع الأهمية النسبية للضرائب على أرباح المشاريع العامة مقارنة بالضرائب على الدخل الفردية، وكذا انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة وارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير مباشرة<sup>3</sup>.

### ثانياً: علاقة النظام الجبائي بالنظام الاقتصادي الرأسمالي

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، النشاط الخاص، وعلى دافع الربح دون تدخل الدولة. مع الإشارة على وجود نوعين من النظام الرأسمالي وهما النظام الجبائي التقليدي والنظام الجبائي الوظيفي.

#### 1- النظام الجبائي التقليدي:

النظام الجبائي التقليدي نادت به النظرية التقليدية والتي سيطرت على الفكر الاقتصادي حتى مطلع القرن 20، حيث كان نظاماً ضريبياً محايداً واقتصر دوره على الهدف التمويلي من خلال الحصول على إيرادات لتغطية النفقات العامة دون الهدف إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع التوسع في فرض الضرائب غير مباشرة وعدم التوسع في الضرائب المباشرة، بالإضافة إلى تفضيل الضرائب العينية على

<sup>1</sup> ابتسام نزيه حامد محمد الليثي (2012)، النظام الضريبي المصري في علاقته بالتطورات المالية والاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، ص: 102.

<sup>2</sup> رفعت الحجوب (1971)، المالية العامة، دار النهضة العربية، ص: 480.

<sup>3</sup> رفعت الحجوب، مرجع سبق ذكره، ص: 445.

الضرائب الشخصية (عدم مراعاة التكلفة الشخصية للمكلفين بالضرائب) والضرائب التناسبية على التصاعدية (كونها تخفض الميل الادخار والاستثمار، أي أنها تعيق عملية تراكم رأس المال).

## 2- النظام الجبائي الوظيفي:

وهو النظام الذي واكب النظام الرأسمالي المتقدم وكان الهدف منه هو تحرير جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع من الاستخدام في إشباع حاجات خاصة وتوجيهها لإشباع الحاجات العامة، ولم يقتصر دور الدولة في إشباع الحاجات العامة، بل امتد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أدوات السياسة الجبائية.

ويسعى النظام الجبائي في الدول الرأسمالية إلى<sup>1</sup>:

- تحقيق ظاهرة الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، وهذا بمواجهة التقلبات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي بين رواج وانكماش وإذا لم يتم مواجهة هذه التقلبات سوف تحدث آثار سلبية على معدل النمو الاقتصادي لذلك تسعى الدولة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى تشغيل مرتفع؛
- التقليل من حدة التفاوت بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية؛
- استخدام الضرائب لتمويل النفقات العامة؛
- زيادة معدل التراكم الرأسمالي وتوجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه المجالات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

## ثالثاً: علاقة النظام الجبائي بالنظام الاقتصادي المختلط

النظام الاقتصادي المختلط هو نظام يمزج بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج (قطاع عام) والملكية الخاصة لوسائل الانفتاح (قطاع خاص).  
لابد للنظام الاقتصادي المختلط من مراعاة خصائص كل نظام مع تحقيق أهداف كل منهما بتغطية وتمويل النفقات العامة عن طريق الإيرادات وتوجيه النشاطات الاقتصادية.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

## المطلب الثالث: مكونات ومحددات تصميم النظام الجبائي

### أولاً: مكونات النظام الجبائي

يستند النظام الجبائي على ركنين أساسيين هما:<sup>1</sup>

#### 1- الهدف:

لكل نظام ضريبي هدف تضعه الدولة طبقاً لسياستها الاقتصادية، وتختلف من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة وإلى غاية القرن التاسع عشر تعتبر الضريبة كأداة من أجل الحصول على موارد التمويل للنفقات العامة، فكان نظامها الجبائي يهدف إلى وفرة الحصيلة (إنتاجية الجبائية).

ومنذ بداية القرن العشرين وعلى الأخص بعد الأزمة الاقتصادية 1929-1933 أصبح استخدام الضريبة كأداة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. أما في الدول النامية فإن نظامها الجبائي يهدف إلى تعزيز إمكانات الادخار لتمويل مشروعات التنمية وذلك تشجيعاً للادخار والاستثمار بالإضافة إلى هدفها القديم المتمثل في تغطية النفقات.

#### 2- الوسيلة:

بعد تحديد الهدف من النظام الجبائي المعتمد من طرف الدولة، تفكر هذه الأخيرة في الوسيلة المنتهجة لتحقيق الهدف، والتي بدورها تنقسم إلى:

#### 1-2 العنصر الفني (التنظيم الفني للضريبة):

ويقصد به الأسس العملية لفرض الضريبة ومعدلاتها حسب النزعة السياسية للدولة. فالدول الرأسمالية تختار الوسائل الفنية التي تسمح لها بتحقيق أقصى حصيلة ضريبية ممكنة كتوسيع نطاق الضريبة ... والتي تكون على حساب العدالة الاجتماعية التي تحتل المكانة الثانية بعد وفرة الحصيلة الجبائية.

بينما الدول الاشتراكية تستعين بالوسائل الفنية التي تمكنها من التمييز في المعاملة الجبائية بين أنواع الإنتاج المختلفة، بين السلع الكمالية والسلع الضرورية وبين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة.

<sup>1</sup> عبد الهادي مختار(2016)، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الموقع الشبكي-<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8775/1/justice-sociale-reformes-fiscaux-fiscale-redistribution-revenu-algerie.Doc.pdf> تاريخ الاطلاع 2019/05/02، ص ص: 18-19.

## 1-2 العنصر التنظيمي (التنظيم الإداري للضريبة):

إن للعنصر التنظيمي أهمية بالغة في النظام الجبائي خاصة مع تعدد الأحكام التشريعية المقررة واللوائح ما يتطلب مهمات ربط و تحصيل يؤدي إلى تعقد النظام الجبائي، ما يتطلب توفر علاقات تكاملية بين مختلف أجزائه الجبائية، فعند فرض الضريبة يجب مراعاة السلع البديلة والسلع الأساسية حتى لا يوجه للاستهلاك، وعند استحداث ضرائب جديدة يجب أن تتناسق مع سابقتها لتفادي التناقضات ما بينها، وبالتالي الحفاظ على وحدة الهدف للنظام الجبائي.

### ثانيا: محددات تصميم النظام الجبائي

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد ملامح النظام الجبائي الجيد<sup>1</sup>، ويمكن الاعتماد على مجموعتين من المؤشرات في تقييم سلامة وفعالية الإصلاح الجبائي.<sup>2</sup>

#### 1- المؤشرات الجبائية:

فيقترح الاقتصادي فيتو تانزي مؤشرات أساسية يمكن الاعتماد عليها لتصميم نظام ضريبي فعال، تكمن في:

#### 1- 1 مؤشر التثنت:

يتحدد النظام الجبائي الفعال بوجود عدد معين من الضرائب والرسوم ذات الأهمية الضعيفة، حيث يمكن لنظام ضريبي الاعتماد على عدد من الضرائب والرسوم دون أن تكون لها أهمية محسوسة كلما تعرض تطبيق السياسة الجبائية إلى التعقيدات، ما ينتج إلى توليد التكاليف الإدارية من دون مردودية لذلك توجب التخلص من هذا النوع لتبسيط النظام الجبائي.

#### 1-1 مؤشر درجة تركيز الضرائب:

ليكون النظام الجبائي فعالا لابد أن يولد حجم أكبر من الإيرادات انطلاقا من عدد محدود من الضرائب والرسوم، مما يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، وكلما كان النظام الجبائي مركزا كلما كان أكثر شفافية وسهلا للإدارة الجبائية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي (2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 165-167.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي (2011)، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، ص: 249.

## 2-1 مؤشر التآكل:

ويتعلق إذا كانت الأوعية الجبائية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة كون اتساع الوعاء الجبائي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً، ولكن بعض التدابير تؤدي إلى تقليص فعالية الإيرادات المجمعة بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة نتيجة منح القروض الجبائية، العطل الجبائية والأنظمة الخاصة للتحفيز مما يعمل على تآكل الوعاء الجبائي.

## 3-1 مؤشر الثقل الجبائي:

يتعلق هذا المؤشر بالثقل الجبائي الذي يتحمله الممولون سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، لذا توجب على الدولة مراعاة ذلك عند قيامها بتعديلات في التشريع الجبائي لكي لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع مفرط فيما يتحمله الممولون من الضرائب.

## 4-1 مؤشر الجهد:

يمثل هذا المؤشر الجهد والزمن المبذولين من طرق المراقبين لضمان مطابقة كل ضريبة أو رسم المحققة لأفضل عوائد للدولة .

## 5-1 مؤشر التبعية للمؤسسات الكبرى:

يبين هذا المؤشر مدى تبعية الحكومة لمردودية عدد معين من المؤسسات، إذ ليس من الجيد أن تتقلب إيرادات الدولة بدلالة الأداء المالي لهذه المؤسسات.

ولتقدير هذه التبعية يتم جمع ضرائب أرباح الشركات والضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية المدفوعة من قبل عشر المؤسسات الكبرى، ثم تحدد نسبتها إلى إجمالي الضرائب على أرباح الشركات و الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.

## 2- المؤشرات العامة:

من بين المؤشرات العامة نجد:

### 1-2 مؤشر التنمية البشرية:

يتكون هذا المؤشر من مجموعة المعايير الأساسية المرتبطة بدرجة تطور ونمو أي دولة، و يحسب على أساس ثلاثة مؤشرات أساسية متساوية في أوزانها الترجيحية وهي:

- دليل العمر المتوقع عند الولادة؛
- دليل التعليم ( نسبة الالتحاق بالدراسة، الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين)؛

- دليل الناتج المحلي الخام (حصاة الفرد من الناتج المحلي الخام).

وتتمثل أهمية هذا المؤشر في كون أداء النظام الجبائي يظهر في تحسن موارد الدولة بما يسمح بالتكفل بالانشغالات الاجتماعية وجوانب التنمية البشرية.

## 2-2 نمو الإيرادات الجبائية:

تحسب الإيرادات الجبائية العائدة للحكومة والجماعات المحلية، ومن ثم مقارنتها قبل الإصلاح وبعده.

## 3-2 معدل الضغط الجبائي:

يعتبر الضغط الجبائي مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعتبر من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الجبائية، من خلال البحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الجبائية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة من دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني ودون إلحاق الضرر بالأفراد، وذلك باختيار الأسعار الملائمة، والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها مع النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

## 4-2 نمو عدد الممولين:

هدف أي إصلاح ضريبي هو توسيع الوعاء الجبائي ودفح المتهربين إلى الامتثال للقانون.

## 5-2 معدل الاستدانة:

إن الإصلاح الجبائي الجيد يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستدانة، وتقليص مستوياتها وبالتالي ضرورة إحلال التمويل بالاستدانة عن طريق التمويل عن طريق الجبائية.

## ثالثا: فعالية النظام الجبائي

يعرف BERNARD SALANIE الفعالية الجبائية بأنها تكمن في التوزيع العادل للإيرادات، وبالتالي فإن المشكل الذي يقف عائق أمام الفعالية الجبائية هو البحث عن المعدلات الضريبية التي تجعل الدولة تحصل على أكبر قدر ممكن من الإيرادات تمكنها من الوصول إلى الرفاهية التامة للمجتمع.<sup>2</sup>

تعرف فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق وتمكين أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، إلا أنه في بعض الأحيان قد تضحى الدولة بتحقيق هدف معين على حساب آخر، فمثلا قد

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1511>، تاريخ الاطلاع 201/06/13، ص: 282.

<sup>2</sup> Bernard Salanie, Théorie Economique de Fiscalité, Edition Economica, France, 2002, pp: 67-68.

تضحي الدولة بتحقيق هدف مالي من أجل تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي، لذا توجب على المشرع الجبائي مراعاة المصالح الثلاثة التالية:<sup>1</sup>

- مصلحة الدولة:

تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من مداخيل لتغطية نفقاتها المختلفة لتحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

- مصلحة المكلف من الضريبة:

تكمن مصلحة المكلف من الضريبة خلال ما توفره له في تأدية أعماله عن طريق حمايته من المنافسة الخارجية مع عدم كونها حاجزا أمام طموحاته والعوائد التي تحققها من استثماراته.

- مصلحة المجتمع:

تتحقق مصلحة المجتمع من فرض الضريبة خلال الآثار الايجابية التي تترتب عنها، كتحسين الخدمات العمومية وبالتالي تحقيق رفاهية المجتمع، بالإضافة إلى الحد من بعض العادات السيئة غير المرغوب فيها في المجتمع.

ويمكن قياس فعالية النظام الجبائي:<sup>2</sup>

- تقاس الفعالية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل وبالتالي تقاس بقدرتها على الإتيان بأهدافه المرحلية؛

- تقاس الفعالية بقدرته على توفير احتياجاته المادية، البشرية والمالية؛

- تقاس الفعالية بمقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الفعلية للاقتطاعات الضريبية، وبالتالي:

الفعالية المالية للضريبة = حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية/حصيلة الاقتطاعات التقديرية

وتكون الفعالية جيدة كلما زاد الحاصل على القسمة عن الواحد والعكس صحيح.

<sup>1</sup> محمد أبو نصار (1996)، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، ص: 15-16.

<sup>2</sup> كمال رزيق، أبوعلام رحمون (2004)، تقييم السياسة الجبائية بالجزائر، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، الواقع والأفاق، جامعة تلمسان، ص: 03.

#### رابعاً: قياس فعالية النظام الجبائي

توجد عدة طرق لقياس فعالية النظام الجبائي، تكمن فيما يلي:<sup>1</sup>

##### 1- مدخل الأهداف:

وفقاً لهذا المدخل، تقاس فعالية النظام الضريبي بناءً على مدى تحقيقه للأهداف التي تبرز وجوده، وفي هذا السياق يمكن طرح عدة تساؤلات:

- ما الذي تم تحقيقه بالفعل من هذه الأهداف؟
- ماهي النتائج الفعلية التي حققتها مختلف مصالحي الإدارة الضريبية؟
- هل تأخذ بالأهداف الرسمية أي المعلن عنها؟ أو الأهداف العملية التي تعبر عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسة الضريبية الفعلية؟
- كيف يمكن التوفيق بين الأهداف المتعارضة للنظام الضريبي؟

ونظراً لتعدد الأهداف وتضاربها في الكثير من الأحيان فيما بينها، ودرجة أهميتها، يأخذ مدخل الأهداف مداخل فرعية، تتمثل في:

##### 1-1 مدخل الهدف السائد:

ويقصد بالهدف السائد الهدف الرسمي المعلن عنه والذي تم تحديده من طرف الإدارة المركزية للضرائب مثل الحصيلة الضريبية والذي يعتبر كمقياس جيد للفعالية الجبائية.

##### 2-1 مدخل تعدد الأهداف:

قد يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، وفي بعض الأحيان تتعارض فيما بينها لذلك لا نستطيع أن نقيس فعالية النظام الضريبي على تحقيق أكثر من هدف كتحقيق حصيلة ضريبية غزيرة وكسب رضا موظفي إدارة الضرائب وكذا ثقة المكلفين، إلا أن تحقيق جميع تلك الأهداف صعب وبالتالي لا يمكن اعتبار هدف واحد مقاساً جيداً للفعالية الجبائية، لذا يتوجب على المشرع تحديد الأهداف الأكثر أهمية دون إهمال باقي الأهداف وذلك وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

##### 3-1 مدخل الأهداف المرحلية:

يعتمد هذا المدخل على أن للنظام الضريبي مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، هذه الأهداف مقسمة من الناحية الزمنية إلى أهداف قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، أي اتخاذ الزمن كمعيار لقياس فعالية النظام الجبائي.

<sup>1</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 77-79.

#### 4-1 مدخل الأهداف الوسيطة:

يعتمد هذا المدخل في قياس فعالية النظام الجبائي على بعض المؤشرات التي ترتبط مباشرة بقياسها كمؤشر تسيير الوعاء الضريبي، ومؤشرات تسيير التحصيل والمؤشرات الخاصة بالمنازعات.

#### 2- مدخل تامين الموارد:

يستند هذا المدخل على افتراضين أساسيين هما:

- النظام الضريبي مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة:
- تتوقف فعالية النظام الضريبي في قدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به.

ويركز هذا المدخل على ما ينفقه النظام الجبائي، فهو يفترض أن يكون فعالا إذا استطاع أن يوفر ما يحتاج إليه من موارد مادية وبشرية مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهناك من وجه انتقادا لهذا المدخل لأنه يركز على الوسائل اللازمة لتحقيق الفعالية ويهمل جوانب أخرى ذات أهمية كبرى كالتشريع الجبائي والثقافة الجبائية لدى المكلفين.

ورغم أهمية مدخل الموارد في قياس فعالية النظام الضريبي، إلا أن درجة توفر الموارد المادية والبشرية مسألة نسبية، كما أن استخدامها قد يتصف بالقصور وعدم الرشد والذي يمكن إرجاعه لأسباب تنظيمية أو بيئية أو سلوكية.

#### 3- المدخل المالي:

يعتمد هذا المبدأ على القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي، وذلك بمقارنة حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية مع حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية.

#### خامسا: تحديات ومعوقات فعالية الأنظمة الجبائية

هناك عدة تحديات تقف عائقا أمام فعالية النظام الجبائي مما ينعكس سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، لذلك توجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان، نذكر منها:

#### 1- الضغط الضريبي:

إن فرض الضريبة بمختلف أنواعها في أي مجتمع سيؤدي حتما إلى التأثير على سلوك أفرادها إما بقبول تحمل الضريبة أو رفض قبول أعباء الضريبة، ومن ثم السعي للتهرب منها وتفاديها، ويعرف أن:

- ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، ويعبر الضغط الضريبي على العبيء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

وتهتم دراسة الضغط الضريبي بتحديد مختلف التغيرات الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- تغيرات لا إرادية؛ والتي تحدث نتيجة قصور في النظام الضريبي فتؤدي تغيرات معاكسة لأهداف السياسة الضريبية؛

- تغيرات مقصودة؛ ويقصد بها تلك التغيرات التي يهدف النظام الضريبي تحقيقها؛

- تغيرات تلقائية؛ وهي تلك التي تحدث تلقائيا عن غيرها من التغيرات المقصودة والإرادية.

## 2- التهرب الضريبي:

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أهم انشغالات المشرع كونها تقلص من أهمية النظام الضريبي وتهدد وجوده، ويعرف التهرب الضريبي على أن امتناع المكلف الذي تتوفر فيه شروط الإخضاع عن الوفاء بها، مستعينا في ذلك بكافة أنواع التحايل والغش وهي مختلفة ومتعددة.<sup>2</sup>

ويعرف أيضا بان عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصالح الضرائب، أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة، وبعبارة أخرى يتخلص المكلف من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي.

وعليه ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا القول أن التهرب الضريبي يكمن في عدم إقرار المكلف لواجباته الضريبية بدفع الضرائب والرسوم المترتبة عليه سواء من خلال تقديم تصريحات خاطئة ومضللة للإدارة الضريبية، أو من خلال استعمال وسائل قانونية أو غير قانونية للإفلات من دفع الضريبة بشكل جزئي أو كلي.

ونميز بين شكلين من التهرب الضريبي:

## - التهرب الضريبي المشروع:

ويكمن من خلال عدم انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي من خلال الاستغلال الذكي للثغرات الموجودة في التشريع الضريبي لتخفيض وتجنب العبء الضريبي، وبعبارة أخرى هو الاستغلال

<sup>1</sup> ناصر رحال، مصطفى عوادي، الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، نشر وتوزيع مكتبة بن موسى السعيد، الوادي، الجزائر، 2010-2011، ص: 70-71.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله (2006)، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 174.

الأمثل للثغرات والامتيازات الموجودة في التشريع الضريبي دون أن يترتب على ذلك أي عقوبة سواء أكانت جبائية أو جنائية.

- التهرب الضريبي غير مشروع ( الغش الجبائي):

ويكون من خلال انتهاك القانون الجبائي ويعرف على أنه:

محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً عن طريق إتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون<sup>1</sup>.

ويعرف على أنه عدم دفع ما هو مطلوب من قبل القانون الضريبي<sup>2</sup>.

ونميز بين شكلين للتهرب الضريبي:

- تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي؛

- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

3- الازدواج الضريبي:

تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من أهم الظواهر التي تكتسي اهتماماً واسعاً على المستوى الدولي والمحلي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي. ويقصد به فرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس الشخص وعن نفس المال وفي نفس المدة.

وتتمثل شروط الازدواج الضريبي في:<sup>3</sup>

- وحدة الشخص المكلف بالضريبة؛

- وحدة المادة المفروضة عليها الضريبة؛

- وحدة الضريبة المفروضة؛

- وحدة الفترة المفروض عليها الضريبة.

ويمكن تقسيم الازدواج الضريبي من ناحية المكان إلى ازدواج داخلي وازدواج دولي. ويكون الازدواج الضريبي الداخلي داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة لتعدد السلطات المالية أو من نفس السلطة عندما تفرض الحكومة المركزية ضريبتين أو أكثر على نفس المادة الخاضعة للضريبة وعلى نفس الشخص، أما الازدواج الضريبي الدولي فهو يتم بين دولتين أو أكثر، عادة ما يكون بسبب عدم التنسيق الضريبي ما بين الدول لاستقلال كل دولة في تشريع ضرائبها دون مراعاة التشريعات الضريبية القائمة في الدول الأخرى خاصة

<sup>1</sup> بوعون يحيى (2010)، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، ص: 169.

<sup>2</sup> Robert E.Hall et Alvin Rabushka(2009), La Flat Tax, La Révolution Fiscale, 2 Eme Edition, Les Editions du Cri, p: 38.

<sup>3</sup> محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص: 115.

فيما يتعلق بأساس فرض الضريبة، كفرض ضريبة على شركة مركزها الرئيسي دولة ما، ولها فروع في دول أخرى فتقوم الدولة التي توجد بها المركز الرئيسي بفرض ضريبة على دخل الشركة بما فيها دخول فروعها في الخارج كون الشركة تحمل جنسية هذه الدولة، كما تقوم كل دولة فيها فرع للشركة بفرض ضريبة على دخل الفرع الذي يمارس نشاطه فيه.<sup>1</sup>

#### 4- اتساع حجم القطاع غير الرسمي:

تعاني مختلف الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية من وجود نشاطات خفية أو غير شرعية والتي تخرج عن دائرة التأطير القانوني والتنظيمي وبالتالي لا تخضع لأي نوع من الضرائب. وتشكل هذه الظاهرة التحدي الحقيقي لكثير من الدول النامية، كون نسبة كبيرة من نشاطها الاقتصادي خارج مجال المراقبة، وتعتبر من أهم الظواهر المعيقة لعملية الإصلاح الاقتصادي لعدم خضوعها لضوابط السوق والمعاملات التجارية والمالية والنقدية القانونية وما ينجر عليها من حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية كبيرة خارجة عن دائرة الإخضاع الضريبي.

#### المبحث الثالث: الإطار النظري للضريبة

تتعدد وتنوع المصادر التي تمكن الدولة من الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتعتبر الضريبة من بين أهم المصادر وأداة فعالة في يد الدولة من توجيه الاقتصاد.

#### المطلب الأول: ماهية الضريبة

لقد تعددت تعريف الضريبة، لكنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الاقتطاعات

#### أولاً: تعريف الضريبة

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالضريبة، منها:

التعريف الأول: "مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد و المؤسسات جبراً، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع".<sup>2</sup>

التعريف الثاني: "فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عاشوري نعيم (2018)، أثر الاتفاقيات الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2018، ص: 67.

<sup>2</sup> محمد طاقة (2007)، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص: 89.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد (2000)، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر، ص: 11.

التعريف الثالث: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد من طرف السلطة العمومية"<sup>1</sup>.

التعريف الرابع: "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بدون مقابل، تمكيننا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"<sup>2</sup>.

### ثانيا: خصائص الضريبة

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- 1- الضريبة فريضة مالية: أي أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، كونها الأكثر ملائمة للاقتصاد النقدي، ففي النظم القديمة كانت تفرض وتحصل في صور عينية، كون الظروف آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصور العينية.
- 2- الضريبة تفرض وتدفع جبرا: صفة الإجبار ذات صبغة قانونية، ويكون الإلزام بدفع الضريبة واقعا على جميع أفراد المجتمع المكلفين بأدائها متى تتوفر فيهم الشروط المحددة في قانون الضريبة.
- 3- الضريبة تدفع بصورة نهائية: يدفعون الأفراد الضريبة بصورة نهائية، بمعنى الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضها إياها، وهذا ما يميزها عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه، كما تلتزم بدفع الفوائد المترتبة عن مبلغه.
- 4- الضريبة تدفع بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه الجبائية، ويدفع المكلف بالضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.
- 5- الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام: الضريبة تجبى بموجب التضامن الاجتماعي بين الأفراد لتحقيق النفع العام.
- 6- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها: توفر الضريبة للدولة المورد الذي تحتاجه لمواجهة نفقاتها وأعبائها التي تحقق النفع العام للمجتمع. كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد.

### ثالثا: المبادئ العامة للضريبة

هناك مجموعة من المبادئ يجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار عند فرضها للضريبة من أجل تحقيق الأهداف المتبتغاة منها، وتعتبر هذه المبادئ بمثابة دستور عام ضمني تخضع له الأصول القانونية

<sup>1</sup> Pierre Beltrame( 1998) : La Fiscalité en France, Hachette Livre, 06 Eme Edition, p: 12.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز وأخرون(2003)، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 15.

للضريبة، ولا يحق الخروج عنها، لكي لا يكون هناك انعكاسات سلبية تتجلى في التهرب من دفعها و محاولة إيجاد مختلف الطرق والأساليب لعدم إيفاء مقاديرها.

1-المبادئ التقليدية لفرض الضريبة: إن أول من صاغ هذه المبادئ هو الاقتصادي آدم سميث في كتابه " بحث عن طبيعة و أسباب ثورة الأمم" سنة 1776، الذي بين أن الضريبة تقوم على مبدئين هما العدالة واليقين، والملائمة والاقتصاد في النفقة، ومازال يسترشد بها حتى الآن في هذا المجال<sup>1</sup>، فأصبحت كالدستور يجب على الدولة احترامه في فرض الضرائب، ما يخفف ثقل أعبائها ويجعلها مقبولة لدى المكلفين، كما أن الإخلال بها يثير الشعور بالظلم والتعسف في استعمال هذا الحق<sup>2</sup>، والتي تتلخص فيما يلي:

1-1 مبدأ العدالة: أي أن يكون مواطني كل دولة مساهمين في تمويل النفقات العمومية كل حسب قدرته التكليفية، أي يتم توزيع العبء الجبائي بين جميع الأشخاص بحيث تكون مساهمة كل شخص حسب مقدرته المالية.

فعلى سبيل المثال الضريبة على الدخل تقوم على أساس تصاعدي تجسيدا لمبدأ العدالة، فكلما ارتفع الأجر أو الدخل زادت الضريبة.

وقد ذكر آدم سميث " يجب أن يساهموا كل أفراد المجتمع في تحمل أعباء الدولة، تبعا لمقدرتهم النسبية" وقد حدد هذه المقدرة النسبية للمكلفين بما يتمتعون به من دخل في ظل حماية الدولة<sup>3</sup>، وتبعا لهذا الرأي تفضل الضريبة النسبية كأساس لتحقيق العدالة في فرض الضرائب كون هذه الضريبة تفرض بسعر نسبي وبالتالي تحقق المساواة الحسابية، من خلال خضوع أي كان مقداره لنفس السعر الجبائي.

لكن في الواقع الضريبة لا تتجاوب كلياً مع هذا المبدأ خاصة في الضرائب غير مباشرة التي يتحمل عبئها الفئات الأقل دخلاً، وهو ما يتناقض فيما نادي به المفكرون والاقتصاديون كأدم سميث الذي دعا بوجود مشاركة رعايا الدولة في نفقات الحكومة كل حسب الإمكان تبعا لمقدرتهم التكليفية، أي نسبة دخل كل منهم والذي يتمتع به في حماية الدولة<sup>4</sup>.

ولصعوبة تحديد مساهمة كل فرد في التكاليف العامة، وصعوبة تحديد المنفعة أو الخدمة التي تجعل تعيين الدخل الخاضع للضريبة أمراً تحكيمياً يتنافى مع مبدأ العدالة، إلا أن علماء المالية في العصر الحديث اتجهوا إلى الأخذ بالضريبة التصاعدية كونها تفرض بنسب تتغير مع تغير قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة، وبالتالي تحقق العدالة الجبائية لكنها لا تحدد درجة التصاعد المرغوبة التي يقبلها المجتمع

<sup>1</sup> علي عباس عياد(1972)، النظم الضريبية المقارنة، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 39 .

<sup>2</sup> يسرى أبو العلاء وآخرون (بدون سنة)، المالية العامة والتشريع الضريبي، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، ص: 32.

<sup>3</sup> رفعت المحجوب (1979)، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 208.

<sup>4</sup> حسين مصطفى حسين(1995)، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، ص: 44.

في تحقيق أهداف السياسة الجبائية، وعلية فان فكرة العدالة الجبائية تتغير وفق المذهب السياسي الذي تتبناه الدولة<sup>1</sup>.

2-1 مبدأ اليقين: ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام والهدف من ذلك، أن يكون المكلف متيقنا بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها<sup>2</sup>.

أي الضرائب تكون محددة بصفة واضحة ودقيقة ودون غموض من حيث أسس حسابها والمناسبة التي فرضت على أساسها، والهدف من ذلك أن يكون المكلف على علم بكافة التزاماته الجبائية ومختلف الإجراءات المرتبطة بها. ولتحقق مبدأ اليقين لابد من وضوح التشريعات المالية والجبائية واضحة وجليه يفهمها عامة المكلفين بالضريبة دون التباس<sup>3</sup>.

3-1 مبدأ الملائمة في الدفع: يتوجب أن تكون أحكام تحصيل الضريبة متعلقة بمواعيدها و أساليب تحصيلها ملائمة للمكلف، وذلك لتخفيف وقع دفع الضريبة عليه، مثلا الضرائب على الأجور في وقت الحصول على الأجر، والضريبة الزراعية في وقت تحقق الإنتاج ....

و يتوجب على المصالح الجبائية إتباع أسلوب مناسب في عملية التحصيل كإقتطاع الضريبة مباشرة من المصدر، وعلى سبيل ذلك الأجر كحصول صاحب الإيراد مباشرة على دخله الصافي بعد خصم الضريبة وبالتالي ضمان عدم تهريبه من دفع ما عليه. وتجدر الإشارة أن مبدأ الملائمة في الدفع تستطيع الجباية مراعاته بخصوص الضرائب المباشرة، أما الضرائب غير مباشرة يصعب تحقيقه.

4-1 مبدأ الاقتصاد في النفقة: يجب أن تكون الأموال المنفقة في سبيل تحصيل الضرائب أقل ما يمكن أن تكون عليه، ويعني ذلك أن الدولة تختار أسلوبا للجبائية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف عبئا لا تقابله زيادة في الإيرادات العامة، ما يتوجب عليه أن تتميز الإدارة الجبائية بالكفاءة واستعمال آليات حديثة كالإعلام الآلي ربحا للوقت واقتصادا للمال، وبالتالي تخفيف العبء على المكلفين وعدم دفعهم للبحث عن أساليب للتهرب الجبائي، فلا فائدة من ضريبة تكلف جبايتها الجزء الأكبر من حصيلتها.

## 2. الأهداف العامة للضرائب:

تفرض الضريبة على الأفراد لتحقيق عدة أهداف مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وتكمن أهم الأهداف في:

<sup>1</sup> محمد دويدار(1968)، مبادئ المالية العامة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص: 314.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز(2008)، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، ص: 29.

<sup>3</sup> عادل احمد حشيش(1974)، أصول الفن المالي في الاقتصاد العام، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص: 315.

## 1-2 الهدف المالي:

تهدف الضريبة في المقام الأول إلى تحقيق غاية مالية وهي تغطية الأعباء العامة<sup>1</sup>، وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية للخزينة العامة للدولة أحد أهداف السلطات العامة أي اتساع الضريبة (وعاء الضريبة) ليكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع التقليل بقدر الإمكان من نفقات الجباية، بحيث يكون الإيراد الجبائي مرتفعا من أجل مواجهة النفقات العامة<sup>2</sup>. واللجوء للضريبة يعتبر إجراء غير تضخمي، من خلال تطبيق أنواع معينة من الضريبة كالضريبة على الدخل لتقليل حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص أو الضريبة على الاستهلاك التي تعمل على كبح الطلب (كون الطلب مصدر من مصادر التضخم).

ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الجبائي قدرة الدولة على إخضاع الجبائي غير محدودة بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام<sup>3</sup>.

2-2 الأهداف الاقتصادية: تستخدم الضريبة كأداة في التقويم الاقتصادي، ففي حالة التضخم يتم رفع نسب الضرائب بغية امتصاص الكتلة النقدية، وفي حالة الانكماش يتم تخفيض أسعارها مع زيادة التحفييزات والإعفاءات الجبائية لتنشيط الاستثمار<sup>4</sup>.

وعليه فالضريبة تستخدم للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي غير مشوب بالتضخم أو الانكماش، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى مثل<sup>5</sup>:

- تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب جزئيا أو كليا؛

- توجيه نمط استهلاك المجتمع، كالحد من استهلاك بعض السلع الكمالية؛

- تحقيق تنمية اقتصادية، وذلك باستخدام الضرائب في تعبئة الموارد المالية كتشجيع الادخار بإعفاء الأموال المدوغة لدى البنوك أو فرض ضرائب خفيفة عليها؛

- حماية الصناعات الوطنية.

3-2 الأهداف السياسية: للضريبة عدة أهداف سياسية فتستعمل في الداخل كأداة للقوى المسيطرة اجتماعيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، كما تستعمل كأداة للسياسة الخارجية كاستخدام الرسوم

<sup>1</sup> حميد بوزيدة(2007)، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص: 12.

<sup>2</sup> خالد الخطيب وشامية أحمد (2003)، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص: 152.

<sup>3</sup> طالب محمد(2012)، السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص: 13.

<sup>4</sup> Christian Schoenauer ; Les Fondamentaux de la Fiscalité, Technique Et Applications Edition ESKA ; 6 Eme Edition ; Paris ; 2006 ; p: 30.

<sup>5</sup> حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

والحقوق الجمركية لتسهيل أو الحد من التجارة مع الدول، كما تستعمل في تحقيق التوازن الجهوي كسياسة الجنوب الكبير لإنعاش المناطق الصحراوية من خلال منح امتيازات وتحفيزات ضريبية للاستثمار لجلب رؤوس الأموال واليد العاملة.

4-2 الأهداف الاجتماعية: يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية مثل تخفيف العبء الجبائي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، أو إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية من الضرائب، أو فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار اجتماعية كالمشروبات الكحولية<sup>1</sup>.

مع الإشارة على أن الأهداف الاجتماعية للضريبة تتكامل مع الأهداف الاقتصادية، فنجد أن للضريبة القدرة على إحداث آثار جذرية في المجتمع مثلما نادى به بعض الاشتراكيين، والتي تمثلت في اللجوء للضرائب بدلا من العنف لتحقيق ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتساوي الأوضاع الاجتماعية<sup>2</sup>. ومن بين تلك الأهداف نجد:<sup>3</sup>

- تقليل التفاوت بين الدخل من خلال فرض ضريبة تصاعدية على الثروات والشركات والدخول والسلع، وهم في الغالب ملك للأغنياء، ما سينتج عنه إعادة توزيع الدخل؛
- معالجة بعض الأزمات الاجتماعية كالسكن من خلال مثلا فرض ضريبة عالية على المساكن الشاغرة كليا أو جزئيا ما سيدفع أصحابها إلى تأجيرها لتفادي دفع الضرائب وبالتالي التقليل من حدة أزمة السكن؛
- تشجيع أو تحديد النسل، ففي الدول التي تعاني من نقص عدد السكان يتم تخفيض أو إعفاء الضريبة المفروضة على الأفراد لتشجيعهم على الإنجاب، أما الدول التي تعاني من ارتفاع عدد السكان تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة بشكل يتناسب مع عدد الأسرة بشكل متصاعد؛
- تهذيب بعض السلوكيات الاستهلاكية وذلك من خلال مثلا فرض ضرائب مرتفعة على الرسوم الجمركية، صنع وبيع المنتوجات الكحولية، التبغ ....

#### المطلب الثاني: الأسس النظرية لفرض الضرائب

لقد اختلفت نظريات الضرائب باختلاف نظرة المفكرين الاقتصاديين للضريبة، ويمكن حصر هذه النظريات في تيارين كبيرين ينتهي كل منهما إلى فترة تاريخية معينة، فنجد نظرية المنفعة المتبادلة والعقد الاجتماعي، بالإضافة لنظرية التضامن الاجتماعي وسيادة الدولة.

<sup>1</sup> محمد دويدار (2003)، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 182-183.

<sup>2</sup> باهر علم (1995)، المالية ومبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص: 104.

<sup>3</sup> علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي (2000)، المالية العامة، دارزهران للنشر والتوزيع، عمان، ص: 176-177.

## أولاً: نظرية المنفعة المتبادلة والعقد الاجتماعي

سادت هذه النظرية خلال القرنين 18 و19، وترتكز أن دفع الضريبة ينبني على أساس العلاقة بين الدولة والأفراد، أي للدولة حق في فرض الضرائب على أساس المنفعة التي تعود على دافع الضريبة، هذه المنفعة متمثلة في الانتفاع بخدمات المرافق العامة المختلفة، وعلى أساس ذلك لو لم تكن هناك منفعة محققة لما كانت هناك حجية قانونية لقرض الضريبة<sup>1</sup>. كما اعتبروا أن المنفعة مبنية على أساس علاقة تعاقدية، وأن الأشخاص على ارتباط مع دولتهم بعقد ضمني أو معنوي ما يسمى بالعقد الاجتماعي، وذلك كون كل شخص يحتاج لأخر، وبالتالي فجميع أفراد المجتمع يتنازل بموجبه كل شخص عن جزء من حريته وأمواله لصالح الجماعة، مقابل أن تؤمن له الجماعة أمواله وحريته.

لكن هذا التكييف لم يسلم من النقد على أساس ما يلي:<sup>2</sup>

- صعوبة تحقيق التناسب بين مبلغ الضريبة ومقدار المنفعة التي يحصل عليها الشخص؛
  - إلزام الطبقات الفقيرة بدفع ضرائب كبيرة مقابل ما يحصلون عليه من خدمات؛
  - قد تستخدم إيرادات الضرائب في تسديد التزامات مترتبة على الأجيال السابقة.
- ولقد اختلف العلماء في كيفية التكييف القانوني للعقد، فمنهم من يرى أن عقد بيع خدمات، ومنه من يراه أن عقد تأمين وأخرون يرونه عقد شركة.

### 1- عقد بيع خدمات:

من مؤيدي هذا التكييف نجد الاقتصاديين ادم سميث و ميرانو، اللذان اعتبرا عقد بيع خدمات أو إيجار أعمال للدولة، من خلال:

- للدولة حق التوسع في فرض على أكثر المستفيدين من الخدمات والمنافع المقدمة؛
  - تكون الضريبة مساوية للمنفعة التي يستفيد عليها الممول.
- ويعاب على هذا التكييف أن لا بد أن تتحمل الطبقة الفقيرة، جزء كبير من العبء الجبائي كونها الطبقة الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة، بالإضافة لاستحالة التناسب والتساوي بين الضريبة والمنفعة، وصعوبة تحديد و تقسيم هذه الأجهزة. ويعاب على هذا التكييف أن لا بد أن تتحمل الطبقة الفقيرة، جزء كبير من العبء الجبائي كونها الطبقة الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها، بالإضافة لاستحالة التناسب والتساوي بين الضريبة والمنفعة، وصعوبة تحديد و تقسيم هذه الأخيرة.

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

<sup>2</sup> عبد الجواد نايف (1967)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة الجامعة، بغداد، ص: 74.

2- عقد التامين:

كيفه المفكر الفرنسي مونتسكيو في كتابه روح القوانين، ويرى أن الضريبة هي قيمة التامين الذي يدفعه الممول للدولة مقابل للاستفادة من خدماتها، وترتكز فكرة التامين على تعويض المؤمن للمؤمن له عن الضرر الذي يلحق به وهذا لا يحدث في الواقع، بالإضافة إلى أن مهام الدولة الحديثة لا تنحصر في الدفاع و الحماية والأمن فقط<sup>1</sup>.

3- عقد الشركة:

كيفها المفكر بروجلي على أنها حصة الشريك في شركة مساهمة أعضاؤها هم أفراد الجمهور، ومجلس إدارتها الحكومة، وتوجب على كل شريك بالشركة أن يساهم في نفقات مجلس الإدارة، وتمثل هذه المساهمة في الضرائب التي تفرضها الدولة عليهم، وقد وجهت لهذا الاتجاه عدة انتقادات:

- وظائف الدولة لا تقتصر فقط على المصالح المادية، وإنما تتعدى ذلك من خلال العلاقات والمصالح المعنوية؛

- يقوم على نوع من التشبيه بين الدولة والشركة وهذا ما يتنافى في الواقع؛

- حسب هذا الاتجاه ضرورة أن تكون المنفعة التي تعود على الفرد تتماشى مع درجة ثرائه وهذا ما يخالف الواقع ومبدأ العدالة.

وبالرغم من كل الانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي، إلا أنها كرس مبدأ ضرورة قيام الدولة بإنفاق الحصيلة الجبائية مما يوفر الخدمات التي تحقق النفع العام للأفراد مما يوفر الخدمات ذات النفع العام للأفراد وإلا لايحق لها أن تمارس السيادة على الأفراد الموجودين على إقليمها لأنها أخلت بواجباتها نحوهم<sup>2</sup>.

ويمكن القول أن نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي حاولت تبريرها على أساس أنها تعاقدية وهو ما لا يتناسب مع تطورات وتغيرات العصر الحديث، مادفع العلماء إلى البحث عن نظرية أخرى في تبرير سلطة الدولة في فرض الضرائب.

ثانيا: نظرية التضامن الاجتماعي وسيادة الدولة

ترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المواطنين يسلمون بضرورة وجود الدولة كضرورة سياسية واجتماعية، وعليه ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي، يلتزم بموجبه كل مواطن بأداء الضريبة المفروضة عليه كل على حسب قدرته التكليفية، ما يمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعددة لتوفير

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحجي (2004)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 24.

<sup>2</sup> طاهر الجنابي (1990)، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، ص: 140.

الخدمات العمومية للجميع وهذه الخدمات غير قابلة للتجزئة ولا يمكن معرفة مدى استفادة كل مواطن منها حتى يمكن مطالبته بمقابل هذه الخدمة<sup>1</sup>، لكن قد يستفيد بعض الأفراد من الخدمات العمومية رغم عدم دفعه للضرائب، كما قد لا ينتفع بالخدمات كالمواطنين المقيمين بالخارج.

مما سبق نجد أن نظرية التضامن الاجتماعي هي الأقرب للواقع في محاولة لإيجاد سند قانوني ترتكز عليه الدولة لبطس سلطتها فيما يخص فرض الضرائب على المقيمين في أقليمها وعلى مواطنيها في الخارج.

### المطلب الثالث: أنواع تقسيمات الضرائب

لقد تعددت أنواع الضرائب واختلفت، نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي، ومن أجل تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

### أولاً: التصنيف على أساس طبيعة الضرائب

#### 1- الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

يهدف هذا التقسيم أساساً الوجهة التقنية للجباية من خلال التقسيم بين الضريبة المباشرة والضريبة غير مباشرة. واعتمدت النظرية المالية عدة معايير للفرقة بين الضريبة المباشرة وغير مباشرة، وهي:

#### 1-1 المعيار القانوني:

يقوم هذا المعيار على أساس علاقة المكلف بالإدارة الجبائية، فإذا كان فرض الضريبة بناءً على قوائم اسمية أو جداول تدون فيها أسماء المكلفين و مقدار ما يتم دفعه من ضرائب، فهي تعتبر ضرائب مباشرة.

بينما تكون الضرائب غير مباشرة، إذا كانت الإدارة الجبائية لا تتعرف مقدماً على الشخص الذي يقوم بدفع الضرائب، وبالتالي لا يمكن تحصيل هذه الضرائب عن طريق جداول وكشوفات. ويعاب على هذا المعيار أن المشرع الجبائي يستطيع أن يغير من طريقة تحصيل الضريبة بكشوف إسمية، أو بدونها، مما يؤثر على وصف الضريبة غير مباشرة، ومما سبق فالمعيار القانوني لا يمكن اعتماده وحدة للفرقة بين الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Delbez louis (1995), Eléments de Finances Publiques, Paris , P U F, p: 37.

<sup>2</sup> رفعت محجوب، المالية العامة، دارالإشعاع، القاهرة، الجزء الثاني، 1971، ص: 65.

## 2-1 المعيار الاقتصادي:

إن الهدف من هذا التصنيف هو الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي للضريبة، و حسب هذا المعيار يعرفه براجعيه عبئ الضريبة أو استقرارها، ويقصد به الشخص الذي يتحمل عبئ الضريبة بصفة أنية<sup>1</sup>.

ووفق هذا المعيار فإن كان المكلف قانونا هو من يتحمل عبئها بصورة نهائية فهي مباشرة، وتعد غير مباشرة إذا كان المكلف بها يستطيع نقل عبئها إلى الغير، إلى أن تستقر عند الشخص الأخير الذي يقوم بدفعها مثل الرسم على القيمة المضافة (TVA). تجدر الإشارة هنا عن اختلاف مقدار نقل العبء الجبائي حسب نوع الضريبة، فقد يكون نقل كلي للعبئ الجبائي، كما قد يكون نقل جزئي لهذا العبء.

وعليه هذا المعيار لا يؤخذ به في الكثير من الأحيان للترقية بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة على إعتبار أن في الكثير من الأحيان قد تصبح ضرائب غير مباشرة عبارة عن ضرائب مباشرة، إذا تعذر نقل عبئها إلى الغير.

## 3-1 معيار الثبات والاستقرار:

ويقصد به مدى إستقرار وثبات المادة الخاضعة للضريبة، فبذلك إذا كان محل الضريبة يتميز بالثبات والاستقرار مثل الدخل فهي مباشرة، أما الضرائب غير مباشرة فهي تفرض على واقع خاص أو ظرفي، كالضرائب المفروضة على بعض السلع أو الضرائب المفروضة على الاستيراد .

ويعتبر معيار الثبات والإستقرار أكثر معيار دقة في التمييز، كونه يأخذ الوعاء الجبائي كمعيار للترقية ما يتفادى مختلف الانتقادات الموجهة للمعيارين السابقين، إلا أن لا يخلوا من النقد، فمثلا الضرائب على التركة بالرغم من أنها ضريبة مباشرة في الأصل فهي حسب معيار الثبات والاستقرار تعتبر ضريبة غير مباشرة تدفع بمناسبة عرضية هي إنتقال الملكية بالميراث، وخصوصا إذا كان سعرها منخفضا بحيث يمكن دفعها من الدخل<sup>2</sup>.

مما سبق نستخلص أن لا يمكن الاعتماد على أي معيار بصورة منفردة، ويعتمد الباحثون والمختصون على استخدام الضرائب المباشرة إشارة لضرائب الدخل، ضرائب رأس المال و الثروة، أما الضرائب غير مباشرة فتشمل الضرائب على الاستهلاك أو الضرائب الجمركية.

<sup>1</sup> السيد عبد المولى، المالية العامة، مصادر الإيرادات والميزانية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص: 240.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد (2008)، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص: 145.

وللضرائب المباشرة وغير المباشرة العديد من المزايا والعيوب، والتي سنحاول تلخيصها في الجدول

الموالي:

الجدول رقم(1-1):مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير مباشرة

نوع الضريبة	المزايا	العيوب
الضرائب المباشرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الثبات النسبي لحصيلتها وقلة تأثيرها بالتقلبات الاقتصادية؛</li> <li>- أكثر تحقيق للعدالة في توزيع الأعباء لأنها تراعي قدرة المكلفين على الدفع؛</li> <li>- تشعر الأفراد بمساهمتهم المباشرة في الأعباء العامة؛</li> <li>- انخفاض نفقات جبايتها؛</li> <li>- تتميز بالوضوح فالمكلف يعرف ما يدفعه كضريبة على وجه التحديد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- شعور المكلف بثقلها بشكل مباشر مما يدفعه للتهرب منها؛</li> <li>- عدم مرونتها وبالتالي صعوبة التحكم في مقدار حصيلتها؛</li> <li>- تأخر تحصيلها بسبب إجراءات جبايتها مما يتسبب في تأخير تنفيذ السياسة المالية للدولة؛</li> <li>- وجود علاقة مباشرة بين المكلف والإدارة قد يؤدي إلى إتباع أساليب غير مشروعة للتهرب من دفع الضريبة كالرشوة والمحسوبية.</li> </ul>
الضرائب غير المباشرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم شعور المكلف بعبئها لأنها تدخل ضمن سعر السلعة لذلك يصعب التهرب منه؛</li> <li>- وفرة حصيلتها لأنها تفرض على وقائع متعددة كالإنتاج، الاستهلاك، الاستيراد والتصدير؛</li> <li>- تدفق حصيلتها طوال أيام السنة لاستمرارية تولد وعائها كالأستهلاك؛</li> <li>- سهولة تحصيلها لأنها تفرض عند المنبع في الغالب يدفعها المنتج أو المستورد قبل المستهلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا تراعي مبدأ العدالة لأنه لا يوجد تناسب طردي بين ما يدفعه المكلف ومقدرته التكليفية، بل قد يكون التناسب عكسي من حيث شدة وطأتها على الفقراء من الأغنياء خاصة إذا فرضت على السلع الضرورية؛</li> <li>- صفة المرونة فيها قد تكون عبئا خاصة في أوقات الكساد، إذ تنخفض حصيلتها مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي؛</li> <li>- تستلزم العديد من الإجراءات من أجل الرقابة عليها مما يؤدي إلى عرقلة حركة الإنتاج والتداول.</li> </ul>

المصدر: سعيد علي محمد العبيدي(2011)، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، ص:134-136.

## ثانيا: التصنيف القائم على أساس مجال تطبيق الضرائب

وفقا لهذا التصنيف يتم حسب مجال تطبيق الضرائب وبالتالي التفرقة بين الضرائب الحقيقية

والضرائب الشخصية وبين الوحيدة و الضرائب المتنوعة.

## 1- الضرائب الحقيقية و الضرائب الشخصية:

تقوم الضريبة الحقيقية على قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة، أما الضريبة الشخصية الذاتية فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة، فبعض الضرائب تحمل بالضرورة صفة الحقيقية مثل الرسوم على رقم الأعمال، حقوق الجمارك، الضريبة العقارية، ضرائب على الاستهلاك. إذن تستهدف الضرائب الحقيقية حالة موضوعية مرتبطة بوجود سلعة، مادة أو نشاط معين. بينما تعرف الضرائب على الأشخاص بأنها الضرائب التي يكون فيها الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة. حيث استخدمت هذه الضريبة لعصور طويلة كمورد هام لميزانية الدولة. وتتخذ الضرائب الشخصية صورتين هما:

- 1- ضريبة الفرد البسيطة: والتي كانت تفرض بسعر واحد على جميع الأفراد دون تمييز على ما يملكون من ثروات أو دخول لذا اعتبرت غير عادلة، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات تحصيلها مع تزايد عدد المكلفين بها؛
  - 2- ضريبة الفرد المدرجة: من خلاله يتم تقسيم الأفراد إلى شرائح وفئات حسب الطبقة الاجتماعية، المهنية أو الثروة، مع تحديد سعر خاص لكل فئة.
- ## 2- الضرائب الوحيدة و الضرائب المتعددة:

نظام الضريبة الوحيدة تعتمد فيه الدولة على فرض نوع رئيسي واحد من الضرائب للحصول على ما يلزمها من موارد مالية<sup>1</sup>، كالأنظمة التي تقتصر على فرض الضريبة على الدخل أو الإنفاق مثل الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) التي يتخذها النظام الجبائي الجزائري.

إن الأخذ بعين الاعتبار بنظام الضريبة الموحدة أو نظام الضريبة المتعددة تتعلق بالنظام الجبائي في الدولة التي تختار النظام الذي يحقق لها أكبر قدر من الإيرادات، مع الالتزام بالقواعد التي تحكم الضريبة. من خلال هذا التعريف يجدر بنا ذكر بان النظام الجبائي الجزائري اعتمد الازدواجية بين الضريبة الوحيدة والمتعددة.

ولقد برروا مؤيدو نظام الضريبة الموحدة رأيهم للأسباب التالية:<sup>2</sup>

- كونها تحقق مبدأ العدالة لارتباط حجم الضريبة بمقدار دخل الفرد السنوي؛
- اتسامها بالسهولة والبساطة بالإضافة لانخفاض تكاليف جبايتها مقارنة مع الضرائب المتعددة؛
- تفرض في نطاق محدد، مما تستبعد كل ما يمكن أن تؤدي إليه الضرائب المتعددة من أضرار للنشاط الاقتصادي؛

<sup>1</sup> منصور ميلاد يونس (1991)، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، ص: 121 .

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز (1984)، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 196.

- أكثر تحقيقاً للعدالة من حيث تدرج الضريبة تبعاً لظروف وإمكانيات المكلف.
- و بالرغم من سهولة تحصيل الضريبة الوحيدة، إلا أنها غير معمول بها في الفكر المالي الحديث لكثرة الانتقادات الموجهة لها، منها:<sup>1</sup>
- قلة حصيلتها كونها تصيب نشاطاً معيناً اقتصادياً من الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي لا يمكنها مقابلة الزيادة الكبيرة في النفقات العامة؛
- ارتفاع أسعارها يؤدي إلى التهرب من دفعها، ما يتطلب إدارة جبائية عالية من التنظيم والكفاءة؛
- نظراً لفرضها على نوع معين من الأنشطة الاقتصادية فهي بذلك لا تحقق مبدأ العدالة و مبدأ العمومية، على عكس الضرائب المتعددة التي تصيب جميع أوجه النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيقها مبدأ العدالة الجبائية.

وتوجد أنظمة تتضمن ضرائب متعددة تفرض على أكثر من عنصر من عناصر الإخضاع الجبائي ما يسمى بأنظمة الضرائب المتعددة الذي اعتمده النظام الجبائية الحديثة تماشياً للتطور الاقتصادي وتنوع الأنشطة الاقتصادية، ويستند نظام الضريبة المتعددة على تنوع الضرائب وتعدد الأوعية الجبائية لتشمل كل أوجه النشاط الاقتصادي بحيث يشمل فرض الضريبة الدخل وكافة الثروات والأنشطة التي يمارسها الأفراد ما يجعلها أقرب لتحقيق مبدأ العدالة الجبائية وتحقيقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال وفرة الإيراد العام باعتبارها تقلل من سبل التهرب الجبائي وبالتالي تخفيف عبئها على المكلف بها.

ويتميز نظام الضرائب المتعددة بما يلي:<sup>2</sup>

- الاعتدال في أسعارها مما يحقق مبدأ الملائمة؛
  - تقليل حالات التهرب من دفع الضريبة؛
  - وفرة الحصيلة الجبائية بسبب تعدد الأوعية الجبائية؛
  - إن وجدت أخطاء فهي تصلح بعضها البعض على عكس الضريبة الوحيدة.
- ويأخذ النظام المالي الحديث نظام وسط بين الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة بحيث كل نظام هو تكملة للأخر كفرض ضرائب أساسية على الدخل إلى جانب ضرائب أخرى.

### ثالثاً: التصنيف القائم على أساس ظروف وضع الضريبة

حسب معيار ظروف وضع الضريبة، تقسم الضريبة إلى ضريبة نسبية، أو ضريبة تصاعدية.

<sup>1</sup> فتحي أحمد ذياب عواد (2013)، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص: 121.

<sup>2</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

## 1- الضريبة النسبية:

هي ضريبة يحددها المشرع كنسبة مئوية من الوعاء أي كانت المادة الخاضعة للضريبة، لذا فهي تتميز بالبساطة وسهولتها بالنسبة للإدارة والمكلف، وتفرض بمعدلات ثابتة لا تتغير مهما تغير الأساس الخاضع للضريبة، كمثال على ذلك نجد الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض بمعدل ثابت، لكنها بالمقابل تعتبر غير عادلة كونها تتجاهل الظروف الشخصية للمكلف وبالتالي تمثل عبئا ثقيلا على أصحاب الدخل الضعيفة مع قلة حصيلتها، لذا اتجهت مختلف التشريعات الجبائية الحديثة إلى الأخذ بالضريبة التصاعدية.

## 2- الضريبة التصاعدية:

عرفها GAUDE MET على أنها تعني ارتفاع المعدل وتزايد مع تزايد حجم وقيمة المادة الخاضعة للضريبة<sup>1</sup>. ويقصد بها الضريبة التي تفرض بمعدلات متصاعدة كلما زاد الأساس الجبائي، فتفرض بمعدلات مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة لها والعكس صحيح، وتعتمد معظم النظم الجبائية المعاصرة على الضريبة التصاعدية كونها تراعي الظروف الشخصية للمكلف ضريبيا، كما تستعمل لتقليل التفاوت بين مداخيل الأفراد ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وتأخذ عدة أشكال:

## 1-2 التصاعدية الإجمالية:

يقسم المكلفين بالضريبة إلى شرائح وفقا لمستوى دخولهم.

## 2-2 التصاعدية الجزئية ( بالشرائح):

يقسم دخل المكلف بالضريبة إلى عدة شرائح أو أجزاء، بحيث يفرض على كل شريحة ضريبة بمعدل معين، بحيث يرتفع المعدل بارتفاع الشرائح إلى الأعلى، وكل شريحة تعامل وتعالج بحسب ما يوافقها من معدل<sup>2</sup>.

## رابعا: التصنيف الاقتصادي للضريبة

يأخذ بعين الاعتبار هذا التصنيف الطابع الاقتصادي للضريبة، ويضم ثلاثة فئات من الضرائب وهي:

- ضرائب الدخل؛
- ضرائب الثروة؛
- ضرائب الإنفاق.

<sup>1</sup> السيد عبد المولى (1977)، المالية العامة، دار الفكر العربية، القاهرة، ص: 282.

<sup>2</sup> عبد الفتاح العامري (2006)، النظرية الضريبة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص: 120.

## 1- الضرائب على الدخل:

تحتل الضرائب على الدخل مكانة رئيسية في الأنظمة الجبائية الحديثة كونها من أهم الأدوات المالية وأكثرها مرونة في تمويل النفقات العامة. ولقد اختلف علماء الاقتصاد والمالية على إعطاء تعريف شامل وعام للدخل لإختلاف التشريعات بين الدول. ويعرفه الكلاسيك على "أنه مبلغ نقدي ناتج عن مصدر ثابت، قد يكون رأس المال أو العمل أو تركيبتهما معا، بصفة دورية منتظمة و بصورة متجددة"، أما التعريف الاقتصادي للدخل، فعرفه آدم سميث أنه "مبلغ يمكن استهلاكه دون المساس برأس المال<sup>1</sup>". ولتحديد الأساس الخاضع للضريبة على الدخل يجب التمييز بين:

### 1-1 الدخل الإجمالي:

يقصد بالدخل الإجمالي كافة القيم النقدية أو القابلة للتقدير النقدي التي يحصل عليها الشخص نتيجة استغلاله مصدرا من مصادر الثروة.

### 2-1 الدخل الصافي:

يقصد بها نفس القيم النقدية مخصوما منها المبالغ (التكاليف) التي يتطلبها استغلال مصدر الدخل لكي يأتي بهذه القيم. ويعتبر الدخل الصافي هو الأساس الخاضع للضريبة، ويمكن التفرقة بين نفقات الدخل واستعمالات الدخل، فنفقات الدخل هي كل النفقات الضرورية اللازمة للحصول على الدخل، كتكاليف الاستغلال، الصيانة أو نفقات الامتلاك. أما استعمالات الدخل فهو كل إنفاق غير ضروري كالنفقات الشخصية المتعددة اللازمة أو في الادخار كامتناع الشخص عن استهلاك جزء من دخله أو في الاستثمار.

مما سبق نستخلص أن ضرائب الدخل تتميز:

- تقديم المكلف مصادر دخله مرة واحدة؛
- تسهل عملية الربط والتحصيل للإدارة الجبائية.

كما توجه لها الانتقادات التالية:

- إمكانية المكلف التهرب من أداء الضريبة على دخوله المختلفة؛
- عدم التمييز بين مصادر الدخل المختلفة مما يجعل الضريبة غير قادرة على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

<sup>1</sup> عبد الباسط على جاسم الجحيشي (2008)، الإعفاءات من ضريبة الدخل-دراسة مقارنة- دار حامد، الأردن، ص: 155.

## 2- الضرائب على الثروة (رأس المال):

يعرف رأس المال على أنه "مجموع ما يمتلكه الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة لدخل أو غير منتجة"<sup>1</sup>.

وهي الضريبة التي تفرض على كل ما يمتلكه المكلف من الأموال العقارية أو المنقولة، وهي ضريبة استثنائية ضرورية تلجأ إليها الدولة رغبة في مواجهة الأعباء، وتتميز هذه الضريبة بضخامة حصيلتها، ويمكن التمييز بين عدة أنواع ضرائب رأس المال:

### 1-2 ضريبة الثروة التقليدية:

يتكون وعاء الضريبة من الثروة نفسها، أما قيمتها فيتم دفعها من عائد الثروة.

### 2-2 ضريبة الزيادة على قيمة الثروة:

يتكون وعاء الضريبة من الزيادة في قيمة الثروة وليس الثروة نفسها، وقد تكون تلك الزيادة طارئة.

### 3.2 ضريبة استثنائية على الثروة:

تفرض هذه الضريبة على الثروة بصورة استثنائية في حالات الحروب والأزمات مما يضطر الدولة لمواجهة الزيادة في النفقات إلى فرض ضريبة مرتفعة المعدل للحصول على إيرادات، وتتميز هذه الضريبة بغزارة إيراداتها، بالإضافة إلا أنها تصيب الثروات ورؤوس الأموال التي تحصل عليها الأفراد خلال الحرب، فهي بذلك تحقق العدالة الاجتماعية وتحد من التفاوت بين الدخل، كما أنها تساهم في امتصاص القوة الشرائية المتراكمة التي تؤدي إلى زيادة التضخم عند فترات زيادة الطلب عن العرض، وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي، واللجوء لهذا النوع من الضرائب يكون بصفة استثنائية، ولا يجب التوسع فيها إلا عند الضرورة. ورغم ذلك فإن ارتفاع معدلها يدفع المكلفين لمحاولة التخلص من عبئها، من خلال إخفاء عناصر الثروة أو تهريبها خارج الوطن، وهي بذلك تعاقب المدخر والمستثمر.

### 4-2 الضريبة على التصرفات في الثروة:

وفقا لهذا الشكل من الضريبة فإنها تفرض على عملية انتقال الثروة إلى الورثة، وذلك عن طريق الوصية أو الهبة أو غيرها، وفي هذه الحالة يكون وعاء الضريبة هو نصيب من التركة، والوريث هو الذي يدفع الضريبة.

<sup>1</sup>SilemAhmed et Jean-Marie Albertini (1999) , « Lexique d'Economie »Dalloz, p: 95.

### 3- الضرائب على الإنفاق:

يعتبر هذا النوع من أهم الضرائب غير مباشرة كونها تصيب الدخل عند تداوله أو إنفاقه على السلع والخدمات وتداوله. وتحتل الضرائب على الإنفاق مكانة بارزة في الأنظمة الجبائية المختلفة لغزارة الحصيلة الجبائية الناتجة عنها ولسهولة جبايتها، ولتحقيقها لمبدأ العدالة الجبائية.

#### 1-3-1 الضرائب على الاستهلاك:

تفرض الضرائب على الاستهلاك بمناسبة استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها، وتتعدد الضرائب على الاستهلاك وفقا لطبيعة الأنظمة الجبائية وفق متطلبات التنمية الاقتصادية للدولة، ويمكن تقسيم الضرائب على الاستهلاك إلى نوعين رئيسيين:

#### 1-1-3-1 الضرائب النوعية على الاستهلاك:

يقصد بها الضرائب التي تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع والخدمات وذلك إما لتحقيق أغراض مالية للحصول على مداخيل لتغطية النفقات، أو اجتماعي في تجنب استهلاك سلع معينة كالسجائر، المشروبات الكحولية، أو اقتصادية في تشجيع استهلاك سلع معينة (وطنية)، أو الامتناع من استهلاك سلع معينة.

#### 1-3-2-2 الضرائب على التداول:

يقوم الفرد باستهلاك جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات، أما الجزء المتبقي يدخره ويستثمره، وفي كلتا الحالتين تفرض ضريبة على تداول وانتقال الأموال بين الأفراد. ومن أمثلة الضرائب على التداول نجد ضريبة الطابع والضريبة على التسجيل.

#### 1-3-2-1-3 ضرائب الطابع:

تفرض هذا النوع من الضريبة على عمليات تداول الأموال وانتقالها من شخص لآخر، وذلك من خلال تحرير وثائق معينة كالعقود والشيكات والسندات، وينظم القانون طريقة تحصيلها إما بلمصق طوابع جبائية، أو عن طريق دمج المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك.

#### 1-3-2-2-3 الضريبة على التسجيل:

الضريبة على التسجيل تدفع عند توثيق التصرفات الناقلة للملكية لإثبات حق من انتقلت إليه، وهي غير ثابتة، وهي بالتالي تحقق العدالة كونها تتناسب مع قيمة المال موضوع الضريبة.

## خاتمة الفصل:

تتغير الضريبة بتغير المتغيرات الاقتصادية، لذا عرفت الضريبة عدة أنواع وأشكال عبر التاريخ، ولها عدة مبادئ تحكم فرضها وعدة قواعد فنية تنظم جبايتها ابتداء من ربطها ثم تصنيفها وتحصيلها أخيراً. ولم يعد دور الضريبة في العصر الحديث الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات التقليدية، بل أصبحت أداة هامة وفعالة تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي أصبحت تحتل مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية للدولة، لما لها من أثر على مختلف جوانب الحياة.

كما تعتبر السياسة الضريبية مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي التي تسعى لتحقيق أهداف المجتمع المالية، الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل أهم أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتوجيه النشاطات الاقتصادية من ناحية ولإعادة رسم الواقع الاقتصادي من جهة أخرى.

ولكون النظام الضريبي انعكاس للنظام الاقتصادي، يتوجب على ذلك ضرورة انسجام وتوافق السياسة الضريبية مع السياسة الاقتصادية، كما يتوجب عند صياغة أي نظام ضريبي أن يكون على دراية ومعرفة تامة بكافة أوضاع المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وكذا أهداف السياسة للضريبة التي يسعى لتحقيقها.

والنظم الضريبية الحديثة لا تعتمد على نوع واحد من أنواع الضرائب، بل تختار مجموعة من أنواع الصور الفنية للضرائب ما يسمح لها بخلق مزيج متجانس من الانسجام بين سياستها الضريبية ومختلف السياسات الضريبية الأخرى المطبقة لتكون أكثر ملائمة في تحقيق أهداف المجتمع.

وتعتبر فعالية النظام الضريبي أحد المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، كما للنظام الضريبي عدة عوائق تحد من فعاليته وتؤثر سلباً على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، وبقدر ما يكون النظام الضريبي فعالاً بقدر ما تكون انعكاساته ايجابية على الاقتصاد الوطني.

## الفصل الثاني

### الجباية العادية في الجزائر

تمهيد:

تمثل الضريبة العنصر الأساسي لأي تشريع مالي لجهاز الحكومة فهي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. كما يعتبر الإصلاح في أي مجال من العمليات المستمرة والمتواصلة التي تفرضها التحولات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمالية، ويندرج الإصلاح الجبائي الذي باشرته الإدارة الجبائية الجزائرية في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الوطنية و الدولية. إذ تركز الجزائر في تغطية إيرادات الميزانية العامة على الجباية التي تتكون من موردين أساسيين هما الجباية العادية والجباية البترولية، بنسب متفاوتة، وباعتبارها من الدول المنتجة للنفط، فهي ذات اقتصاد أحادي الجانب، لاعتمادها بشكل رئيسي على المورد الريعي في تمويل موازنتها ما جعلها حبيسة فلك أسعار النفط، ما تطلب البحث عن البدائل الإستراتيجية الممكنة، من خلال محاولة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، بإجراء عدة برامج وإصلاحات منذ سنة 1992 لتحقيق تنمية اقتصادية ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي.

## المبحث الأول: ماهية الجباية العادية

تذبذب أسعار البترول كشف هشاشة الاقتصاد الجزائري، ومدى تبعيته لأسعار البترول في السوق الدولية، ما استوجب السعي لمحاولة احلال الجباية العادية كمصدر بديل للجباية البترولية لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

## المطلب الأول: مفهوم الجباية العادية

يمكن تعريف الجباية العادية على أنها:

التعريف الأول: "تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية، كالضرائب والرسوم".<sup>1</sup>

التعريف الثاني: تمثل الجباية العادية "مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الجبائي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية".<sup>2</sup>

التعريف الثالث: تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، إضافة إلى ذلك بعض الضرائب والرسوم الأخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة.<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

- تمثل الجباية العادية مختلف الضرائب التي تحصلها الدولة من الأشخاص سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين؛
- تتكون الجباية العادية من نوعين هما الجباية العائدة لميزانية الدولة كالضرائب على الدخل بنسبة، 100% والجباية العائدة بصفة جزئية والمتمثلة في العائدة على الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) كالضرائب على النشاط المممي (TAP) والضرائب على الملكية العقارية (TF).

<sup>1</sup> مجدي محمد شهاب (1999)، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص: 117.

<sup>2</sup> بلوفي عبد الحكيم (2012)، ترشيد نظام الجباية العقارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الموقع الشبكي/ <http://thesis.univ-biskra.dz/10> تاريخ الاطلاع 2019/06/09، ص: 32.

<sup>3</sup> ولهي بوعلام (2013)، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص: 05.

المطلب الثاني: مكونات الجباية العادية ومكانتها

يمكن حصر مكونات الجباية العادية في الجزائر فيما يلي:

أولاً: الضرائب المباشرة

وهي الضرائب والرسوم التي تستهدف الدخل، وبالتالي لا يستطيع دافعها نقل عبئها لشخص آخر، حيث تفرض هذه الضريبة على الدخل كونها مورد مالي كثير الحصيلة ومتجدد الوعاء، ولكي يتحقق ذلك توجب توفر الشروط التالية أن يكون الدخل قابل للتقويم النقدي، دوري ومنتظم بالإضافة ثبات ودوام المصدر. وتنقسم الضرائب المباشرة إلى:

1- الضريبة على الدخل الإجمالي:

حسب المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بالضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة<sup>1</sup>.

تستحق الضريبة في كل سنة على الأرباح التي يحققها المكلف، ماعدا المداخيل المحصلة شهريا كالأجور فهي تقتطع من أجورهم شهريا وفقا لما يحدده القانون، بحيث يتكون ذلك الربح من:<sup>2</sup>

- أرباح مهنية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير مبنية، كما تنص عليه المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

2- الضريبة على أرباح الشركات:

جاءت الضريبة على أرباح الشركات كبديل للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي أثقلت كاهل المؤسسات، حيث كانت تفرض على جميع وحدات المؤسسة، والتي تدفعها المؤسسات حتى في حالة تحقيق خسارة مركزية على أساس أن بعض الوحدات تحقق أرباحا، وقد أسست هذه الضريبة ابتداء من قانون المالية 1991 والتي تفرض على مجموع الأرباح التي تحقق من طرف:

- كل الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء شركات الأشخاص إلا إذا اختارت ذلك:

<sup>1</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص: 17.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015، ص: 17.

- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها؛
  - المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
  - الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة.
- 3- ضريبة جزافية وحيدة:

استنادا إلى المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016، فإن تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة عليهما الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

#### 4- الرسم على النشاط العقاري:

يفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، وهي رسوم محصلة لفائدة البلديات دون سواها. فحسب المادة 248 من الضرائب المباشرة فانه " يؤسس رسم عقاري على الملكية المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة"<sup>1</sup>.

أما المادة 261 فهي تنص "يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة".

ومن خلال نص المادتين السابقتين نستنتج بأنها مجموعة القواعد الجبائية المتعلقة بالعمليات التي تطرأ على العقار بكل أنواعه.

#### 5- رسم التطهير:

يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية ويتم إعفاء الملكيات غير المستفيدة من خدمات رفع القمامة المنزلية من عدم دفعه.

#### 6- الرسم على النشاط المهني:

تأسس هذا الرسم في أول جانفي 1996 ليعوض النظام السابق، فقد خفض الرسم إلى 2 % بموجب المادة (06) من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح

<sup>1</sup> معدلة بموجب المادة 04 من قانون المالية لسنة 2015.

المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات، غير انه تستثنى من مجال تطبيق الرسم، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع أيضا للرسم على النشاط المهني.

ثانيا: الضرائب غير المباشرة

هي الضرائب التي يتولى دفعها إلى خزينة الدولة أشخاص بعد نقل عبئها إلى غيرهم فيكون بمثابة وسطاء بين من يتحملها والدولة، كذلك تعرف على أنها ضرائب تفرض عند القيام بعملية الاستهلاك لسلعة ما أو الاستفادة من خدمة معينة، فيتحملها المستهلك الأخير، وتتكون الضرائب غير المباشرة من الرسوم على رقم الأعمال و الرسم الداخلي على الاستهلاك، فالرسوم على رقم الأعمال تحتوي أساسا على ضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA التي عوضت الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS.

#### 1- الرسم على القيمة المضافة:

تم استحداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991 والتي عوضت الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS.

المطلب الثالث: جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة

بالرغم من اختلاف مختصي المالية العامة على معيار معين للترقية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلا أنه يعتبر من بين أهم التقسيمات، إلا أن لكل نوع مزاياه وعيوبه وفق ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- من حيث مدى ثبات الحصيلة:

تتميز الضرائب المباشرة بثبات حصيلتها السنوية مقارنة بالضرائب غير مباشرة المفروضة على وقائع تحدث كل يوم، كونها تفرض على الثروات والدخول التي تتصف باستمرار نسبي كقوائد السندات والأجور، على عكس الضرائب غير مباشرة التي تفرض على تصرفات متقطعة قد يقوم بها الأفراد أو لا يقومون بها.

#### 2- من حيث مرونة الحصيلة:

يقصد بمرونة الحصيلة مدى امكانية الدولة زيادة حصيلة الضرائب اذا احتاجت لذلك في ظروف معينة، ويمكن زيادة حصيلة كلا من الضرائب المباشرة وغير مباشرة، برفع أسعار الضرائب المباشرة، أما بالنسبة للضرائب غير مباشرة فتقوم برفع قيمة السلع الاستهلاكية التي تفرض عليها.

<sup>1</sup> شعيب ضيف (2015)، جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 5، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51958>، تاريخ الاطلاع 2019/05/13، ص ص : 234-235.

3- من حيث الاقتصاد في نفقات التحصيل:

بالنسبة للضرائب غير مباشرة فهي تحتاج إلى نفقات كثيرة لما يتطلبه من موظفين لمراقبة الوقائع والتصرفات التي تفرض على أساسها الضريبة. أما الضرائب المباشرة فهي تتميز بقلّة نفقات تحصيلها لسهولة تصنيفها وتحصيلها كونها لا تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين لتقديرها.

4- من حيث تحقيق العدالة:

تفرض الضرائب المباشرة على الدخل أو رأس المال، ولكي تحقق العدالة لا بد أن يأخذ المشرع بالضريبة الاعتبار الشخصية للمكلف. بينما الضرائب غير مباشرة لاتراعي الظروف الشخصية للمكلف كونها تفرض على الجميع دون تمييز ما يمثل عبئا إضافيا على المكلفين بها، لذا تعتبر ضرائب غير عادلة.

5- من حيث الوعي الجبائي:

يشعر المكلف بالضرائب المباشرة بأنه يساهم في تمويل النفقات العمومية ما يعزز الثقة بينه وبين الدولة، أما الضرائب غير مباشرة فلكونها تفرض على الإنفاق، فإن المكلف لا يشعر بها لأنها تدفع أساسا بواسطة المنتجين والمستوردين، ثم يقومون بنقل عبئها إلى المستهلك مباشرة، والذي يقوم بدوره بدفعها كجزء من سعر السلعة أو الخدمة.<sup>1</sup>

المبحث الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر

إن مسار الإصلاح الجبائي الذي شرع فيه يهدف إلى إضفاء العصرية والفعالية على المنظومة الجبائية الجزائرية بصورة تدريجية وصولا إلى استخلاف الجباية البترولية بالجباية العادية.

المطلب الأول: دوافع الإصلاح الجبائي وأهدافه

تكمن دوافع وأهداف الإصلاح الجبائي فيما يلي:

أولا: دوافع الإصلاح الجبائي

تعود أسباب الإصلاح الجبائي إلى النقائص الموجودة في النظام الجبائي السابق الذي لم يساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إدراج دوافع الإصلاح الجبائي الذي انتهجته الجزائر سنة 1992 فيما يلي:

<sup>1</sup>سوزي عدلي ناشد(2008)، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص: 139.

1- الأزمة البترولية لسنة 1986:

تعتمد الجزائر في تمويل الميزانية العامة بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية، وتدهور أسعار البترول سنة 1986 انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، حيث وصلت إلى 28.56% سنة 1986، و26.06% سنة 1987، بعد أن كانت تشكل نسبة 66% سنة 1981<sup>1</sup>. ما أدى إلى انهيار حاد لموارد الدولة، وبروز عدة مشاكل سياسية، اقتصادية واجتماعية. ما تطلب البحث عن نظام ضريبي جديد من مستقل عن أسعار البترول.

2- تفشى ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي:

من دوافع الإصلاح الجبائي نجد ارتفاع ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي، حيث قدرت مبالغ التهرب الجبائي سنة 1989 بحوالي 5 مليار دولار سنويا وهو مبلغ ضخم جدا، إذا ما قورن بالنتائج الداخلي الإجمالي في ذلك الوقت، أين كان حوالي 52 مليار دولار<sup>2</sup>.

ومما ساهم في رفع من حدة الغش الجبائي ما يلي<sup>3</sup>:

- نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين مع اعتقادهم أن الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل، ما يدفعهم إلى استعمال كافة الطرق والوسائل الممكنة للتهرب من الضريبة؛
  - وجود ثغرات في التشريع الجبائي الذي يستغله المكلف بالضريبة للتهرب منها.
- 3- ضعف أداء الإدارة الجبائية:

تميز أداء الإدارة الجبائية بالضعف ونقص الفعالية، ما أثر بشكل كبير على إنخفاض الحصيلة الجبائية، ويعود ذلك إلى<sup>4</sup>:

1-3 عدم كفاءة الإطار الجبائية:

إن تحقيق أكبر مردود ضريبي ممكن مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى كفاءة وتحكم وتطبيق موظفو الإدارة الجبائية للنصوص الجبائية، إلا أن الإطار الجبائية كانت تعاني من:

- عدم توفر الخبرة الواسعة للإطارات في المجال الجبائي حتى يمكن الاعتماد عليهم في تعبئة الإيرادات؛
- تدني المستوى التعليمي لموظفي إدارة الضرائب؛

<sup>1</sup> كمال رزيق (2003)، فارس مسدور، تقييم إصلاح النظام الجبائي المنتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص: 163.

<sup>2</sup> Youcef Deboub (1995), Les Nouveaux Mécanismes Economiques en Algérie, OPU, Algérie, p: 103.

<sup>3</sup> ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات البغدادي، الروبية، ص: 38-39.

<sup>4</sup> عيسى براق (2001)، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش الضريبي " حالة النظام الرقابي الجزائري " رسالة ماجستير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص: 36.

- انعدام التشجيع والتحفيز لهاته الإطارات حتى تدفعهم إلى إتقان العمل وتبعدهم عن الرشوة.

### 2-3 نقص الوسائل المادية:

إن نقص الوسائل المادية كان له تأثير سلبي على كفاءة أداء الإدارة الجبائية، وبالتالي نقص الحصيلة الجبائية، وتميزت بما يلي:

- نقص لوازم المكاتب من تجهيزات وغيرها؛

- افتقار إدارة الضرائب للتقنيات الحديثة مثل الإعلام الآلي مما أدى إلى صعوبة أداء المهمة الموكلة إليهم؛

- انعدام وسائل النقل، خاصة تلك المتعلقة بتدخلات مصالح التفتيش وعملية الإصلاح.

### 4- ضعف العدالة الجبائية:

تميز النظام الجبائي بضعف العدالة الجبائية، ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:<sup>1</sup>

- طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل، ما نتج عنه أن المداخيل التي تخضع لهذه الطريقة تنعدم فيها فرص التهرب الجبائي عكس المداخيل الأخرى التي تبقى لها إمكانية التهرب الجبائي.

- تغلب طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي في الضرائب المباشرة، ما لا يراعي حجم الدخل، كون يفرض بنفس النسبة على جميع مستويات الدخل، ما يترتب عليه إجحاف في الدخل الضعيفة والمحدودة التي تتحمل قدرا كبيرا من الضرائب، أي غياب العدالة الراسية و من جهة أخرى عدم وجود عدالة من ناحية المحتوى، أي ما يدخل في حساب الضريبة على الدخل نجده فقط على فئة الرواتب والأجور ولا تشمل فوائد رأس المال والدخل من الأعمال الحرة، أي غياب العدالة الأفقية.<sup>2</sup>

- عدم مراعاة الضرائب النوعية للوضعية العامة للمكلف، وبالتالي ابتعادها عن المقاييس العادلة لفرض الضرائب.

### 5- اختلال الهيكل الجبائي:

تميز الهيكل الجبائي بالاختلال وذلك راجع بهيمنة بعض الضرائب، وبالتالي وجود أي خلل بهذه الضرائب يمكن أن ينعكس سلبا على الحصيلة الإجمالية للضرائب.

<sup>1</sup> مراد ناصر(1997)، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحرير الاستثماري، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 115.

<sup>2</sup> ناجي التونسي(2003)، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 07.

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

وتتميز الهيكل الجبائي بهيمنة الضرائب غير مباشرة نظرا لسهولة تحصيلها، عكس الضرائب المباشرة كالدخل التي تتميز بضعف حصيلتها نظرا لانخفاض نصيب الفرد من الدخل وسوء توزيعه. بالإضافة إلى ارتفاع الضغط الجبائي نتيجة تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، فقد قدر الضغط الجبائي سنة 1986 محسوبا على أساس كل الاقطاعات الجبائية بمعدل 45.6%<sup>1</sup>.

### 6- ثقل العبء الجبائي على المؤسسة الجزائرية:

إن زيادة العبء الجبائي على الشركات الجزائرية من خلال تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها مقارنة مع معدلات الضريبة لبعض الدول، أعاق من قدرة تنافسها داخليا وخارجيا. ومن خلال الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي لسنة 1988 والتي تمحورت حول مختلف المعدلات الجبائية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول منها الجزائر، أوضحت الفارق الكبير المفروض على الشركات الجزائرية.

### الجدول رقم(01-02): معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول لسنة 1988

البلدان	معدل الضريبة%	مقارنة بالمعدل المطبق في الجزائر%
الجزائر	55	/
المغرب	49.5	5.5
تونس	38	17
مصر	40	15
الولايات الأمريكية	34	21
بريطانيا	35	20
تركيا	46	9

المصدر: ناصر مراد، الإصلاح الجبائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

ومن خلال الجدول يتجلى العبء الجبائي الكبير التي كانت تعاني منه المؤسسات الجزائرية، حيث تراوح فارق معدل الإخضاع من 5.5% إلى 21%. بالإضافة إلى تطور معدل الرسم على رقم الأعمال منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1991، الذي أحدث ضغط كبير على خزينة المؤسسات، بالرغم أن المستهلك هو الذي يتحمل أعباء الرسوم، إلا أن أعباء الرسم على تأدية الخدمات لا يمكن استرجاعه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>F.M.I «La Reforme Fiscale en Algérie, Contribution a La Réflexion», Rapport de F.M.I,1988 , p: 06.

<sup>2</sup>محمود جمام(2010)، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الموقع الشبكي <http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/310> تاريخ الاطلاع 2019/04/12 ص: 108.

الجدول رقم(02-02): تطور الرسم على رقم الأعمال خلال الفترة 1962-1991

الرسم الوحيد على تأدية الخدمات		الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج		المعدلات
1991	1962	1991	1962	
08	04	10	06	المعدل المخفض%
1	06	25	12.5	المعدل العادي%
50	15	40	22.5	المعدل المضاعف%

المصدر: محمود جمام، النظام الجبائي وأثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص: 108.

#### 7- عدم فعالية الحوافز الجبائية في توجيه الاستثمار:

يعتبر الإعفاء الجبائي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وذلك من أجل توجيه المؤسسات نحو الاستثمارات المنتجة لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، لكن الحوافز الجبائية الموجودة في النظام الجبائي السابق لم تحقق تلك الأهداف، بل استعملت للتهرب الجبائي الذي أنهك خزينة الدولة. بالإضافة إلى عدم توازن قطاع الاستثمار وعدم التوازن الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني<sup>1</sup>. هذا ما تطلب إدخال حوافز جديدة تحقق هذا الغرض عن طريق الإصلاح الجبائي الجديد.

#### 8- تعقد وعدم استقرار النظام الجبائي:

تعدد وتنوع معدلات الضرائب واختلاف مواعيد تحصيلها، زادت من تعقيد النظام الجبائي وصعبت في تطبيقه والتحكم فيه من طرف إدارة الضرائب والمؤسسة معا، الأمر الذي أدى إلى كثرة المنازعات بينهما.

<sup>1</sup> ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003، مرجع سبق ذكره، ص: 30-34.

والجدول التالي يبين معدلات الضرائب التي كانت مفروضة قبل الإصلاح لسنة 1992<sup>1</sup>.

الجدول رقم (02-03): معدلات الضرائب قبل الإصلاح الجبائي لسنة 1991

المعدل %	الضريبة
	<b>الضرائب المباشرة</b>
55 لشركات الأموال	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية
جدول للأشخاص الطبيعيين	الضريبة على الأرباح غير التجارية
25	الضريبة التكميلية على الدخل
جدول تصاعدي	الضريبة على إيرادات الديون والودائع والكفالات
18	المساهمة الوحيدة الفلاحية
04	الضريبة على الرواتب والأجور
حسب جدول تصاعدي	الضريبة على القيمة المضافة
للمدة ما بين 6 و9 سنوات 30	الدفع الجزائي
للمدة ما بين 3 و6 سنوات 40	الرسم على النشاط الصناعي والتجاري
أقل من 03 سنوات 50	الرسم على النشاط غير التجاري
06	الرسوم المماثلة الخاصة
2.55	الرسم العقاري على الأملاك المبنية
6.05	رسم السيارات السياحية
40	رسم خاص على تنظيم الحفل
جدول حسب قوة وعمر السيارة	
10	
500- دج للقوارب التي طاقتها	رسم خاص على ملكية القوارب السياحية
492 برميل	رسم خاص على الإقامات الثانوية
10000- دج للقوارب التي تفوق	الضرائب غير المباشرة
طاقتها 20 برميل	❖ الرسم على رقم الأعمال
حسب جدول تصاعدي	✓ الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
10 معدلات تتراوح بين 7 و80	✓ الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية
08 معدلات تتراوح بين 02 و	الخدمات
30	الضرائب المباشرة على الإستهلاك (الكحول،
	التبغ، الكبريت، البنزين، الذهب، الفضة و
حسب جدول تصاعدي	البلاتين)

المصدر: ناصر مراد الإصلاح الجبائي في الجزائر للفترة 1992-2003، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

<sup>1</sup> ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003، مرجع سبق ذكره، ص: 30-34.

### 9-السياق الدولي:

مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية ساهمت في دفع الجزائر لإصلاح نظامها الجبائي، ومن بين أهم تلك العوامل:<sup>1</sup>

- توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق بعد انهيار النظام الاشتراكي، الأمر الذي استدعى تغيير النظام الجبائي السائد بنظام مرن وقادر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام الضريبة كوسيلة للتأثير في الظروف الاقتصادية؛
- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والذي كان يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول؛
- تأثير العولمة على هيكله الاقتصاد العالمي نتيجة الثورة العلمية التكنولوجية.

### 10- التكامل الاقتصادي المغربي:

انخرطت الجزائر في مسعى إقامة تكتل إتحاد مغربي بالتوقيع على اتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989، ونظرا لما يستلزمه إقامة اتحاد مغربي من تنسيق للسياسات الاقتصادية الكلية، ومنها السياسة الجبائية كان لابد للجزائر أن تقوم بإصلاح نظامها الجبائي ليتماشى ومتطلبات إقامة هذا الإتحاد. علما بأن الدول المغربية الأخرى قد قامت بإصلاح نظمها الجبائية، ففي المغرب تم إصلاح النظام الجبائي سنة 1986، أما تونس فعرفت تطبيق الإصلاح الجبائي في جويلية سنة 1988، وكان يصب الإصلاح الذي قامت به الدولتان في سياق الإصلاحات المنادى بها من قبل صندوق النقد الدولي.<sup>2</sup>

### 11- تنامي دور المؤسسات المالية الدولية:

وضعت المؤسسات المالية الدولية في المجال الجبائي للمحافظة على التوازن العالمي، مشروع الإصلاح على أن يتضمن ما يلي:<sup>3</sup>

- توسيع وعاء الضريبة وخفض معدلاتها حتى يتم تفادي مشاكل التهرب الجبائي ويتم في نفس الوقت تحقيق العدالة الجبائية؛
- إدراج الرسم على القيمة المضافة؛

<sup>1</sup>قدي عبد المجيد(1997)، الأمانة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء35، الجزائر، ص: 445-446.

<sup>2</sup>- قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

<sup>3</sup>-قدي عبد المجيد(1995)، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 138-139.

- ضرورة إصلاح النظام الجبائي بشكل منسق وعام لأن إصلاح الأجزاء منعزلة عن بعضها يمكن ألا تؤدي إلى بلوغ النتائج المتوخاة؛

- تحسين أداء الإدارة الجبائية؛

- عدم المبالغة والتوسيع في الأهداف لأنه سيؤدي إلى بروز تناقض؛

- مراعاة الظروف المحلية والخارجية عند إقرار النظام الجبائي.

### ثانياً: أهداف الإصلاح الجبائي

يهدف الإصلاح الجبائي إلى أن تلعب الضريبة دوراً جديداً لمواكبة النظام الاقتصادي الجديد والتخلص من مساوئ ومشاكل النظام الجبائي السابق، وتكمن أهم الأهداف المراد تحقيقها في:

#### 1- تبسيط النظام الجبائي:

يهدف الإصلاح الجبائي لتبسيط النظام الجبائي سواء في هيكل النظام الجبائي، حيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة مع تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة، كإستحداث الرسم على القيمة المضافة TVA التي عوضت الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، وإلغاء عدة ضرائب غير ضرورية كالمساهمة الوحيدة الفلاحية<sup>1</sup> CUA.

#### 2- تخفيف العبء الجبائي:

من أهم مساوئ النظام الجبائي السابق ثقل عبئه على المؤسسة، لذا أصبح من الضروري تخفيف ذلك العبء من خلال تخفيض المعدلات الجبائية، كون تخفيف العبء الجبائي يشجع على تكوين مؤسسات جديدة، وقد تم اتخاذ إجراءات تسمح بتخفيف العبء الجبائي لصالح المؤسسات ابتداء من قانون المالية 1989، والتي تتمثل في العناصر التالية:

- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC للشركات من 55% إلى 50% مع إدخال معدل مخفض للأرباح المعاد استثمارها يقدر بـ 30%؛
- مركزية النتيجة على مستوى مؤسسة الأم من أجل إخضاعها للضريبة على BIC؛
- عدم فرض ضريبة TAIC على عمليات التنازل بين الوحدات؛
- بجانب الاهتلاك الخطي تطبيق الاهتلاك المتناقص والمتصاعد.

<sup>1</sup> المادة 20 من قانون 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991.

### 3- محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي:

يعتبر الغش والتهرب الجبائي أحد المشاكل التي عانى و يعاني منها النظام الجبائي، حيث يؤدي إلى إضعاف مردود ذلك النظام ونقص في حصيلته الجبائية، وللتخفيف من حدة هذه الظاهرة، قام المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية ذات البعد الإداري والتشريعي، وتمثلت في العناصر التالية:<sup>1</sup>

- إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها؛
- إجبار المكلفين بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت؛
- استعمال الإعلام الآلي في وضع بطاقة ترقيم لجميع المكلفين، بحيث نجد لكل مكلف رقما ضريبيا واحدا رغم تعدد أنشطته، ما يسهل معرفة كل ما يربطه بالمجال الجبائي؛
- إدماج كل من مفتشيات الضرائب المباشرة ومفتشيات الضرائب غير مباشرة في مفتشيات منفردة، ما يسهل ويبسط عملية متابعة تسيير الملفات الجبائية؛
- توسيع آلية تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر لفعاليتها في محاربة التهرب والغش الجبائي؛
- ربط بعض الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب، كالتنسيق مع إدارة الجمارك ومتابعة المعلومات الخاصة بالمكلفين الذين يستوردون السلع من الخارج.

### 4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الجبائية من أبرز اهتمامات المشرع الجبائي، كون لاعدالة لنظام جبائي ستؤدي لامحالة إلى استفحال ظاهرة التهرب الجبائي، ومن خلال العدالة الجبائية يكتسب النظام الجبائي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة من خلال التوزيع العادل للعبء الجبائي، ويتضح ذلك من خلال الإجراءات التالية:<sup>2</sup>

- الإعفاء من الضريبة على الفئات التي يقل دخلها عن الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG) بالإضافة للأشخاص المعوقين؛
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية بالشرائح بالرغم من بعض الإجحاف الذي يصيب بعض الشرائح فيما إلا أنها تبقى أكثر عدالة من الضرائب النسبية؛

<sup>1</sup> ناصرمراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

<sup>2</sup> حراش براهيم (2012)، "عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير-دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص: 23.

- الأخذ بعين الاعتبار للجانب الإنساني والظروف الشخصية للمكلفين في بعض أنواع الضرائب وامكانية استفادتها من إعفاء أو تخفيض؛

#### 5- زيادة الأهمية بالنسبة للضرائب المباشرة:

ويكون ذلك من خلال زيادة درجة مرونة النظام الجبائي وتبسيط الإجراءات الإدارية لزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية، ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية، وتجنب ارتباطها بأسعار البترول، بالإضافة إلى التمييز بين الضرائب العائدة للجماعات المحلية والعائدة للدولة، والغرض من ذلك تمكين هذه الأخيرة من الحصول على الموارد المالية للنهوض بالتنمية المحلية<sup>1</sup>.

#### 6- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية:

ويكون بمنح حوافز استثمارية من خلال تخفيض في معدلات الضرائب أو الإعفاء منها، والغرض من ذلك جذب الاستثمارات مما يساهم في تمويل المشاريع ونقل التكنولوجيا ورفع المستوى المعيشي من خلال خلق فرص العمل وبالتالي التخفيض من البطالة.

#### المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات الجبائية في الجزائر

لقد تضمن الإصلاح الجبائي لعام 1992 استحداث ثلاثة أنواع من الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة) التي تمثل نسبة كبيرة من الجباية العادية، وهذا من أجل مواجهة التحديات الجبائية وإضفاء نوع من البساطة والشفافية على النظام الجبائي الجزائري.

#### أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي:

جاءت الضريبة على الدخل الإجمالي لتضع حدا للضرائب النوعية والتكميلية التي كانت معتمدة في النظام السابق لما قبل الإصلاح.

#### 1- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

تشير المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي المكلف بالضريبة"<sup>2</sup>.

#### 2- خصائص تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على الدخل الصافي الذي يتحصل عليه المكلف بالضريبة من مصادر مختلفة، وتتميز هذه الضريبة بجملة من الخصائص، وهي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم بريشي(2007)، فعالية النظام الجبائي الجزائري في ظل التوجهات الاقتصادية المحلية نحو العولة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري للفترة 2000-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 186.

<sup>2</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015، ص: 15.

- ✓ ضريبة سنوية: بمعنى أنها تفرض سنويا على الربح أو الدخل الذي يحققه المكلف بالضريبة؛
  - ✓ ضريبة وحيدة: بمعنى أنها تفرض مرة واحدة على مجموع المداخيل الصافية لأصناف الدخل الخاضعة لها؛
  - ✓ ضريبة تصاعدية: حيث تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق لجدول تصاعدي يقسم فيه الدخل إلى شرائح، ما عدا المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر. تنص المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
  - ✓ ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين دون المعنويين؛
  - ✓ ضريبة شخصية: بمعنى أنها تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف به.
  - ✓ ضريبة إجمالية: بمعنى أنها تخص الدخل الإجمالي الصافي الذي يتم الحصول عليه بعد خصم جميع التكاليف المسموح بها قانونا حسب نص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
  - ✓ ضريبة تصريحية: بمعنى أن تحصيل الضريبة يتم بعد تقديم المكلف بها لتصريح يتضمن ما حققه من دخل إجمالي صافي خاضع للضريبة، غير أن هنالك استثناء فبعض المداخيل تقتطع منها الضرائب من المصدر دون الحاجة إلى تصريح.
- وعليه فإن الضريبة على الدخل الإجمالي جاءت لتكون أكثر عدالة ووضوحا وسهولة كون المكلف بها مطالب بتقديم تصريح واحد إلى إدارة الضرائب يتضمن دخله الصافي الإجمالي الخاضع للضريبة والمتحصل عليه من مصادر مختلفة. وبالتالي فهي أكثر عدالة كونها ضريبة شخصية تراعي المقدرة التكلفية والوصفية للمكلف بها، وعليه فهي ضريبة محققة لمبدأ العدالة الاجتماعية بمساهمتها في إعادة توزيع الدخل والثروة لاستعمالها الضرائب التصاعدية بالشرائح الأكثر عدالة.
- 3- الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي:
- يمكن الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي في<sup>2</sup>:
- الأشخاص الطبيعيون؛
  - الشركاء في شركات الأشخاص؛
  - الشركاء في الشركات المدنية المهنية؛
  - الأعضاء في شركات المساهمة والذين لهم مسؤولية تضامنية غير محدودة؛

<sup>1</sup> - عبد الكريم بريثي " هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جانفي 2012، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7555> تاريخ الاطلاع 2019/05/18 ص: 278.

<sup>2</sup> Le Système Fiscal Algérien (2011), Direction des Relations Publiques et La Communication, p: 05.

- أعضاء الشركات المدنية والتي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الشركات بإسم جماعي، لكن بشرط ألا تتشكل في شكل شركة أسهم أو شركة المسؤولية المحدودة، وأن تنص قوانينها على المسؤولية غير المحدودة لشركائها فيما يتعلق بديون الشركة.

وبالرجوع للمادة الثالثة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نجدها أنها قد حددت بدقة ما يقصد بالأشخاص الخاضعين للضريبة، وهم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم بالجزائر أو الأشخاص الذين موطنهم التكميلي خارج الجزائر ولكن عائلاتهم من مصدر جزائري.

ويعتبر موطن التكميل موجود بالجزائر بالنسبة إلى:

- الأشخاص الذين يتوفر لهم مسكن بالجزائر سواء أكانوا مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له؛
- الأشخاص الذين لهم مقر إقامتهم الرئيسي أو مركز مصالحهم الأساسية في الجزائر؛
- أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي ولا يخضعون في هذا البلد لضريبة على دخولهم.

#### 4- المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

حددت المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي في المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما بينت المواد من 11 إلى 76 بالتفصيل أنواع المداخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف التالية<sup>1</sup>:

- الأرباح المهنية وجاء ذكرها في المواد 11 إلى 34 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- إيرادات المستثمرات الفلاحية وجاء ذكرها في المواد من 35 إلى 41 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- الإيرادات المحققة من إيجار العقارات المبنية وغير مبنية وجاء ذكرها في المواد من 42 إلى 44 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة وجاء ذكرها في المواد من 45 إلى 65 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية وجاء ذكرها في المواد من 66 إلى 76 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 201 مرجع سبق ذكره، ص: 15.

5- الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي:

لقد قام المشرع الجزائري بسن مجموعة من الإعفاءات لإضفاء المزيد من العدالة على النظام الجبائي الجزائري، ويعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الطبيعيين والمداهيل.

1-5 الأشخاص المعفون من الضريبة على الدخل الإجمالي:

- الأشخاص الذين لايتجاوز دخلهم الصافي الإجمالي السنوي 120 000 دج وذلك حسب المادة 05 من قانون المالية لسنة 2008.<sup>1</sup> والتي عدلت وتممت أحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقنصلين وأعوانهم من جنسية أجنبية، يشترط أن تمنح الدول التي يمثلونها مزايا مماثلة للأعوان الدبلوماسيين والقنصلين الجزائريين؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل منصوص عليها في اتفاق دولي؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين التي أنشئت نظامها الجمركي بمقتضى المادة 196 مكرر من قانون الجمارك؛
- الأشخاص المعاقون حركيا أو عقليا أو بصريا أو الصم البكم الذين تقل أجورهم أو معاشاتهم عن العشرين ألف دينار 20 000 دج بالإضافة إلى العمال المتقاعدون الذين تقل معاشاتهم في النظام العام عن هذا المبلغ.<sup>2</sup>

2-5 المداهيل المعفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي:

وحددت المداهيل المعفاة كما يلي:

1-2-5 بالنسبة للأرباح المهنية، تعفى كل ما يلي:<sup>3</sup>

- المداهيل المحصلة من الأنشطة التي يقوم بها الشباب المؤهلون للاستفادة من اعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للامين عن البطالة، وتستفيد هذه الأنشطة من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، كما يمكن تمديد مدة الإعفاء إلى ستة سنوات إذا كانت الأنشطة تمارس في مناطق محددة وجب ترقيتها؛

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، المتضمن لقانون المالية لسنة 2008، رقم 12/07 المؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1428 الموافق 2007/12/30، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ، ص: 4-5.

<sup>2</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 68 مرجع سبق ذكره، ص: 31-32.

<sup>3</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 13 مرجع سبق ذكره، ص: 19-20.

- المداخل المحصلة من الأنشطة الحرفية أو الأنشطة الحرفية الفنية؛
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية وكذا المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، وكذلك الهياكل التابعة لها.
- 2-2-5 بالنسبة لإيرادات المستثمرات الفلاحية:  
وتعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، وتعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشرة سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، بالإضافة للإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية في المناطق الجبلية<sup>1</sup>.
- 3-2-5 بالنسبة للإيرادات المحققة من إيجار العقارات المبنية وغير المبنية:  
لقد تضمنت المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في فقرتها الثالثة إعفاء مداخل إيجار العقارات المبنية بغرض السكن ولفائدة الطلبة من الضريبة على الدخل الإجمالي.
- 4-2-5 بالنسبة للأجور والمرتبات والمعاشات والريوع العمرية:  
تضمنت المادة 68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مجموعة من الإعفاءات والمتعلقة بهذا الصنف، منها:
- الأجور والمكافآت المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب وفقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم؛
- التعويضات المرصودة لمصاريف التنقل والمهام؛
- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل من قبل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين والمراسيم الخاصة بالمساعدة والتأمين؛
- التعويضات المؤقتة والمنح والريوع العمرية المدفوعة لضحايا الحوادث العمل أو لذوي حقوقهم؛
- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية؛
- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على أثر حكم قضائي؛
- تعويضات التسريح؛

<sup>1</sup> بن أعمارة منصور (2010)، الضرائب على الدخل الإجمالي، دارهومة، بوزريعة، الجزائر، ص: 58.

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

- الربوع العمرية المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني نتج عنه بالنسبة للضحية عجز دائم كلي ألزمه اللجوء إلى مساعدة الغير للقيام بالأعمال العادية للحياة.

6- حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية في الفترة 1992-2017:

الجدول رقم (04-02): تطور الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي للفترة 1993-2017

الوحدة:مليار دج

السنة / البيان	مبالغ الضريبة على الدخل الإجمالي (1)	نسبة تطور ضريبة الدخل الإجمالي %	حصيلة الجباية العادية (2)	نسبة % مساهمة (1) في (2)
1993	25,58		121,47	21,06
1994	29,44	15,09	176,17	16,71
1995	39,81	35,22	244,61	16,27
1996	44,76	12,43	290,62	15,40
1997	50,63	13,11	317,11	15,97
1998	58,91	16,35	342,57	17,20
1999	49,23	-16,43	348,75	14,12
2000	50,03	1,63	373,15	13,41
2001	62,74	25,40	444,49	14,12
2002	70,76	12,78	493,09	14,35
2003	79,79	12,76	562,88	14,18
2004	96,08	20,42	603,77	15,91
2005	105,6	9,91	664,80	15,88
2006	121,84	15,38	745,56	16,34
2007	158,6	30,17	786,77	20,16
2008	193,9	22,26	985,85	19,67
2009	228,95	18,08	1 172,44	19,53
2010	297,57	29,97	1 309,38	22,73
2011	435,17	46,24	1 548,54	28,10
2012	608,29	39,78	1 944,58	31,28

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

26,91	2 072,09	-8,35	557,5	2013
28,43	2 126,36	8,43	604,5	2014
26,87	2 557,31	13,66	687,09	2015
27,89	2 564,62	4,11	715,31	2016
28.03	2 750,61	7,80	771,11	2017

المصدر: سارة بن صوشة، دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، سنة 2017-2018، ص: 295.

من خلال الجدول يلاحظ المساهمة الضئيلة للضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك بالرغم من تبسيط السلم الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي من خلال إنقاص عدد الشرائح من ستة إلى أربعة وتخفيض نسب السلم المعتمد، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة في سنة 2012 بمعدل 31.28%، وهذا راجع إلى التعديلات التي عرفها نظام الأجور والزيادة في الحد الأدنى للأجر حيث وصل 12000.00 دج سنة 2007، ليصل سنة 2010 إلى 15 000.00 دج سنة 2010 ليستقر إلى 18 000.00 دج سنة 2012، والمترب عنه زيادة في ضرائب الأجور والمرتببات، بالإضافة إلى دفع تعويضات الأجور.

ويمكن إرجاع المساهمة الضئيلة إلى كثرة التعديلات المتتالية للضريبة بالإضافة لضعف نظام المعلومات المتعلقة بباقي الإدارات في التنسيق مع إدارة الضرائب. ونظرا للأهمية التي تكنسها الضريبة على الدخل الإجمالي لتحقيقها مبدأ العدالة الاجتماعية، توجب تفعيل نظام معلومات وتعزيز التنسيق مع مختلف الإدارات كالنظام المصرفي وإدارة الجمارك وكل الفاعلين من أجل تحقيق فعالية أكبر.

### ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات

تأسست الضريبة على أرباح الشركات لتعوض الاختلالات السابقة التي ميزت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، وذلك لكونها تطبق على الأشخاص المعنويين دون استثناء كبديل للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي أثقلت كاهل المؤسسات لفرضها على جميع وحدات المؤسسة.

#### 1- تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

وتضمنت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي "تؤسس ضريبة سنوية على محمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 135 مرجع سبق ذكره، ص: 58.

2- خصائص الضريبة على أرباح الشركات:

من خلال ما جاء به نص المادة 135، يمكن حصر أهم الخصائص التي تتميز بها الضريبة على أرباح

الشركات:<sup>1</sup>

- ✓ ضريبة سنوية: وعاءها يتضمن المداخيل والأرباح المحققة خلال السنة الجبائية؛
- ✓ ضريبة عامة: بحيث تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز بين طبيعة النشاطات الناتجة عنها؛
- ✓ ضريبة نسبية: بحيث يطبق على الربح الجبائي معدل نسبي ثابت تحدده قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وليس إلى جدول تصاعدي؛
- ✓ ضريبة وحيدة: بحيث تفرض على جميع الأشخاص المعنويين ضريبة وحيدة فقط على الأرباح؛
- ✓ ضريبة تصريحية: بحيث يتعين على الأشخاص المعنويين أن يكتتبوا على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة، تصريح بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة، إذا سجلت المؤسسة عجزا، يقدم تصريح بمبلغ العجز، وأنه بإمكان المكلف الحصول على التصريح إلكترونيا<sup>2</sup>، ويترتب عن عدم القيام بذلك تطبيق هذا الإجراء عقوبات جبائية تتجلى فيما يلي: تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي، إما في حالة الضريبة على الدخل الإجمالي، وإما بصدد الضريبة على أرباح الشركات، ويضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25%. إذا لم يصل إلى الإدارة خلال أجل قدره 30 يوما اعتبارا من تاريخ التبليغ في ظرف موصى عليه مع إشعار بالاستلام والقاضي بوجوب تقديم هذا التصريح في هذا الأجل، تطبيق زيادة بنسبة 35%.

3- مجالات فرض الضريبة على أرباح الشركات:

لخصت المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الأشخاص المعنويين الخاضعين

للضريبة على أرباح الشركات وهي:

1-3 الشركات مهما كان شكلها باستثناء:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة أسهم، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات؛

<sup>1</sup> حراق مصباح (2018)، النظام الجبائي الجزائري-قراءة في البنية والهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد

02، الرقم 01، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51254> تاريخ الاطلاع

2019/05/11 ص: 289.

<sup>2</sup> المادة 151 معدلة بموجب المادة 67 من قانون المالية لسنة 2017.

- هيأت التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول؛

- الشركات والتعاونيات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة.

2-3 المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري؛

3-3 الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة؛

4-3 الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138:

كما تستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة في الجزائر والمتمثلة في:

- الأرباح المحققة في شكل شركات والعائدة من الممارسة العادية للنشاط ذي الطابع صناعي، تجاري أو فلاحي عند وجود إقامة ثابتة؛

- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات؛

- أرباح المؤسسات وإن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، لكنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية؛

- إذا كانت مؤسسة ما تمارس في أن واحد نشاطها في الجزائر وخارج التراب الوطني، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الاقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققا فيها، ما عدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

4- مجالات إعفاء الضريبة على أرباح الشركات:

هناك جملة من الإعفاءات قام المشرع الجزائري بسنها من أجل تعزيز أداء الشركات وتوجيه الاستثمار نحو نشاطات معينة، تكمن في:<sup>1</sup>

1-4 الإعفاءات الدائمة تستفيد من الإعفاء الدائم للضريبة على أرباح الشركات المداخيل التالية:

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية؛

- المؤسسات التابعة للأشخاص المعوقين المعتمدة والهيكل التابعة لها؛

- عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير المدرة للعملة الصعبة؛

- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته؛

- صناديق التعاضدية الفلاحية فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والتأمين المنجزة فقط مع مشتركها؛

<sup>1</sup> المديرية العامة للضرائب الجزائرية، النظام الجبائي الجزائري 2016، ص: 13-15.

- الشركات التعاونية لإنتاج، حفظ، وبيع المنتوجات الفلاحية.

#### 2-4 إعفاءات المؤقتة ومنها:

- إعفاء لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية المحدثّة من طرف مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلطة الناشطة في القطاع السياحي؛
- إعفاء لمدة 3 سنوات للوكالات السياحية والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحققة بالعملة الصعبة، ابتداء من تاريخ ممارسة النشاط؛
- يستفيد من الإعفاء الأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر لمدة 3 سنوات، وترفع إلى 6 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وتمدد بسنتين إضافيتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل في ظل الأزمة إلى يشهدها.

#### 5- أهم تعديلات ونسب الضريبة على أرباح الشركات:

تفرض الضريبة على أرباح الشركات على صافي الأرباح المحققة من قبل الأشخاص المعنويين بعد خصم جميع التكاليف المنصوص عليها في القانون. ولقد شهد معدل الضريبة على أرباح الشركات عدة تعديلات منذ استحداث الضريبة سنة 1992، وكان الهدف منها مساندة التغيرات الحاصلة والنهوض بالاقتصاد الجزائري بما يؤدي إلى خلق معدلات نمو مرتفعة وتشجيع الاستثمار، وبالتالي توفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى تخفيف العبء الجبائي على الشركات ما سيعزز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية.

الجدول رقم (05-02): التعديلات التي طرأت في معدلات الضريبة على أرباح الشركات لإجمالي للفترة 2016-1992.

المعدل العادي %	قوانين المالية
42	1992
38	1994
30	1999
25	قانون المالية التكميلي لسنة 2006
19 بالنسبة لأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 25 بالنسبة لأنشطة التجارية والخدمات 25 بالنسبة لأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50	تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2008
19 بالنسبة لأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 19 بالنسبة للأنشطة المختلطة والأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50 من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه 25 بالنسبة لأنشطة التجارية والخدمات 25 بالنسبة لأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50 من رقم الأعمال	تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2009
23 من أعلى أرباح الشركات	تعديل قانون المالية لسنة 2015
19 بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع 23 بالنسبة للأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات السفر 26 بالنسبة لأنشطة الأخرى يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدمو محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه عدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26	تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2015

المصدر: سارة بن صوشة، دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، سنة 2017-2018 ص: 292.

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

من خلال الجدول السابق يلاحظ التخفيض المتواصل للمعدل العادي مسايرة للأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وكان الهدف منها تخفيض العبء الجبائي على المؤسسات ما يشجعها على الاستثمار، وقد سجل المعدل العادي تخفيض 42% سنة 1992 إلى 25% سنة 2006. وفي قانون المالية لسنة 2008 عرفت هذه الضريبة معدلين 19% و25% حسب نوع وطبيعة النشاط الممارسة مع حذف المعدل المنخفض، كإرساء لمبدأ العدالة، حيث معدل 19% يخص الأنشطة المنتجة للمواد، البناء، الأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية، أما المعدل 25% فهو خاص بالأنشطة التجارية والخدمات. وفي قانون المالية لسنة 2015، تم اعتماد معدل واحد للضريبة على أرباح الشركات وهو 23%. إلا أن سرعان ما تم تعديله في نفس السنة في إطار قانون المالية التكميلي بتبني ثلاثة معدلات، من خلال إبقاء معدل 19% على أنشطة إنتاج السلع، 23% لأنشطة البناء والأشغال العمومية وأنشطة السياحة و معدل 26% للأنشطة التجارية والخدمات.

الجدول رقم (02-06): تطور الحصيلة الجبائية للضريبة على أرباح الشركات للفترة 1993-2016

الوحدة: مليار دينار

السنوات	حصيلة الضريبة في أرباح الشركات 1	حصيلة الجباية العادية 02	نسبة مساهمة 01 في 02
1993	4.697	121.469	3.86
1994	8.371	176.174	4.75
1995	17.17	241.992	7.09
1996	23.19	290.603	7.97
1997	31.145	314.013	9.91
1998	32.75	329.928	9.92
1999	29.96	314.767	9.51
2000	32.19	349.502	11.21
2001	36.39	398.238	9.13
1002	42.87	493.09	8.69
2003	45.65	562.88	8.11
2004	49.03	603.77	8.12
2005	62.64	664.80	9.42
2006	118.32	745.56	15.86
2007	97.4	786.77	12.37
2008	133.5	985.85	13.54

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

19.53	1172.44	229.03	2009
19.47	1309.38	255.05	2010
15.87	1548.54	245.9	2011
12.76	1944.58	248.13	2012
12.46	2072.09	258.29	2013
12.69	2126.36	269.85	2014
13.10	2557.31	335.19	2015
14.83	2564.62	380.38	2016
15.26	2750.61	419.95	2017

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول السابق يلاحظ المساهمة الضئيلة للضريبة على أرباح الشركات في إيرادات الجباية العادية، حيث كانت أقصى مساهمة لها منذ فرضها نسبة 19.53% سنة 2009، وهذا بالرغم من مختلف الإصلاحات في حصيللة الجباية العادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى<sup>1</sup>:

- كثرة الإعفاءات والمعاملات التفضيلية؛
- غياب الاستقرار السياسي أثر كثيرا على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات؛
- مشكل العقار الصناعي الذي يعيق المستثمرين في إنشاء الشركات؛
- قاعدة 49/51 التي شكلت عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية؛
- سيطرة الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزائري؛
- عدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص؛
- فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرون يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي مناسبا.

### ثالثا: الضريبة الجزافية الوحيدة

جاء قانون المالية لسنة 2007 باستحداث الضريبة الجزافية الوحيدة.

<sup>1</sup> رضوان أيت قاسي عزو، بن زيدان حاج (2019)، - نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي - دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار، الجزائر، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109524> تاريخ الاطلاع 2019/12/06، ص ص: 395-394.

1- تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة:

استنادا إلى المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016 "تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي على أرباح الشركات. وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني".<sup>1</sup>

2- مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على:<sup>2</sup>

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 000.000 دج؛
- المتعاملين الاستثماريين الممارسين لنشاطات أو حاملين لمشاريع مستفيدة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة أو الصندوق الوطني لتأمين البطالة، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 000.000 دج؛
- المكلفين بالضريبة المستغلين في أن وأحد، وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة عدة مؤسسات، محلات، متاجر، ورشات، غير مكان ممارسة النشاط تعتبر كل واحدة منهما بمثابة مؤسسة مستغلة منفردة، مشكلة في كل الحالات محل إخضاع منفصل، بما أن رقم الأعمال الإجمالي المحقق في مجمل النشاطات الممارسة لم يتجاوز حد 30 000.000 دج.

3- توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي

الجدول رقم (2-7): توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

المعدل %	البيان
49	ميزانية الدولة
40.25	البلديات
5	الولاية
5	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
0.5	غرف التجارة والصناعة
0.24	غرف الصناعة التقليدية والمهن

<sup>1</sup> المادة رقم 13 من قانون 10-14 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1936 الموافق 2014/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

<sup>2</sup> المادة رقم 13 من قانون 10-14، مرجع سبق ذكره.

0.01	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
------	----------------------------------

المصدر: المادة 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

من خلال الجدول نسب توزيع الضريبة الجزافية، يلاحظ إعطاء أهمية للجباية المحلية 40.25% مقارنة بالجباية العادية.

#### 4- الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة:

تتمثل الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيد في:

##### 1-4 الإعفاءات الدائمة:

وتشمل:

- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدون في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك المصالح الملحقة بها، ومبالغ الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية.

##### 2-4 الإعفاءات المؤقتة:

وتشمل:

- الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر، أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها، تمدد هذه المدة إلى 6 سنوات عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها، يمكن تمديد هذه المدة بستين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.

- تستفيد من إعفاء مؤقت بعنوان السنتين الأولتين من النشاط.

▪ النشاطات التجارية الصغيرة المقامة حديثا في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية:

▪ أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع.

كما تستفيد هذه النشاطات عند نهاية مرحلة الإعفاء من تخفيض من الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة وذلك من خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الجبائي، ويكون كما يلي:

▪ السنة الأولى تخفيض قدره 70%؛

▪ السنة الثانية تخفيض قدره 50%؛

▪ السنة الثالثة تخفيض قدره 25%.

رابعاً: الرسم على القيمة المضافة

جاء قانون المالية لسنة 1991 باستحداث الرسم على القيمة المضافة.

1- تعريف الرسم على القيمة المضافة:

تم استحداث الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية 1991، وهي ضريبة على السلع والخدمات تقوم المؤسسات بتحصيلها على مراحل ولكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل في نهاية الأمر<sup>1</sup>.

وقد عوض الرسم على القيمة المضافة ضريبي الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS.

2- خصائص الرسم على القيمة المضافة:

يتميز الرسم على القيمة المضافة بما يلي:<sup>2</sup>

- ضريبة حقيقية: تخص استعمال المداخل أي الإنفاق أو الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات؛
- ضريبة غير مباشرة: تدفع إلى خزينة الدولة ليس بصفة مباشرة من المستهلك النهائي (المكلف الحقيقي)، وإنما من طرف المؤسسة (المكلف القانوني)؛
- ضريبة قيمية: تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة، وليس على أساس الكمية أو الحجم؛
- ضريبة حيادية: وهذا بالنسبة للمكلف القانوني بحيث لا تؤثر على ماليته فهو مجرد وسيط، لأن المكلف القانوني يقوم بدفع الرسم على القيمة المضافة على المشتريات، ويقوم باسترجاعها عند عملية البيع وفقاً للعلاقة التالية:

الرسم على القيمة المضافة المستحق لخزينة الدولة

=

الرسم على القيمة المضافة لعملية البيع - الرسم على القيمة المضافة للمشتريات

(الحق في الحسم حسب نص المادتين 29 و30 من الضرائب على رقم الأعمال)<sup>3</sup>. وفقاً للعلاقة السابقة يتبين لنا حيادية المكلف القانوني في العملية البيع للسلع أو الخدمات وإنما يتحملها المكلف الحقيقي وهو المستهلك النهائي من خلال سعر المنتوجات من السلع والخدمات.

<sup>1</sup> قانون رقم 36-09 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991.

<sup>2</sup> سارة بن صوشة، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

<sup>3</sup> تنص المادة 29 من قانون الضرائب على رقم الأعمال: "يكون الرسم على القيمة المضافة، المذكور في الفواتير، أو البيانات أو في وثائق الاسترداد، والمثقل للعناصر المكونة لسعر عملية خاضعة للضريبة، قابلة للحسم من الرسم الواجب تطبيقه على هذه العملية". عدلت هذه المادة بموجب المادة 18 من قانون المالية لسنة 2014.

- تنص المادة 30 على الشروط التي يجب توفرها لتتم عملية الحسم: " يتم الخصم بعنوان الشهر أو الفصل الذي تم خلاله استحقاق أداء الرسم، ولا يمكن أن يتم عندما يدفع مبلغ الفاتورة الذي يتجاوز مائة ألف دينار (100.000 دج) على كل عملية خاضعة للضريبة، نقداً.

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

-ضريبة تخضع للحسم؛

-ضريبة تخضع لنظام الدفع المجزأ: بحيث يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزأة، في كل مرحلة يتم فيها خلق قيمة مضافة بمناسبة تقديم خدمة أو لإنتاج سلعة؛

-ضريبة عينية: حيث أنها تفرض على السلع والخدمات دون مراعاة الظروف الشخصية للمكلفين بها كما أنها لا تفرق بين السلع المصنعة محليا أو تلك المستوردة؛

3- تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة:

الجدول الموالي يبين تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة:

الجدول رقم (8-2): تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة

2017	2001	1997	1995	1992	المعدلات/قوانين المالية
9	7	7	7	7	المعدل المخفض الخاص%
ملغى	ملغى	14	13	13	المعدل المخفض%
19	17	21	21	21	المعدل العادي%
ملغى	ملغى	ملغى	ملغى	40	المعدل المضاعف%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوانين الجبائية، قانون الرسوم على رقم الأعمال

من خلال الجدول رقم (8-2) يلاحظ أن معدل الرسم على القيمة المضافة قد عرف 4 معدلات وهي 7، 17، 19، 21، وكان الهدف منها هو توسيع الأوعية الجبائية وتحقيق المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وحافزا للاستثمار وبالتالي التقليل من محاولات التهرب الجبائي. وبعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار البترول وما نتج عنه من تراجع لمداخيل الدولة تم الرفع من المعدلين 7 % إلى 9 % ومعدل 17% إلى 19%.

- يمكن إدراج الرسم الذي تم إغفال خصمه في التصريحات اللاحقة إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي سنة الإغفال يجب أن يسجل بشكل منفصل عن الرسوم القابلة للخصم المتعلقة بالفترة الجارية موضوع التصريح. عدلت هذه المادة بالمادة 32 من قانون المالية لسنة 2015 وعدلت مرة أخرى بالمادة 30 من قانون المالية لسنة 2017 مما يتيح التفكير في عدم الاستقرار في التشريع الضريبي.

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

4- حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالمقارنة مع حصيلة الجباية العادية في الفترة 1992-2017:

الجدول رقم (2-9): تطور الحصيلة الجبائية للرسم على القيمة المضافة للفترة 1995-2017

النسبة 2/1 %	2 حصيلة الجباية العادية	1 حصيلة TVA	السنوات
28.21	244.61	69.02	1995
32.46	290.62	94.34	1996
32.89	317.11	104.30	1997
32.66	342.57	111.90	1998
33.02	348.75	115.17	1999
32.22	373.15	120.24	2000
28,77	444,49	127,88	2001
31,79	493,09	156,74	2002
30,61	562,88	172,28	2003
34,82	603,77	210,23	2004
36,07	664,8	239,79	2005
34,77	745,56	259,21	2006
39,07	786,77	307,39	2007
39,37	983,63	387,34	2008
37,06	1172,44	434,54	2009
34,52	1309,38	452,06	2010
32,66	1548,54	505,74	2011
30,37	1944,58	590,55	2012
32,50	2072,09	673,33	2013
33,16	2126,36	705,03	2014
29,55	2557,31	755,57	2015
29,76	2564.62	763,28	2016
29.49	2750.61	811.24	2017

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مقدمة من المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول يلاحظ التزايد المستمر في حصيلة الرسم على القيمة المضافة، حيث تمثل الحصيلة الأكبر في حصيلة الجباية العادية حيث بلغت أعلى نسبة 39.37% سنة 2008، أما في سنة 2015 انخفضت إلى نسبة 29.55% ما دفع المشرع الجزائري إلى تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من المعدلات 7% كمعدل مخفض إلى 9% و17% كمعدل عادي إلى 19% من خلال قانون المالية 2017 من أجل الرفع الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة.

كون اعتماد معدلين في التطبيق ساهم في تبسيط عملية التطبيق وتحقيق العدالة الجبائية، وبالرغم من ذلك هناك عدة مشاكل تحول عن تطبيق الرسم على القيمة المضافة، منها:

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

- صعوبة تطبيقها في القطاع الزراعي لخصوصية المنتوجات الزراعية، بالإضافة إلى إمكانية بيعها مباشرة للمستهلك دون الولوج للأسواق؛
- انتشار الاقتصاد الموازي وبالتالي خلق فروق بين الأسعار المفوترة وغير مفوترة، كون تطبيق رسم على القيمة المضافة يتطلب مسك الدفاتر المحاسبية وتحرير الفواتير، وأي عملية تتم خارج عملية الفوترة تكون قد فلتت من تحصيل الرسم.

### خامسا: الإصلاح في مختلف الرسوم

سنعرض بعض الإصلاحات الجبائية لمختلف الرسوم.

#### 1- الرسم على النشاط المهني:

وهو رسم يقدر ب 2 % بموجب المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، وتعود مداخيله للبلدية، ويفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، الذين يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا أو غير تجاري (مهني). وتوزع الضريبة على الرسم على النشاط المهني كما يلي:

#### الجدول رقم (2-10): توزيع الضريبة على النشاط المهني

المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية	الرسم على القيمة المضافة
2	0.11	1.30	0.59	المعدل العام %

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.

أما فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فمعدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % كما يلي:

#### الجدول رقم (2-11): توزيع رسم النشاط المهني لنشاط نقل المحروقات

الوحدة: نسبة المئوية

المجموع	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الحصة العائدة للبلدية	الحصة العائدة للولاية
3	0.16	1.96	0.88

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.

ويخفض الرسم على النشاط المهني:

- يحدد المعدل ب 1 % بالنسبة لنشاطات الإنتاج دون الاستفادة من التخفيضات؛
- يحدد ب 2 % بالنسبة لنشاطات البناء والأشغال العمومية مع تخفيض 25 % من رقم الأعمال.

2- الرسم على النشاط العقاري:

يفرض الرسم العقاري على الملكيات العقارية المبنية وغير مبنية، ويحدد الأساس الخاضع للضريبة من حاصل ضرب القيمة الايجارية المعبر عنها بالمتر المربع في المساحة الخاضعة للضريبة، وتعود مداخيله للبلدية وفقا لنص المادة 248 من الضرائب المباشرة فإنه "يؤسس رسم عقاري على الملكية المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة"<sup>1</sup>، كما تنص المادة 261 على أنه "يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة".

3- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة:

أسس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة في مارس سنة 1993 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-68 خضع له ما يقارب 400 نشاط صناعي بمعامل مضاعف، يتراوح بين 2 و 6 لحوالي نصف هذه الأنشطة الصناعية<sup>2</sup>، ويعود ناتج هذا الرسم كلية لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP)، وقد حدد المعدل الأساسي للرسم السنوي كما يلي:

- ✓ 3000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط وأحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح؛
- ✓ 30.000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة التي لها نشاط وأحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، كما هو محدد بموجب المرسوم رقم 88-19 المؤرخ في 26 جوان سنة 1988 والمتعلق بالمنشآت المصنفة والمحددة لقائمتها، وبخصوص المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين، يخفض المعدل الأساسي إلى 750 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للتصريح وإلى 6000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة للترخيص.

يطبق المعامل المضاعف المتراوح بين 1 و 6 على كل نشاط من هذه النشاطات حسب طبيعتها وأهميتها. تطبق غرامة تحدد نسبتها بضعف مبلغ الرسم، على من يستعمل المنشأة، الذي لا يقدم المعلومات الضرورية أو يعطي معلومات خاطئة وذلك من أجل تحديد نسبة الرسم وتحصيلها، فتضاعف نسبة الرسم ب 10 % إذا لم يتم تسديد المبالغ المطابقة في الأجال المحددة.

<sup>1</sup> - معدلة بموجب المادة 04 من قانون المالية لسنة 2015.

<sup>2</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في 01 مارس 1993 المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، طبقا لأحكام المادة 117 من قانون 91-25 المؤرخ في 19 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية العدد 65.

4- الرسم على المنتوجات البترولية:

يطبق الرسم على المنتوجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لا سيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، وفقا للمعدلات التالية:

الجدول رقم(2-12): الرسم على المنتوجات البترولية

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج)
م.10. 27	البزين الممتاز	600.00
م. 10. 27	البزين العادي	500.00
م. 10. 27	البزين الخالي من الرصاص	600.00
م. 10. 27	غازاويل	100.00
م.10. 27	غاز البترول المميع الوقود	1.00

المصدر: الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/p/ar1>

5- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات:

يشمل الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ما يلي:<sup>1</sup>

أ. عدم تخزين النفايات الصناعية: يهدف فرض رسوم على النفايات الصناعية والخاصة إلى التشجيع على عدم تخزينها، ولتحقيق هذا الهدف شدد قانون المالية لسنة 2002<sup>2</sup> وحدده ب: 10.500 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

✓ 25 % لفائدة البلديات؛

✓ 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

ب. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

أسس قانون المالية لسنة 2002 رسما للتشجيع على عدم تخزين النفايات الاستشفائية المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، يحدد هذا الرسم بسعر مرجعي ب 24.00 دج للطن، ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر، يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

✓ 25 % لفائدة البلديات؛

✓ 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث؛

<sup>1</sup>سارة بن صوشة ، مرجع سبق ذكره، ص: 306.

<sup>2</sup> المادة 203 من قانون رقم 01-21 المؤرخ في ديسمبر سنة 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية العدد 79 سنة 2001.

المطلب الثالث: فعالية الإصلاح الجبائي من خلال مؤشرات الضغط الجبائي

هناك عدة مؤشرات يستند إليها لتقييم مردودية إصلاح الضرائب منها:

أولاً: مؤشر الضغط الجبائي

يقصد بالضغط الجبائي تلك النسبة التي تقتطع من دخل الفرد المكلّف بالضريبة أو من الدخل التي تتحصل عليها الدولة في شكل ضرائب ورسوم، والتي يتم توظيفها في تمويل نفقاتها<sup>1</sup>. يعد الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الجبائي، إذ يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الجبائية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة، دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، فهو يمثل جملة ما تحدّثه السياسة الجبائية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع، وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق الاستهلاك والاستثمار<sup>2</sup>. وينقسم إلى:

#### 1- الضغط الجبائي الفردي:

ويحسب بالأخذ بعين الاعتبار دخل المكلّف بالضريبة ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية. ويعتمد هذا المعدل على توفر المعلومات عما يتحمّله الفرد من ضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة متضمنة في أسعار السلع التي يستهلكها، بالإضافة إلى نصيبه في الدخل (الناتج الداخلي الخام) والذي يعبر عن مقدّره التكلفة. ويمكن قياسه بالعلاقة التالية:

$$PFI = \frac{I}{R}$$

PFI: يرمز إلى الضغط الجبائي الفردي

I: الاقتطاعات الجبائية

R: مستوى الدخل

#### 2- الضغط الجبائي الإجمالي:

يأخذ في الحسبان الضغط الجبائي الإجمالي مجمل الإيرادات الجبائية المحصلة لحساب الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي<sup>3</sup>. ويكتسي مؤشر الضغط الجبائي الذي يمثل النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخل المحققة من طرف المكلّف بالضريبة، أو من طرف الدولة في حد ذاتها، أهمية بالغة كونه يبحث عن

<sup>1</sup> حميد بوزيدة (2006)، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 03، العدد 4، جامعة الشلف، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1511> تاريخ الاطلاع 2019/06/06، ص: 282.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي (1973)، النظم الضريبية، دار النهضة العربية، ص: 128.

<sup>3</sup> محمد عباس محرز (2008)، اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، ص: 273.

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

الإمكانات المتاحة للاقتطاعات الضريبية التي تمكن من الوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني وذلك بتحديد المعدلات الضريبية الممكنة واختيار الأوعية الضريبية المناسبة<sup>1</sup>. ويمكن قياسه بالعلاقة التالية:

$$PFG = \frac{I}{PIB}$$

PFG: يشير إلى الضغط الجبائي الإجمالي

I: الاقتطاعات الجبائية

PIB: الناتج الداخلي الخام

وسنقوم بدراسة تطور الضغط الجبائي في الجزائر خلال الإصلاحات المنتهجة من خلال ما يلي:

الجدول رقم (2-13): تطور معدل الضغط الجبائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الجباية ( الجباية العادية + الجباية البترولية)	الناتج الداخلي الخام الإجمالي	معدل الضغط الجبائي الإجمالي	الجبائية العادية	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات
2001	1285.29	4 227.1	30.40	444.49	2 783.2	15.97
2002	1409.49	4 522.8	31.16	493.09	3 045.7	16.18
2003	1398.94	5 252.3	26.63	562.88	3 383.4	16.63
2004	1465.97	6 149.1	23.84	603.77	3 829.3	15.76
2005	1563.80	7 562.0	20.67	664.80	4 209.1	15.79
2006	1661.56	8 561.4	19.51	745.56	4 619.4	16.13
2007	1759.77	9 352.9	18.81	786.77	5236.6	14.94
2008	2701.25	11 043.7	24.45	985.85	6046.1	16.30
2009	3099.44	9 968.0	31.09	1 172.44	6858.9	17.09
2010	2811.08	11 991.70	23.44	1 309.38	7811.2	16.76
2011	3077.94	14 526.6	21.18	1 548.54	9 277.7	16.69
2012	3427.97	16 115.4	21.27	1 944.58	10 579.0	18.38
2013	3687.99	16 569.3	22.25	2 072.09	11 601.3	17.86
2014	3704.09	17 703.7	20.89	2 126.36	12 741.0	16.68
2015	4280.25	16 702.11	25.62	2 557.31	13 457.6	19.00
2016	4164.80	17 406.82	23.92	2 564.62	14 403.1	17.80
2017	4961.20	16 131.40	30.75	2 845.37	15327.1	18.56

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مقدمة من المديرية العامة للضرائب.

[http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018\\_arabe.pdf](http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018_arabe.pdf) consulté le 13/07/2018

أبوزيد سفيان(2016)، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الموقع الشبكي

تاريخ <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8881/1/recouvrement-fiscalite-recettes-budget-etat-algerie-petrole.Doc.pdf>

الاطلاع 2019/03/10 ص: 142.

من خلال الجدول يلاحظ تزايد إجمالي الجباية العادية، البترولية والنتاج الداخلي الخام من سنة لأخرى، إلا في سنة 2008 سجلت انخفاضا في الناتج الداخلي الخام نتيجة الأزمة المالية. ويعتبر الضغط الجبائي الأمثل المحدد من طرف الاقتصاد الاستراتيجي كولان كلارك هو 25%، ويلاحظ أن أقصى حد بلغه الضغط الجبائي هو المسجل سنة 2015 بنسبة 19% وهذا راجع للجهود التي بذلتها الحكومة من أجل إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، خاصة مع انهيار أسعار البترول لسنة 2014. ويلاحظ أن الضغط الجبائي خارج المحروقات أكثر دلالة لما يتحملة الاقتصاد الوطني، ويعتبر ضعيفا مقارنة بالضغط الجبائي الاجمالي.

أما في سنة 2017 فقد سجل الضغط الجبائي نسبة 30.75 %، وهي أكبر بكثير من الضغط الجبائي المثالي وهذا راجع أن الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية، ما يظهر جليا منذ انهيار أسعار البترول سنة 2014، أين سجلت انخفاضا في الناتج الداخلي الخام وارتفاع الحصيلة الجبائية العادية. مما سبق يمكن القول بعدم مردودية النظام الجبائي وهذا بالرغم من الإصلاحات المنتهجة ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما يؤثر سلبا على مردودية الجباية العادية:
- انتشار البطالة وبالتالي الحد من قدرة الدولة على فرض ضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع؛
- تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع التضخم وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة الجبائية؛
- ضعف الاقتطاعات الجبائية لانخفاض الدخل الفردي وانتشار الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي.

#### ثانيا: مؤشرا ظاهري الغش والتهرب الجبائي

تعد ظاهرة التهرب الجبائي من المسائل التي نالت ولا تزال تحظى باهتمام واسع لما لها من تأثير سلبي على فقدان وضيق الملايير من الإيرادات الجبائية سنويا لمختلف الدول. فقد وصلت إلى مستويات خطيرة، لم تستطع أو بالأحرى لم تكن هنالك نوايا صارمة من الإدارة الجبائية لتقليل منها لأنها في بعض الأحيان تكون نتيجة التواطؤ بين موظفي الإدارة و المتهربين و لكن يكون ذلك دون وجود دعم من السلطة العليا، لذلك وجدت الثغرات في القانون الجبائية و التفسيرات الفضفاضة للنصوص القانونية لتكون مجال للتهرب، بالإضافة إلى نقص في صرامة المتابعات الجبائية بالرغم من تحمل قابض الضرائب المسؤولية المدنية، والجزائية إتجاه المبالغ غير المحصلة، ولكنها تسقط بعد انقضاء مدة 04 سنوات إذا استحال تحصيلها، لقد بلغت قيمة الضرائب غير المحصلة حتى نهاية سنة 2015 مبلغ 10982.30 مليار دج مبينة حسب أصناف الضرائب والرسوم حيث أن مبالغ غير المحصلة الخاصة بالرسم على القيمة المضافة تقدر ب 1293 مليار دج ثم تليها الضريبة على الدخل الإجمالي ب 674.4 مليار دج، وتحتل مديرية الجهوية لوهراة المرتبة الأولى في

حجم المبالغ غير المحصلة ب 5885.10 مليار دج وتحتل المديرية الجهوية للجزائر المرتبة الثالثة ب 1066.10 دج.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: أهمية الجباية العادية في ميزانية الدولة

تعتبر الميزانية العامة المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية والاقتصادية للدولة من أجل تحقيق أهداف المجتمع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم فيها مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة، وتتكون مصادر الإيرادات العامة من الجباية العادية والجبائية البترولية. ومن خلال هذا المبحث سنتناول تحليل أثر الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.

#### المطلب الأول: ماهية الميزانية العمومية

#### أولاً: تعريف الميزانية العمومية

لقد تعددت تعاريف الميزانية العامة للدولة، ومن أهم هذه التعاريف نجد:

- الميزانية العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقدر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة سنة، بما يحقق أداة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>
- الميزانية العامة هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالباً ما تكون سنة.<sup>3</sup>

أما المشرع الجزائري فقد عرفها من خلال قانون رقم 17.84 المتعلق بقوانين المالية، والقانون رقم 21.90 المتعلق بالمحاسبة العمومية:

- حسب المادة الثالثة من القانون 21.90 المتعلق بالمحاسبة العمومية "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"<sup>4</sup>؛
- حسب المادة الثالثة من القانون 17.84 المتعلق بقوانين المالية "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>5</sup>.

من خلال التعاريف السابقة فإن الميزانية العامة تقوم على عنصرين أساسيين هما<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> بن صوشة سارة، مرجع سبق ذكره ص: 318.

<sup>2</sup> كرودي صبرينة(2007)، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 75.

<sup>3</sup> محمد صغير بعلي ويسرى أبو الغلا(2003)، المالية العامة، دار النشر والتوزيع، الجزائر، ص: 86.

<sup>4</sup> قانون 21.90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

<sup>5</sup> قانون 17.84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>6</sup> منصور ميلاد يونس (1994)، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص: 191-192.

- التقدير ويقصد به أن تقوم الميزانية العامة على أساس وضع تقديرات احتمالية لإيرادات ونفقات الدولة، ويشترط أن يكون التقدير موضوعي قريب من الواقع لفترة زمنية مستقبلية عادة سنة.
- الاعتماد ويقصد به حق واختصاص السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة.

#### ثانيا: مكونات الميزانية العامة

تتكون الميزانية العامة من:

##### 1- النفقات العامة:

لقد جاء في نص المادة 23 من القانون رقم 17.84 أن الأعباء الدائمة للدولة تشمل نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

##### 1-1 نفقات التسيير:

حسب ما جاء في نص المادة 24 من القانون رقم 17.84 فإن نفقات التسيير تجمع في أربعة أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

##### 2-1 نفقات الاستثمار:

حسب ما جاء في نص المادة 35 من القانون رقم 17.84 فإن نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة تجمع في ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأس مال.

##### 2- الإيرادات:

لقد جاء في المادة 11 من القانون رقم 17.84 أن موارد الميزانية العامة للدولة تتضمن ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛

- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛
- التسديد بالرأس مال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص عليها القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصص المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

### ثالثا: أهمية الميزانية العامة

للميزانية العامة أهمية من عدة جوانب ندرج منها:

#### 1- الأهمية السياسية للميزانية العامة:

تعتبر الميزانية العامة وسيلة ضغط يستعملها البرلمان على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.<sup>1</sup>

#### 2- الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة:

تبرز الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة من خلال ماتوفره من معلومات وبيانات حول السياسة العامة للحكومة والموارد العامة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي لتحقيق هدف العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي.

#### 3- الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة:

تعمل الدولة على تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي من خلال تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود من خلال الضرائب في المقام الأول ثم المدفوعات (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني.

#### 4- الأهمية المحاسبية للميزانية العامة:

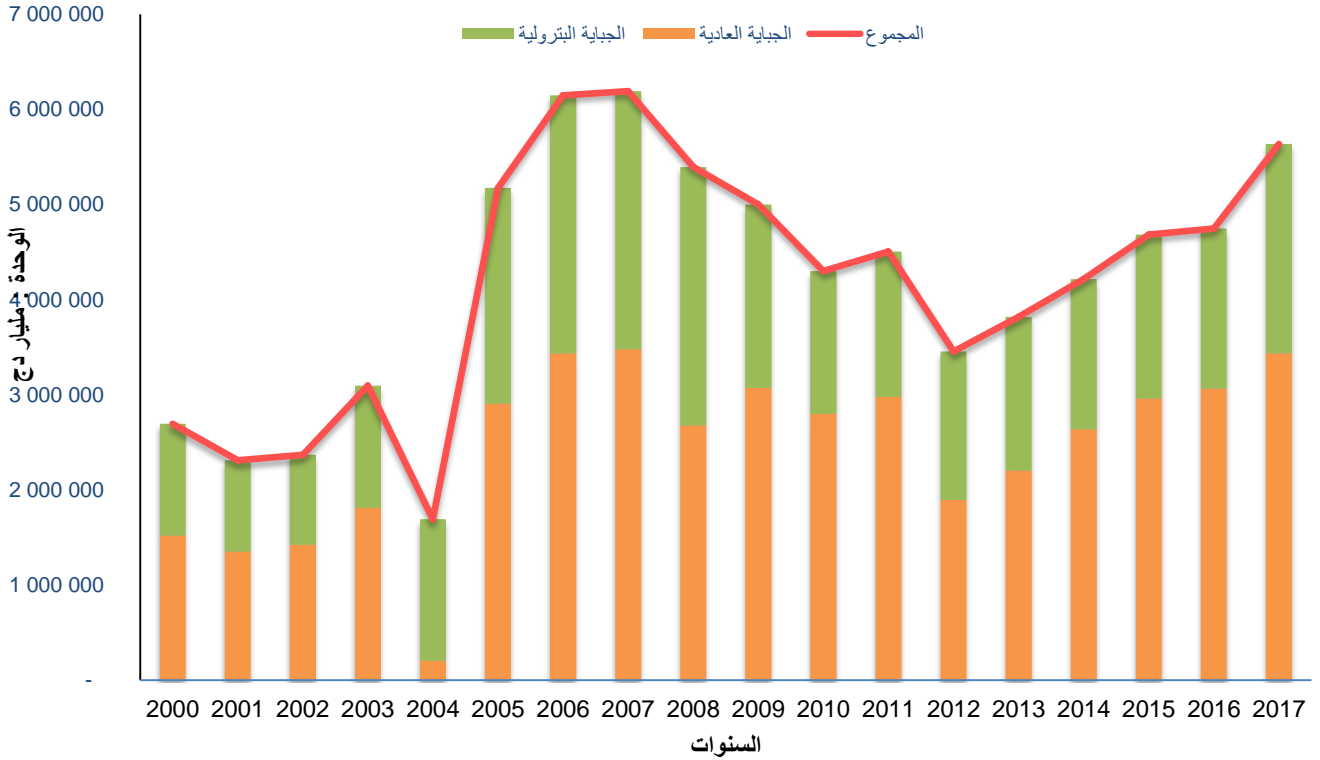
تتجلى فائدة الميزانية من الناحية المحاسبية في تحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمسكها في معاملاتها المالية، واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة الذي يبين الإيرادات والنفقات الفعلية التي صرفت خلال السنة المالية.

<sup>1</sup> محمد صغير بعلي ويسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

المطلب الثاني: مساهمة الجباية العادية في الميزانية العمومية

تعتبر الإيرادات الجبائية من بين أهم المصادر الرئيسية العامة، وتتضمن كل من الجباية العادية والجبائية البترولية، ومن بين أهم الأهداف التي يصبو إليها الإصلاح الجبائي المتواصل هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. ومن خلال الشكل الموالي سنعرض أهمية الجباية العادية في الميزانية العامة.

الشكل رقم (1-2): أهمية الجباية العادية في الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2000-2011؛

- باقي السنوات 2012-2017 من قوانين المالية.

يلاحظ ارتفاع حصيلة إيرادات الجباية العادية من سنة 2000 إلى 2007، ثم تراجع في سنة 2008، ثم عاودت الارتفاع منذ سنة 2011، ويمكن تحقيق حصيلة أكبر من خلال المتابعة والمراقبة ومكافحة الغش والتهرب الجبائي.

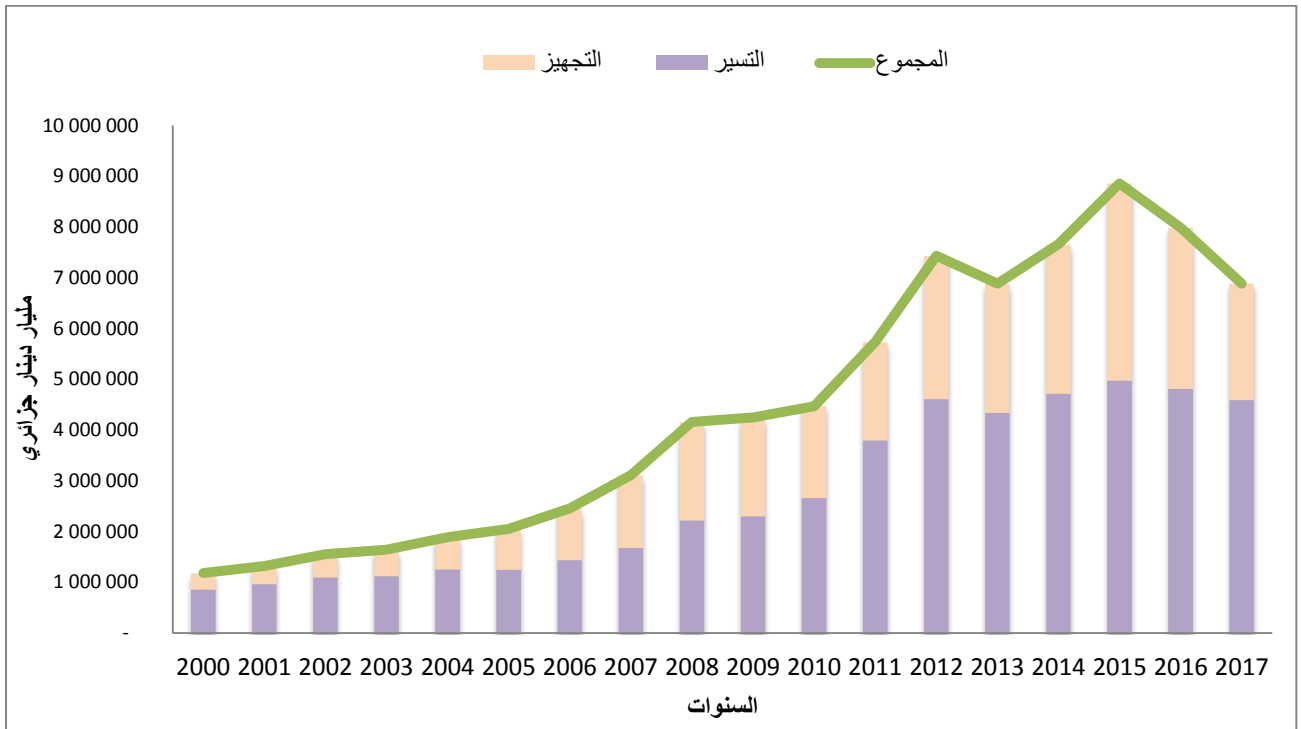
وفي العموم سجلت الجباية العادية تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى الإصلاحات الجبائية. أما حصيلة الجباية البترولية فسجلت تذبذبا من سنة لأخرى لارتباطها بتقلبات أسعار البترول، فمثلا سنة 2000 سجلت حصيلة مرتفعة مقدرة ب 1.173.23 مليار دينار، وهنا نسجل إنشاء صندوق ضبط الموارد والذي يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتهي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر وذلك من أجل الاستفادة من

## الفصل الثاني: الجباية العادية في الجزائر

فوائض إيرادات الجباية البترولية واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة. ثم تراجعت سنة 2001 إلى 956.30 مليار دينار، ويمكن إرجاع ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، بعدها شهدت تحسنا ملحوظا إلى غاية سنة 2009 بسبب الأزمة المالية التي شهدتها العالم، مما كان له الأثر الكبير على الجباية البترولية، ثم عاودت الارتفاع إلى غاية سنة 2014، أين سجلت تراجع كبير في أسعار النفط وبالتالي تراجع مداخيل الجباية البترولية إلى غاية سنة 2017، التي عرفت انتعاشا نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي لخزينة الدولة بالرغم من أنها حبيسة أسعار المحروقات في السوق الدولية. ومن خلال الشكل التالي سنعرض نفقات التسيير والتجهيز في الميزانية العامة.

الشكل رقم (2-2): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الميزانية العامة خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2000-2011؛

- باقي السنوات 2012-2017 من قوانين المالية.

يلاحظ تزايد النفقات من سنة لأخرى لانتهاج الجزائر لسياسة إتفاقية توسعية، من خلال تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الذي ركز على تنمية البنية التحتية و تحسين معيشة المواطنين، وبرنامج توطيد النمو 2010-2014 من خلال تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، إطلاق مشاريع

جديدة واستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، وقد استمر العجز بالرغم من توجه السلطات نحو سياسة ترشيد النفقات.

مع إعطاء الأولوية لنفقات التجهيز التي تسجل ارتفاع من سنة لأخرى استجابة لمخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2001.

أما نفقات التسيير عرفت كذلك ارتفاعا خاصة مع مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية وفتح مناصب عمل جديدة.

إن تحقيق هدف تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير في الميزانية العامة للجزائر يعد هدفا صعب التحقيق بالنظر للوتيرة المتسارعة التي تتزايد بها نفقات التسيير.

والملاحظ أن بالرغم من الإصلاحات والجهود المبذولة وارتفاع حصيللة الجباية العادية إلا أنها لا تغطي نصف النفقات عل الأقل، ويمكن تفسير ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي وضعف استخدام قدراته الإنتاجية الشيء الذي يحد من العائدات الناتجة عنه.

### المطلب الثالث: عوائق مردودية الجباية العادية

بالرغم من دور الجباية العادية في الإيرادات العامة، إلا أنها تعد المصدر الثاني مقارنة بالجباية البترولية التي تعتبر المورد الأساسي لخزينة الدولة بمساهمتها العالية في إيرادات الميزانية، ما يعرض الموارد المالية للميزانية إلى التذبذب وعدم الاستقرار الناتج عن عدم استقرار أسعار البترول في السوق الدولية.

ولإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لابد من تدارك ومعالجة العوائق التي تحول دون ذلك، منها:

#### أولا: محاربة التهرب الجبائي

يؤدي التهرب الجبائي إلى إضعاف مردود النظام الجبائي بنقص الحصيللة الجبائية، ومن أجل ذلك قام المشرع الجبائي الجزائري بإصلاحات ذات البعد الإداري والتشريعي، وتمثل هذه الإجراءات في العناصر التالية<sup>1</sup>:

- إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها؛
- إجبار المكلفين بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت؛
- إجبار المكلفين على التعامل بالفاتورة، وهذه الأخيرة بدورها يجب أن تكون خاضعة للمراقبة؛
- وضع بطاقة ترقيم بواسطة الإعلام الآلي لجميع المكلفين، بحيث نجد لكل مكلف رقم ضريبي واحد رغم تعدد أنشطته مما يسهل معرفة كل ما يربطه بالمجال الجبائي؛
- إعادة تنظيم الهياكل الجبائية بحيث أدمجت كل مفتشيات الضرائب المباشرة ومفتشيات الضرائب غير مباشرة في مفتشيات منفردة، مما سهل عملية متابعة تسيير الملفات الجبائية؛

<sup>1</sup>ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 42-43.

- ربط بعض الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب، فنجد مثلا إدارة الجمارك لها اتصال مستمر بإدارة الضرائب من أجل التنسيق وتبادل المعلومات لمتابعة المكلفين الذين يستوردون السلع من الخارج؛
- توسيع تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر حيث أن هذه التقنية جد فعالة لمحاربة التهرب الجبائي؛ بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الجبائية، والاستعاضة عن التعقيد، تحقيق العدالة الجبائية والصرامة في تطبيق القوانين سيقبل من التهرب الجبائي.

### ثانيا: مكافحة الاقتصاد الموازي

- يضيع الاقتصاد الموازي حصيلة جبائية كبيرة، لذا توجب محاربة هذه الظاهرة للحد من أثارها المضرة على الاقتصاد من خلال إدماج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى:<sup>1</sup>
- أزمة انهيار أسعار البترول وتأثيراتها على انخفاض معدلات الاستثمار، وما نتج عنها من ارتفاع معدلات البطالة؛
  - عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يؤدي إلى البحث عن فرص وطرق بديلة في اقتصاد الظل؛
  - النمو الديمغرافي المتزايد؛
  - انتشار الرشوة والفساد خاصة في الإيرادات العامة؛
  - البيروقراطية والقيود الحكومية المانعة؛
  - التعقيدات الإدارية وضبابية وسيطرة العلاقات الشخصية ولجوء الناس إلى الأبواب الخلفية في مجال العمل الاقتصادي؛
  - انخفاض مستوى الدخل الحقيقي بسبب ارتفاع معدل التضخم وكذا انخفاض مستويات الأجور في القطاع العام وكذا معدلات العائد على الاستثمار؛
  - تساهل القوانين والإجراءات الجبائية من ضرائب وتأمينات الضمان الاجتماعي.

### ثالثا: ترشيد الإنفاق العام

يكن ترشيد الإنفاق العام في حسن استعمال النفقات في تحقيق الأهداف المحددة للدولة والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، وعليه توجب وضع بعض الضوابط العامة التي

<sup>1</sup> مليكاوي مولود(2015)، برنامج العفو الجبائي، مقارنة جبائية لضبط اقتصاد الظل في الجزائر استنادا إلى تجارب دولية، مجلة دراسات جبائية، العدد 05، جامعة البليدة 02، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23376> تاريخ الاطلاع 2019/05/07، ص ص: 313-314.

يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيدها، حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة إجتماعية بأقل قدر من الإنفاق مثل محاربة أشكال واليات الفساد، القضاء على ظواهر هدر المال العام، مكافحة الرشوة ومكافحة تبييض الأموال<sup>1</sup>.

#### رابعاً: خصوصية المؤسسات العمومية

تعتبر عملية خصوصية المؤسسات العمومية طريقة لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، من خلالها يتم<sup>2</sup>:

#### - الحصول على موارد فورية لتدعيم ميزانية الدولة:

تتطلب إعادة التوازن الى ميزانية الدولة بالضرورة بيع بعض الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستثمرين المحليين والأجانب، للحصول على موارد إضافية تدعم ميزانيتها، وهذا يعني من الناحية الاقتصادية الأخذ بمبادئ الحساب الاقتصادي الذي يقتضي حل وتصفية الشركات العامة الخاسرة وزيادة كفاءة الشركات الربحية، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

#### - الحصول على موارد بعيدة المدى لتدعيم ميزانية الدولة:

كما تهدف الخصوصية إلى الحصول على موارد فورية فإنها في المقابل تسعى إلى الحصول على موارد بعيدة، وذلك من خلال الضرائب التي ستجنمها من المؤسسات التي تمت خصوصتها ورفعتها من كفاءتها، فتنمية الموارد الجبائية من هذه المشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها وربحيتها في ظل الإدارة الخاصة، تؤدي إلى تخفيض العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة، وتجنب استمرار الخلل بين الإيرادات والنفقات بكل أثاره الضارة.

#### خامساً: اعتماد إستراتيجية صناعية

يسمح تطوير الإستراتيجية الصناعية في الجزائر بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال إيجاد قواعد ضريبية جديدة بزيادة الحصيلة الجبائية للدولة والتقليل من التبعية للجباية البترولية وبالتالي تفادي الاختلال المالي للمالية العامة في حالة تراجع أسعار البترول. وتوسع الإستراتيجية الصناعية في الجزائر إلى تحقيق<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> رزيق كمال(2008)، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 05، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48112> تاريخ الاطلاع 2019/05/06، ص: 336.

<sup>2</sup> مليكاوي مولود(2017)، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 07، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20321> تاريخ الاطلاع 2019/05/15، ص: 34-35.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد،(2010) قادة أقاسم، التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد01، جامعة الجزائر03، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17369> تاريخ الاطلاع 2019/05/19، ص: 23.

- تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري؛
  - استغلال الإمكانيات الطاقوية والمواد الأولية القائمة؛
  - السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة عوامة الإنتاج؛
  - تنمية الصناعات القائمة على تحويل الموارد الأولية (بتروكيميا، أسمدة، صناعة معدنية، مواد البناء)؛
  - إعادة النظر في الصناعات الأمامية انطلاقا من إنتاج السلع النهائية (الصناعات الكهربائية، الصناعات الصيدلانية، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية)؛
  - تنمية صناعات جديدة (صناعة السيارات، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعات الطاقات المتجددة)؛
- بالإضافة إلى:
- إقامة سوق رأسمال نتيجة محدودية دور البورصة وغياب بنوك الاستثمار، وهذا ما يعمل على تسهيل الوصول إلى قروض الاستثمار؛
  - تأسيس سوق عقاري لتقليص المضاربة في العقار؛
  - إنشاء سوق للسلع والخدمات الفعالة.

خاتمة الفصل:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على إيرادات جبايتها البترولية في تمويل الميزانية العامة، وارتبطت هذه الإيرادات بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، وهذا ما ظهر جليا في كل من أزمة 1986، 1989 و2014 ما دفع الحكومة إلى سن تشريعات وقوانين جديدة للإصلاح الجبائي.

ولقد جاء الإصلاح الجبائي لسنة 1991 لإعادة هيكلة الضرائب والرسوم في إطار نظام جبائي فعال وهو ما يظهر من خلال الضرائب المستحدثة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، ومن بين الأهداف المرجوة هي توفير الموارد المالية الكافية للموازنة العامة للقيام بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي محاولة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

بالرغم من مساهمة الإصلاح الجبائي في تعبئة المردودية المالية للجباية العادية، من خلال زيادة المردودية المالية لأهم مكونات الجباية العادية، لكنه يبقى بعيدا لهدفها الأساسي المتمثل في عملية إحلال الجباية مكان الجباية البترولية.

## الفصل الثالث

النمو الاقتصادي، قراءة نظرية وتحليلية

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه الأقرب لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي والمحرك الذي يعمل على تحسن مستوى المعيشة. لذا حضرت مسألة النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين، ما جعله هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول، وبشكل خاص الدول النامية. ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة، فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو، ما انبثق عنه عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن وضعت عدة تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه. لذلك سنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على المفاهيم والمحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وأهم النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي من خلال تحليله بداية من النظرية الاقتصادية التقليدية وصولا إلى نظرية النمو الداخلي.

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المصطلحات التي يتناولها السياسيون والباحثون الاقتصاديون كونه العامل الأساسي والمعتمد عليه رسمياً في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية

### أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

لقد تعددت وتنوعت تعريفات النمو الاقتصادي حسب تنوع واختلاف آراء المحللين والمفكرين واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، من بين تلك التعاريف نجد:

عرفه Simon Kuznets في خطابه لنييله لجائزة نوبل في ديسمبر 1971، بأن "النمو الاقتصادي لدولة ما، هو زيادة قدرتها على عرض مجموعة موسعة من السلع الاقتصادية على السكان دون انقطاع وخلال فترة طويلة، هذه القدرة المتزايدة تستند على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية"<sup>1</sup>.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه "تلك القوة الهائلة والتي تسمح بتحسين المقدرة المعيشية للأفراد داخل مجتمعاتهم، فالدول تتقدم من خلال تحقيقها لمعدلات مرتفعة من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد، وبقدرتها على الحفاظ على هذه المستويات لفترة أطول"<sup>2</sup>.

ويعرف كذلك على أن زيادة في مجمل مخرجات دولة ما، فالنمو الاقتصادي غالباً ما يقاس بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>3</sup>.

ويعرفه فيليب بيرو بأنه "الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن أن نستخلص أن النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة المستمرة على المدى الطويل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع عدم زوالهم بزوال الأسباب. ومن خلال التعاريف السابقة، نستخلص الخصائص التالية:<sup>5</sup>

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

<sup>1</sup> Piere Robert(2010), Croissance et Crises, Analyse Economique et Historique, Edition Pearson, Paris, p: 02.

<sup>2</sup> Cohen,a,j King H, Chapleau ,P(2002), Introduction a La Macro-Economie, 3 Eme Edition , ERPI, p: 201.

<sup>3</sup> بول سامو يلوسون وويليام. نوردهاوس(2006)، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع ط2، الأردن، ص: 774.

<sup>4</sup> محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر احمد(1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص: 39.

<sup>5</sup> أشواق بن قدور(2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان الأردن، ص: 63.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم؛
- لا بد أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أن لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

والملاحظ تركيز التعاريف على النمو طويل الأجل، لذا ظهر مفهوم حديث يسمى النمو الاقتصادي المستديم، ويقصد به النمو الاقتصادي الدائم الذي يحدث دون التأثير السلبي الكبير أو استنزاف تام في المخزون الإجمالي من الموارد الطبيعية، ويعتبر هدف كل الدول المتقدمة التي مرت بالنوع الأول من النمو لاستمراره عكس الدول المتخلفة التي تبحث عن حدوث النمو أولاً ثم في ديمومته<sup>1</sup>.

#### ثانياً: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية

تجدر الإشارة أن هناك علاقة وثيقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، كون النمو يعد أمراً ضرورياً لأحداث تنمية اقتصادية، وهو بذلك يساير عملية التنمية.

ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المصطلحين في أن مصطلح نمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن:

ويعد شومبيتر أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يرى أن النمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات في حين التنمية ناتجة عن التقدم والابتكار التقنيين، كما يرى أن النمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، في حين التنمية تتضمن حدوث تغييرات نوعية فيها<sup>2</sup>.

ويقول بوني هان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، بينما التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة. كما أن النمو هو الهدف النهائي له وهو الزيادة المطردة والمستمرة والملموسة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي<sup>3</sup>.

كما عرف **Francois Perroux** التنمية بأنها عبارة عن مزيج من التغيرات النفسية والاجتماعية للسكان مما يجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي الإجمالي بصفة تراكمية ومستديمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>Richard , Glipsey,Kenneth,I.Carlaw.Clifford,T.Bekar(2005),Economic Transformations, New York, Oxford University Press, p: 07.

<sup>2</sup> محمد حسن الدخيل(2009)، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص: 28.

<sup>3</sup> رمزي على إبراهيم سلامة(1986)، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 124.

<sup>4</sup>Alain Beitone, Christine Dollo, Jean-Pierre Guidoni, Alain Gardez(1996), Economie Générale, 5 Eme Edition, Dalloz, Paris , p: 243.

وعليه فإن النمو الاقتصادي يجسد مفهوما كميًا قابلاً للقياس وينحصر في المجال الاقتصادي إجمالاً، أما مفهوم التنمية فيشمل التحولات الحاصلة في مختلف مجالات الحياة المختلفة. ورغم ذلك يفرق الاقتصاديون بين النمو والتنمية من خلال عدة جوانب مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق أبعاد، لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد	التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع، متعدد الأطراف لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، التغيرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، وهذا إلى جانب الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حديث، يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في أن واحد حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج
النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر ومنتظم على المدى الطويل، والذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع وعفوي في حالة الثبات، والذي يغير ويوزع حالة التوازن الموجودة سابقاً
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على التشغيل الكامل لهذه الموارد	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة، التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.

المصدر: معط الله أمال (2015)، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 113.

وبشكل عام وبالرغم من وجود التمايز والفروق بين المصطلحين فهما مترادفان في الحدوث ويعتمد أحدهما على الآخر، وأن علاقة النمو والتنمية يأخذان شكل العلاقة السببية، كون الأول هو علة التنمية والأخيرة لا تعدو أن تكون أداة لتحقيق الشروط التي تجعل عملية النمو مستمرة ومستقرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الجبار محمود (2000)، التنمية والتنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء المفاهيمي الإشكالي، تحرير عماد عبد اللطيف سالم، ندوة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي 11-14، بغداد بيت الحكمة، ص: 107.

## المطلب الثاني: محددات، أشكال وعوامل قياس النمو الاقتصادي

### أولاً: محددات النمو الاقتصادي

إن نمو الإنتاج يتطلب استخدام المزيد من عوامل الإنتاج، ولكن هذا لا يعتبر شرطاً كافياً من أجل نمو مستديم، فعلى المدى الطويل تتغير نوعية العوامل بصفة معتبرة ما يمكن أن يترجم إما بفقدانها للفعالية (في حالة استنزاف الأراضي أو الموارد الطبيعية مثلاً) أو العكس، بتحسين في كفاءتها، تحت أثر التقدم التقني مثلاً.

#### 1- رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقت الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغيرها، ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي يستحدث فيها<sup>1</sup>.

ويعتبر بمثابة عامل تراكمي يتكون من مجموع الأصول المنتجة والتي تنتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية كالمطارات والطرق اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية.

ويتضمن رأس المال من مجموع الأصول غير ملموسة (برامج الإعلام الآلي، الاختراع... والأصول الثابتة ) آلات المؤسسات ..) والمتداولة ( المخزونات) من جهة أخرى).

ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار دون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين أو عن طريق المساعدات الخارجية أو الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

#### 2- العمل:

ينطوي مفهوم عنصر العمل على أنه مجموعة متكاملة من الجهود والقدرات الفيزيائية والثقافية التي يبذلها الإنسان في عملية إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجياته<sup>2</sup>.

فزيادة السكان تعبر عن زيادة في عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني. وعليه فإن الزيادة في هذا العنصر والاستثمار فيه لا بد أن توازن مع الزيادة في مقدار رأس المال، مع الإشارة على عدم التركيز فقط على حجم القوى العاملة وإنما أيضاً على نوعية عنصر العمل، حيث يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من بين العناصر الهامة في زيادة إنتاجيته كون الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدلات الإنتاج وبالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> محمد على الليثي(2005)، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياستها، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص: 58.

<sup>2</sup> Jean Longatte, Pascal Vanhove, Economie Générale, 1 Ere Edition, Dunod, Paris 2001, p: 56.

### 3- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض<sup>1</sup>، والتي تشمل عموماً مساحة الأراضي، الموارد النفطية، طبيعة المناخ، المعادن بشكل عام والنفيسة بشكل خاص... الخ. ويعتبر توفرها أمراً ضرورياً خاصة في المرحلة الأولية للنمو إذا تم استغلالها بشكل مناسب، ومع ذلك فلا تعتبر شرطاً كافياً لحدوث النمو الاقتصادي، فنجد من أسباب تخلف الدول النامية الاعتماد الكلي على استخراج الموارد الأولية وسوء استغلالها بسبب نقص وعدم تحكمها في التكنولوجيا.

### 4- التقدم التكنولوجي:

ويقصد به الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث أنه لو بقيت كميات العمل ورأس المال بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجي فإن ذلك سيؤدي بصورة حتمية إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

وفي الواقع العملي فدالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة التقدم التكنولوجي، لأنه يمكن زيادة الإنتاج بتواجد نفس الكمية من عنصري العمل ورأس المال، بإضافة عامل التقدم التقني، وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط الصور من الطرق الجديدة والمستحدثة لانجاز المهام التقليدية<sup>3</sup>.

### 5- عوامل أخرى:

تتمثل أهمها في:

- 1-5 العوامل السياسية: يتأثر النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير ببيئته السياسية<sup>4</sup>، كون الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي الحديث لأن توفر القوانين وتطبيقها بصفة عادلة يعمل على جلب الاستثمارات ويحفز تراكم الملكية الخاصة وبالتالي زيادة تراكم رأس المال.
- 2-5 العوامل الاجتماعية: ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية، كونها تساهم في زيادة عرض رأس المال وتحديث الكفاءة العلمية والمعرفة التقنية، لذا ينصح بتبني سياسة التغيير التدريجي والحذر عند التعامل مع العوامل الاجتماعية.

<sup>1</sup>مدحت محمد الفريش(2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 139.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي(2009)، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 57.

<sup>3</sup> ميشيل تودارو(2006)، تعريب ومراجعة حسن حسني محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 115.

<sup>4</sup> T.r.jain.o.p khanna, vir sen , Development And Environment Economics And International Trade , p: 52.

## ثانيا: أشكال النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدة أشكال للنمو، فنجد:

### 1- الشكل الأول: ويميز بين نوعين من النمو، وهما:<sup>1</sup>

#### 1-1 النمو التوسعي:

يحدث النمو الاقتصادي التوسعي **La Croissance Extensive** عندما ما يتم الحصول على النمو الاقتصادي للبلد من خلال الزيادة الكمية في مدخلات عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج كزيادة آلات الإنتاج.

#### 2-1 النمو المكثف:

يقوم النمو المكثف **La Croissance Intensive** على زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية عوامل الإنتاج وزيادة كفاءتها، أي زيادة الإنتاجية بما في ذلك الأرباح الإنتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسن في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي.

### 2- الشكل الثاني

ونميز بين:<sup>2</sup>

#### 1-2 النمو التلقائي:

ويقصد به ذلك النمو الذي يتم بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتياع التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي.

ويتميز هذا النوع من النمو بالبطء والتدرج المتلاحق رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى. ويتطلب هذا النوع من النمو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه لانتقال شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع لآخر.

#### 2-2 النمو العابر:

وهو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة لاتلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته.

<sup>1</sup> بلقاسم سعدية(2018)، الاقتصاد السياحي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 2005-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص: 49.

<sup>2</sup> شين لزهو(2015)، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، ص: 14 - 15.

هذا النوع من النمو هو السائد في الدول النامية نظير استجابته لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية لا تلبث أن تزول بنفس السرعة التي برزت بها، وكون هذا النمو يحدث في إطار ظروف اجتماعية وثقافية جامدة، ونجده غير قادر إلا القليل من التأثير في التنمية الشاملة.

### 3-2 النمو المخطط:

ويقصد به ذلك النمو الذي يأتي نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، لكن قوة وفعالية هذا النمط من النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدره المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعاليتها التنفيذ والمتابعة، وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

وتجدر الإشارة أن النمو التلقائي والمخطط هو نمو ذاتي للحركة بينما النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية.

### ثالثاً: عوامل قياس النمو الاقتصادي

من بين المعايير التي يمكن بها قياس النمو الاقتصادي نجد:

#### 1- معايير الدخل:

تعتبر مقاييس الدخل من المؤشرات الأساسية لقياس النمو، وتحتوي على:

#### 1-1 الدخل الوطني:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه، ويعرف الناتج الوطني على أنه إجمالي الدخل المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، كما يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة، وتقييمه بعمله ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو.

ويعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، خاصة أن لكل دولة عملتها الوطنية ما يصعب مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها، لذا تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار، منها:

1-1-1 معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، وتنشر البيانات الخاصة به سنوياً، والتي تمكن من قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة. إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2-1-1 معدلات النمو بالأسعار الثابتة: مع ظهور ظاهرة التضخم أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3-1-1 معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لا يتم استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويلها إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم، ويتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في مجال التجارة الخارجية.

### 2-1 الدخل الوطني المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثراوتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم فني.<sup>1</sup>

### 3-1 معيار متوسط الدخل الفردي:

إن متوسط الدخل الفردي من المؤشرات المهمة لدى الكثير من المفكرين، نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية، وحساب النمو يكون عن طريق التغيرات الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، حيث يكون معدل النمو الاقتصادي مساوي للتغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارن وسنة الأساس مقسوم على الدخل أو الناتج لسنة الأساس مضروب في مئة.<sup>2</sup> ويتم قياس الدخل للفرد من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد}$$

وتكون معادلة حساب النمو الاقتصادي كالتالي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة } (T) - \text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة } (T-1)}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة } (T-1)} \times 100$$

<sup>1</sup> إسماعيل شعباني(1997)، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 18.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد(2001)، النظرية الاقتصادية الكلية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر، ص: 466.

2- المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات، وهي<sup>1</sup>:

- المعايير الصحية لقياس مدى التقدم الصحي؛
- معايير تعليمية تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي، وأثره على الانتاج والاستهلاك؛
- معايير التغذية، تبحث في معرفة قدرة الدولة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها؛
- معيار نوعية الحياة المادية؛
- دليل التنمية البشري لقياس التقدم البشري.

3- المعايير الهيكلية:

تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ومن أهمها نجد:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المطلب الثالث: خصائص، فوائد، تكاليف وعوامل قياس النمو الاقتصادي

أولاً: خصائص النمو الاقتصادي

يمكن حصر خصائص النمو الاقتصادي حسب الاقتصادي سيمون سميث كزنتس S.S KUZNETS فيما يلي، مع الإشارة هنا إلى أن هذه الخصائص تخص الدول المتقدمة، حيث يمكن أن تشمل بعض هذه الخصائص اقتصاديات الدول النامية:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي في الاقتصاد؛
- المعدلات المرتفعة للتحويل الإيديولوجي والاجتماعي؛
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الأولية الخام؛
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يمثل تقريبا ثلث سكان العالم.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجيبة وايمان عطية ناصف(2000)، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص: 51.

ومن خلال الخصائص السابقة نستنتج أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، أما الثالثة والرابعة تمثلان التغير الهيكلي بينما الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو.

ثانياً: فوائد النمو

يمكن حصر أهم الفوائد التي يوفرها النمو الاقتصادي في:

#### 1- تحسين مستويات المعيشة:

يعتبر من أهم فوائد النمو هو تحسين مستويات المعيشة للأفراد، كون الزيادة في إنتاج كمية السلع والخدمات سوف يتيح للسكان الحصول على مزيد منها، بالإضافة أن التحسن في مستوى الدخل سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر لتملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الاستهلاكية الضرورية (الغذاء، الملابس...).

#### 2- مكافحة الفقر:

النمو الاقتصادي يعتبر دافعاً للحكومة من أجل اتخاذ مختلف الإجراءات لمكافحة الفقر من خلال تخصيص جزء من موازنة الدولة في زيادة فرص العمل ودعم القطاعات المجانية كالصحة، التعليم... وتقديم إعانات للفقراء والفئات المعوزة.

#### 3- زيادة العمر المتوقع للسكان:

إن تحسين بيئة العمل وتقديم الرعاية الصحية اللازمة تمكن السكان من العيش لفترة أطول.

#### 4- تحسين مستوى الخدمات العامة:

إن زيادة الحصيلة الضريبية كنتيجة للنمو الاقتصادي يؤدي إلى استخدامها في تحسين الخدمات العامة للدولة ما سيدفع إلى تحسين إنتاجية قوة العمل ما ينجر عنه تعزيز إجراءات الإنماء.

#### 5- مكافحة التلوث:

من خلال تخصيص جزء من ميزانية الدولة للمحافظة وتنظيف البيئة دون المساس بكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

ثالثاً: تكاليف النمو

هناك عدة تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو، منها<sup>1</sup>:

- الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية كالتلوث، الازدحام، تشويه المناظر الطبيعية... الخ؛

<sup>1</sup> برنيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، ص: 115.

- النفايات المتعلقة بالنمو مكلفة سواء لتخزينها أو للتخلص منها؛
- زيادة الفوارق الطبقيّة في معظم البلدان، بحيث يحمل النمو الاقتصادي بعض الفئات الاجتماعيّة تكاليف لا تطاق؛
- ظهور الرأسمالية الصناعيّة التي تسعى إلى تحقيق الأرباح عن طريق الطفولة العاملة، غياب الحماية الاجتماعيّة، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحياناً في بعض الدول إلى 16 ساعة يومياً.

#### المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

اجتهد الاقتصاديون عبر فترة طويلة من الزمن في وضع نماذج ونظريات للنمو الاقتصادي، لذا تعددت نظريات النمو الاقتصادي بحسب تطور الفكر الاقتصادي خلال الزمن، ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة مجموعات فكرية أساسية :

#### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

تعتبر المدرسة الكلاسيكية أول مدرسة في الفكر الاقتصادي، بالرغم من وجود التجاربيين والطبيعيين قبلهم، كونهم عاشوا بداية الثورة الصناعيّة وفترة التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، ليبنوا على أساسها أفكارهم وأرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ومن بين كتابات رواد الفكر الاقتصادي نجد آدم سميث، دافيد ريكاردو وروبرت مالتهس.

#### أولاً: نظرية آدم سميث

كان آدم سميث أول من أسهم من التقليديين في إيضاح أسس النمو المطرد<sup>1</sup> في نظريته حول النمو الاقتصادي التي طورها أساساً في الفصل الثالث (العمل الإنتاجي والعمل غير إنتاجي وتراكم رأس المال) من كتابه دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم الذي ألفه سنة 1776، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعوقه وتقف في طريقه. حيث يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون ثمرة لثلاثة ظواهر أساسية وهي تقسيم العمل والتكنولوجيا وتراكم رأس المال.

#### - تقسيم العمل:

يرى سميث أن الأرض لا يمكن اعتبارها بمفردها مصدر للقيمة عكس المدرسة الطبيعيّة، بل إلى تضافر جهود الإنسان المترجمة في صورة الجهد المبذول للعمل مع تضافر قوى الطبيعة متمثلة في الأرض كأحدى القيمة، كما يرى آدم سميث أن تقسيم العمل وتعدد المهن ووضوح التخصصات يؤدي إلى زيادة عدد السلع وأيضاً تحسن جودته<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحميد محمد القاضي (1975)، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصريّة، الإسكندرية، ص: 126.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى وسهير محمود السيد حسن (2000)، تطور الفكر والوقائع الاقتصاديّة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 112.

فتقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزاً لزيادة السكان.

جاء في فكر آدم سميث بأن دور الدولة و تدخلها في الشأن الاقتصادي يجب أن يكون محدوداً، إذ يؤدي الادخار إلى زيادة رأس المال و الطلب على رأس المال لهدف الاستثمار يكون تلقائياً حيث أن حالة التوازن السوقية مرجعها قوى خفية، ولتوسيع السوق المحلية يتوجب العمل على تسويق الإنتاج إلى الخارج فيحصل تقسيم العمل تلقائياً ومن ثم زيادة الإنتاج فزيادة الدخل القومي، حيث أن التوسع السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب و توسيع السوق. ومنه نخلص أن آدم سميث يعتمد على أساسيات ثلاثة هي:

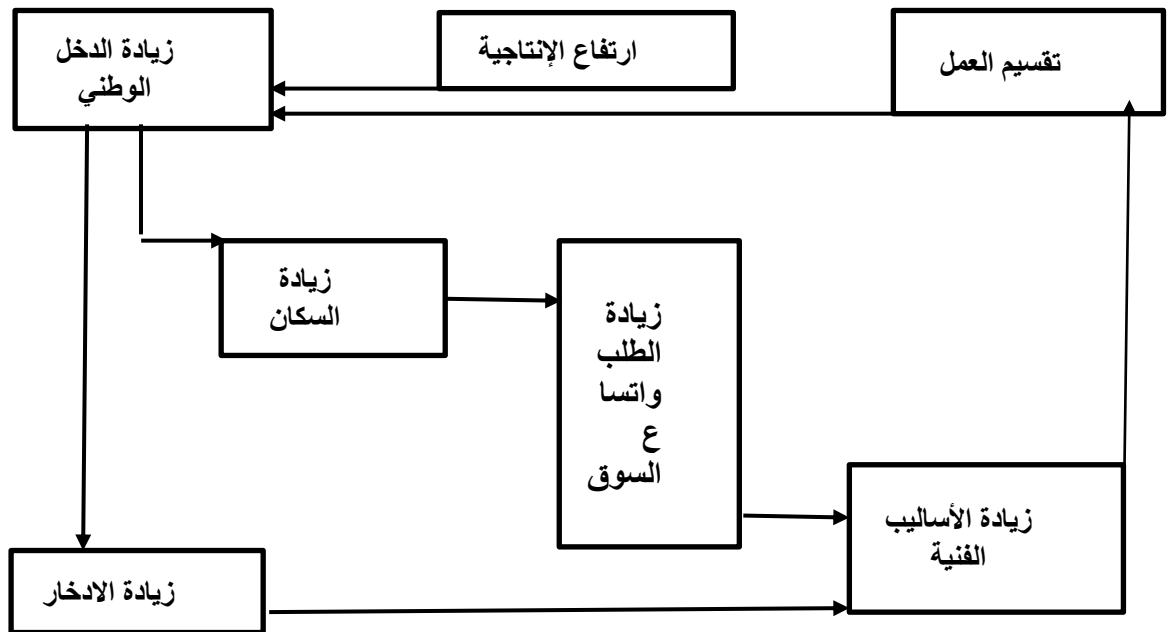
$$y = f(K, L, N)$$

حيث:  $y$ : الإنتاج  $K$ : رأس المال  $L$ : العمل  $N$ : الأرض

1- تراكم رأس المال  
2- النمو السكاني  
3- إنتاجية العمل

وأكد آدم سميث من خلال نموذجه أن هناك علاقة بين المتغيرين الأخيرين وهما التقدم التقني وتقسيم العمل، إذ أن كثافة تقسيم العمل في مجال الإنتاج السلعي سيؤدي إلى تعميق ظاهرة تقسيم العمل و توسيعها، وهذه العلاقة تؤثر في حصيلتها الإنتاجية. "خلص الاقتصادي آدم سميث إلى أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الذي يعد حافزاً لزيادة السكان حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب". و الشكل التالي يوضح أفكار آدم سميث في هذا المجال:

الشكل رقم ( 3-1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



من خلال الشكل أعلاه نجد أن ادم سميث كان مهتما ومتفائلا حول مصادر النمو المتمثلة في زيادة حجم العمل الإنتاجي وفعاليتها اللذان يتحققان بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتراكم رأس المال الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة الادخار وبوجود سوق واسع جدا، بفضل البني التحتية المتاحة داخل الاقتصاد.

- التحسينات التكنولوجية:

يرى ادم سميث إمكانية الرفع من إنتاجية العمل من خلال استخدام العامل للمعدات والآلات المتخصصة لذلك.

- تراكم رأس المال:

تراكم رأس المال يزيد من الاستثمار، وهذا الأخير يرفع من ثروة الأمم، وأن مصدر التراكم هو الأرباح والتي بدورها مصدرها الادخار.

ويتضح مما سبق قصر النظرية بالرغم من وضعها لأساس ظهور نظريات جديدة لكون تحليلها غير ديناميكي (ساكن) ما يجعل تحاليلهم للنمو ظرفية وليست على المدى الطويل.

ثانيا: نظرية دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو David Ricardo (1772-1823) من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة وجعلها أكثر متانة، وقد ارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالربح والأجور والتجارة الخارجية... الخ ونشر آرائه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، وينتقل تحليل ريكاردو للنمو من مرحلة التفاؤل إلى مرحلة التشاؤم، حيث يرى أن قانون الغلة المتناقصة هو السائد كون الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان المتزايد عددهم من سنة لأخرى مع إهماله لدور التقدم التكنولوجي متأثرا بفترة انجلترا آنذاك، والتي تضمنت قلة وضعف استخدام منجزات التقدم التكنولوجي والفني في الزراعة واستخدامها بشكلاً أكبر في الصناعة.

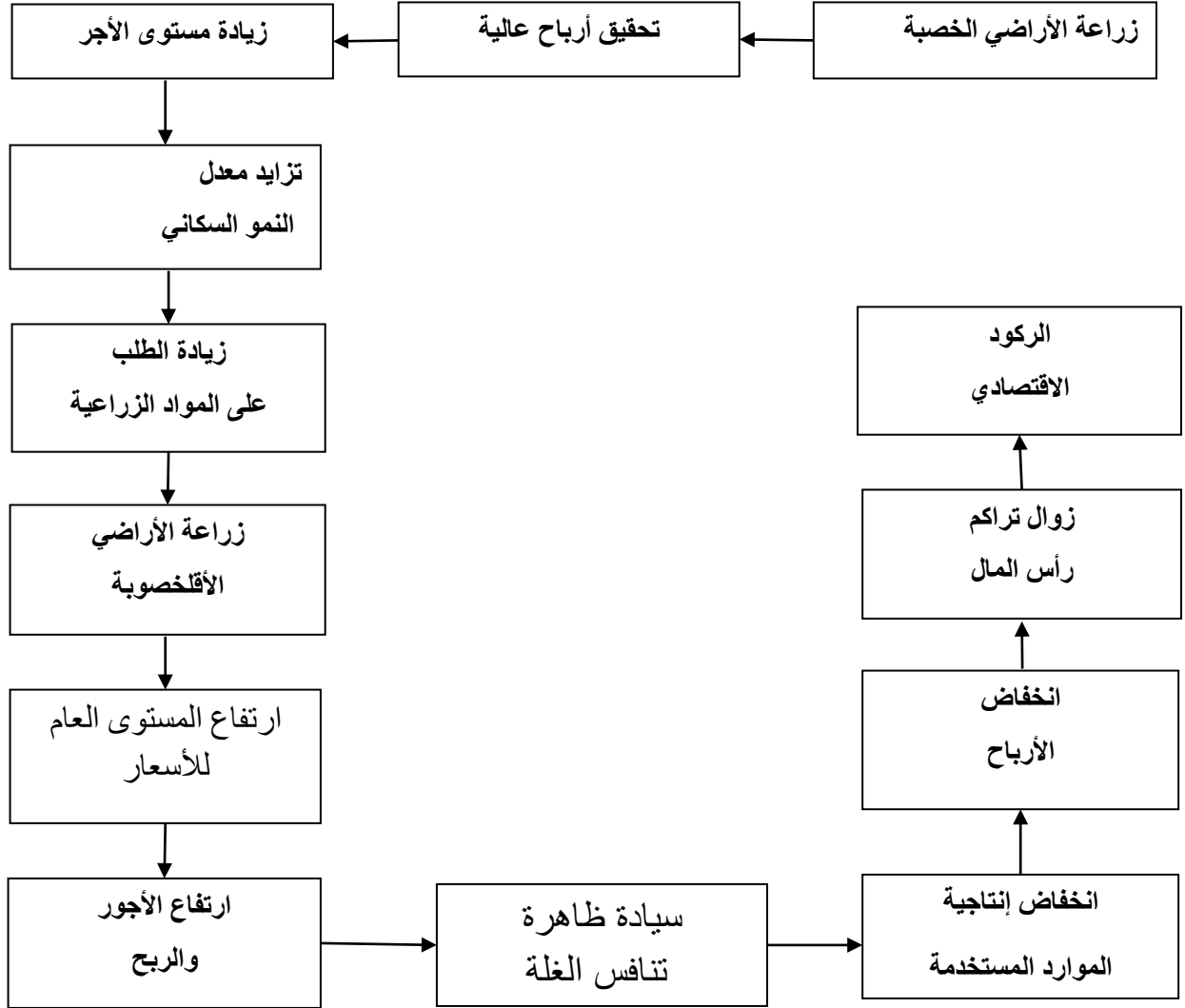
حيث يعتبر ريكاردو مصادر النمو الاقتصادي في العوامل التالية:

- الأرض كونها مصدر الخيرات مع اعتبار نشاط الزراعة كأهم نشاط؛
- المنظم كقوة محركة للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد توليفات جديدة لعناصر الإنتاج وبالتالي تحريك الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي أكبر؛
- التوازن الديناميكي ودور تناقص الغلة وعلاقتها بتراكم رأس المال العيني والبشري والتفاعل بين متوسط دخل الفرد ومعدل نمو السكان<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> معهد التخطيط القومي (2003)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 177، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، ص: 8.

ويمكن تلخيص نموذج ريكاردو للنمو في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): نموذج دافيد ريكاردو للنمو



المصدر: بختاش راضية (2006)، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: دراسة قياسية واقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 15.

### ثالثاً: نظرية شومبتر

أنكر شومبتر أن تكون الأرض هي المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي، كما اعتقد سميث وريكاردو، حيث انطلق في تحليله من اعتبار أن التطور والنمو الاقتصادي في المجتمع يمكن أن يحدث من خلال تطور النشاط الاقتصادي، وركز على المنظم، واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة العمل والرأس المال والموارد

الطبيعية والتنظيم والفن والإنتاج. والمبتكر حسب شومبتير ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا، ويميز بين خمسة أصناف من الابتكارات:<sup>1</sup>

- إنتاج سلع جديدة؛
  - إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج؛
  - التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة؛
  - الحصول على مواد أولية جديدة؛
  - إقامة تنظيم جديد في الصناعة.
- ويمكن تلخيص تحليل شومبتير للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:
- الابتكارات:

وتتضمن عدة عناصر كإدخال إنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون، فتح أسواق جديدة لم يتعود عليها المستهلكون، فتح أسواق جديدة لتصريف الإنتاج، إدخال طرق وتقنيات جديدة وتنظيم وهيكله الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العمل الإنتاجي. وتتمثل الابتكارات حسب شومبتير في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.<sup>2</sup>

- الأرباح:

الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الابتكارات التي تعطي الأفضلية لتلك المشاريع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع، فتتسبب الأرباح نتيجة التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار.

- كسر التدفق الدائري:

يتم كسر التدفق الدائري حسب شومبتير من خلال الابتكار في شكل منتج جديد من أجل تحقيق الأرباح والرفع من مردودية المؤسسات.

- العملية الدائرية:

تتضمن عملية النمو لدي شومبتير على ثلاثة عناصر هي الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي، حيث أعطى أهمية كبيرة للجهاز المصرفي كون الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الداخل، وهنا يكمن اختلاف شومبتير عن الكلاسيك المحدثين، حيث يفترضون أن عرض النقد معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد عكس شومبتير الذي ميز بين نوعين من الاستثمار:

<sup>1</sup> فايز ابراهيم الحبيب (1985)، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص: 46.  
<sup>2</sup> محمد البنا (1992)، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، ص: 63.

- الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي؛
- الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فيتحدد بالريح والفائدة وحجم رأس المال القائم.

#### رابعاً: النظرية التشارؤية مالتوس

اشتهر مالتوس من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، إذ يناقش العلاقة بين زيادة السكان والنمو الاقتصادي، فهو يرى بأن الزيادة في العدد فقط لا تعتبر عاملاً للتوسع الاقتصادي، وأن نمو السكان يشجع النمو الاقتصادي فقط عندما يصاحب ذلك النمو السكاني زيادة في الطلب الفعال. وتتخلص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798، في أن النمو الاقتصادي يتم بموجب متوالية هندسية، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصادياً بالنتائج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج، مما ينتج مجاعات وأفات اقتصادية حيث يؤكد أن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، لأن أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة الموارد والتي بدورها تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي، كون الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ.

#### خامساً: نقد النظرية الكلاسيكية

لقد وجهت للمدرسة الكلاسيكية العديد من الانتقادات نذكر منها:<sup>1</sup>

- عدم تمكن رواد المدرسة الكلاسيكية من تفسير مصدر الفائض الاقتصادي (الريح) بسبب طابعها الطبقي البرجوازي وإصرارها أن العمل هو السلعة التي يبيعها العامل للرأسمالي حسب قانون القيمة بقيمتها وهذا ما يجعل الريح مستحيل الظهور؛
- لا يمكن استيعاب طبيعة الرأسمالية وآلية تطورها إلا من خلال الفائض الذي لا يمكن الحصول عليه من خلال تحليل العلاقات التكنو اقتصادية وحدها؛
- التركيز على الطابع الاقتصادي البحت ونسيان الطابع الاجتماعي للاقتصاد؛
- التحليل الضيق لتراكم رأس المال باعتباره ينصب على زيادة تشغيل العمال المنتجين أو زيادة قدرتهم الإنتاجية، من خلال ضعف تشخيص العمل من ضمن عناصر رأس المال؛
- يغلب على التحليل الكلاسيكي الطابع الستاتيكي من خلال فصل الحاضر عن المستقبل.

<sup>1</sup> شين لزهري، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

### المطلب الثاني: النظرية الكينزية

بعد الأزمة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة 1929 والتي أعقبتها الركود الاقتصادي من سنة 1929-1933، دخل الفكر الكلاسيكي في أزمة نتيجة عجزه في تفسير أسباب هذه الأزمة الاقتصادية. وخلال هذه الفترة وضع كينز نظريته المشهورة سنة 1936 والتي شكلت منعطفًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي. ولقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية التي قامت عليها، وأثبت عدم صحة معظم فرضياتها على النحو التالي:

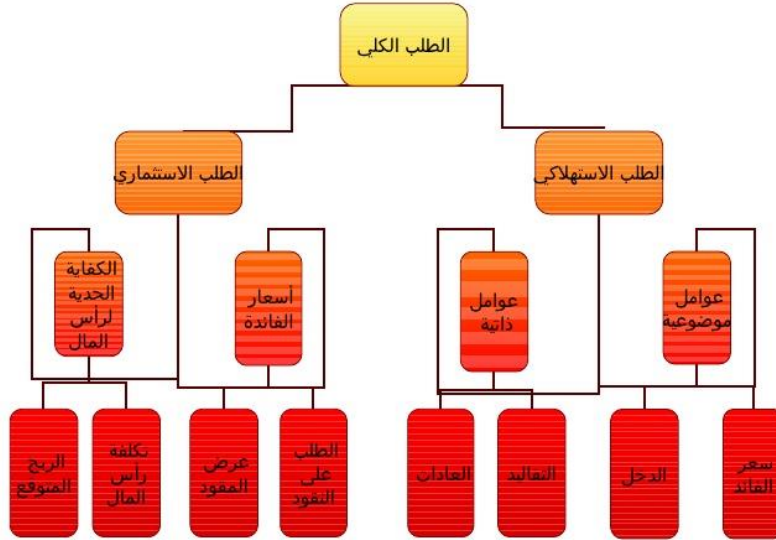
- عدم صحة فرضية التشغيل الكامل؛
  - عدم واقعية فرضية حيادية الدولة؛
  - عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار؛
  - عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.
- واستند كينز في تحليله على فكرة التشغيل الكامل في الأجل القصير واعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، فعند انخفاض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.
- ولقد أقام نظريته على عدد من الافتراضات، أهمها:<sup>1</sup>
- إمكانية فصل الحرية الاقتصادية عن النظام الرأسمالي؛
  - الرأسمالية في جوهرها نظام داخلي وليست نظام يتكون من مراكز؛
  - قدرة الرأسمالية على الاحتفاظ بالرخاء من خلال توجيه استثماراتها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للسكان؛
  - الاستثمار الداخلي هو العامل الحيوي في النمو الاقتصادي، ذلك لأن الإنفاق على السلع الاستهلاكية يميل لأن يكون مستقرًا خلال الزمن في حين أن الإنفاق على السلع الاستثمارية هو غير ذلك، كما أن التغيرات التي تحصل في كل من الدخل والعمالة تنتج في الغالب عن تقلبات على السلع الاستثمارية، وليس عن تقلبات الإنفاق على السلع الاستهلاكية.
- ووجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف والذي بين فيه أثر الاستثمار.

<sup>1</sup> عبد الجبار محمود العبيدي (2012)، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة- دراسة في إشكالية الفكر الاقتصادي- الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 97-100.

واعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليست أزمة فائض في العرض، (لذلك فتحريك الطلب يتطلب تحريك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيورتها، لذا يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي من أجل معرفة السياسات المناسبة .

الشكل رقم (3-3): محددات الطلب الكلي عند كينز

-----محددات الطلب الكلي عند "كينز"-----



المصدر: <https://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069>، تاريخ الاطلاع: 2020/01/05

من خلال الشكل السابق الذي لخص فيه كينز ميكانزم الطلب الكلي الفعال والذي يكون إما:

- برفع الدخل لتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص؛
- تخفيض سعر الفائدة لتحريك الطلب الاستثماري الخاص؛
- رفع الدخل وتخفيض سعر الفائدة.

لكن لظروف الكساد السائدة آنذاك يستحيل تحريك الطلب الاستهلاكي، تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص أو تحريك الطلب الاستثماري لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف، ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك، كما يلي:

$$M = \frac{1}{MPS} = \frac{1}{1-MPC}$$

M: المضاعف

MPC: الميل الحدي للاستهلاك

MPS: الميل الحدي للدخار

لذا اقترح الحلول التالية:

- تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، وبالتالي تحريك الطلب الاستهلاكي كونه يرفع دخل المستهلكين وتحريك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام).

يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروباً في المضاعف، ويتحدد هذا الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك إذ كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف.<sup>1</sup>

#### 1- نموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي:

يمثل نموذج هارود-دومار أهم نموذج اقتصادي حول النمو الذي يتبع النظرية الكينزية حيث يعتبر امتداد للنظرية الكينزية. وقد عرض هذا النموذج في صيغ متقاربة من طرف اقتصاديين كينزيين هما روي فوريس هارود (1978-1900) في 1939 في مقال بعنوان «An Assay In Dynamic Theory» نشر في «Economic Journal» ثم استكماله في 1948 في كتاب «Towards Dynamic Economies» و ايفسي دومار (1997-1914) في مقال بعنوان «Expansion And Employment» نشر في «The American Economic Review».

وقد وضعا كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الافتراضات، يمكن حصرها في:<sup>2</sup>

- ثبات كل من قوة العمل والمستوى التكنولوجي اللذان يحددان خارجياً، وبالتالي ثبات كل من الناتج الحدي لرأس المال والناتج الحدي للعمل؛
- إفتراض وجود قطاعين فقط هما قطاع الأعمال والقطاع العائلي؛
- غياب الإحلال بين رأس المال والعمل؛
- إفتراض ارتفاع معدل البطالة، ولذلك فإن هناك دائماً أفراد لتشغيل الآلات الجديدة؛
- الدول الأكثر فقراً لديها مستوى أقل من التراكم الرأسمالي، وبالتالي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة لا بد من القضاء على فجوة الادخار من خلال المساعدات وهذا يفسر التحويلات الكبيرة لرأس المال والمساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مع افتراض أن الطاقة الإنتاجية تمثل نسبة رصيد رأس المال.

<sup>1</sup> أسالم توفيق النجفي(2000)، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، ص: 322.

<sup>2</sup> ميرفت عبد السلام عبد المجيد(2010)، النمو الاقتصادي والتطور المالي-دراسة تطبيقية- رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، ص: 24.

وينطلق هارود في نموذج التمييز بين ثلاثة أنواع من معدلات النمو الاقتصادي، وهي:

- معدل النمو الفعلي:

يمثل التغير النسبي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة، ويتحدد بنسبة الادخار إلى معامل رأس المال .

- معدل النمو المضمون (الضروري):

يعتبر أهم معدل للنمو أنشأه النموذج هارود-دومار في تحليله، فهو المعدل الشامل للتقدم والذي إذا ما حدث يجعل رجال الأعمال مستعدين للقيام بتقدم مشابه لهذا النمو، هذا المعدل يسمح للاقتصاد أن يتبع مساره نحو التوازن ويتحدد من خلال نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.

- معدل النمو الطبيعي:

وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ بافتراض وجود حالة عمالة كاملة. وتجدر الإشارة أن في حالة:

- معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي يؤدي ذلك إلى ظهور إنكماش متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر أيضا من الفعلي؛

- معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون يؤدي ذلك إلى ظهور تضخم متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي<sup>1</sup>.

1-1 نموذج هارود:

وحسب هارود فإن الاستقرار يتحقق في الاقتصاد عندما تتساوى المعدلات السابقة للنمو، وفي هذه الحالة يجمع الاقتصاد بين النمو المستقر والتوظيف الكامل.

2-1 نموذج دومار:

أما دومار فقد بنى نموذجه حول النمو من خلال البحث في الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة التشغيل الكامل<sup>2</sup>، من خلال الاعتماد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال. بالإضافة إلى الفرضيات العامة للنمو الاقتصادي، افترض دومار أن<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> محمد عبد الفضيل، و. سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص: 137.

<sup>2</sup> مدحت محمد القریش، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

<sup>3</sup> شين لزهو، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم؛
  - جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إحياء باستمراريتها؛
  - ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.
- وقد توصل دومار إلى النتائج التي توصل إليها كينزي في المدى القصير، ولكن في المدى الطويل التوازن في ظل التشغيل الناقص هو الأكثر احتمالاً في ظل اقتصاد السوق، كما يتفق معه فيما يخص دور الدولة كمنظم للطلب الكلي، فعند زيادة النفقات بإمكان الدولة تحفيز الطلب دون الزيادة في الاستثمار (دون زيادة إمكانيات العرض) ما ينتج عنه استعادة التوازن في ظل التشغيل الكامل.
- كما يمكن للدولة أن تغير في توزيع الدخول بطريقة تمكنها من رفع دخول الفقراء الذين يدخرون أقل من الأغنياء بتطبيقها للسياسة الجبائية.

## 2-1 الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

- إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في تفسير النمو هي نفسها الانتقادات لنموذج هارود-دومار لتفسير النمو، لافتراضه ثبات عدد كبير من العوامل التي يصعب في الواقع تصور ثباتها، وتمثل في:
- ثبات ميل الادخار في المدى المتوسط والطويل غير واقعية؛
  - افتراض عدم تدخل الدولة في قرارات معدلات النمو الاقتصادي يعتبر افتراض غير واقعي؛
  - افتراض ثبات نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل افتراض غير واقعي وتنفيه كل الوقائع الاقتصادية؛
  - على المدى المتوسط والطويل ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج غير واقعي؛
  - فرضية المساواة بين معامل رأس المال والمعامل الحدي لرأس المال غير واقعية وخصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

## المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية

على أساس نقد النظرية الكينزية الحديثة للنمو الاقتصادي، تأسست نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، ولقد أخذت نماذج النمو دفعة كبيرة على أيدي النيوكلاسيك أشهرها نموذج سولو وميد.

### 1- نموذج سولو:

حاول سولو صياغة نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغيير التوليفة الفنية من حصص عناصر الإنتاج أي بين العمل ورأس المال. وتشير هذه النظرية أن الزيادة في معدل النمو في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تدخلت عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال أو رفعها مع زيادة الاستثمارات ومن ثم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الإرتفاع في المدى الطويل، "وأشارت الدراسات إلى أن

مدخلات العوامل التقليدية، رأس المال والعمل، تفسر ما يقرب من 40-70 من إجمالي نمو الناتج الكلي، بينما يمكن تفسير الباقي بالتقدم الفني الخارجي وهذا العامل الثالث من عوامل الإنتاج<sup>1</sup>.

سمح نموذج سولو بالخروج بثلاثة نتائج، هي:

- البلدان الفقيرة يكون لها معدل نمو أعلى من البلدان الغنية لأنهم يراكمون مستوى أقل من رأس المال، وبالتالي يعرفون عوائد متناقصة أقل، كون ارتفاع رأس المال لديهم يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج بصفة أقوى منه في البلدان المتقدمة؛
  - الرفع من كمية رأس المال من خلال الاستثمار يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فمع ارتفاع مخزون رأس المال ترتفع إنتاجية اليد العاملة؛
  - يعتبر سولو أن نتيجة حالة الاستقرار من خلال ارتفاع حجم عوامل الإنتاج لا يرفع حجم الإنتاج غير واقعية كون أن التطور التقني يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.
- 2- نموذج ميد للنمو الاقتصادي:

قام جوهاد مين (J.E.Meade) 1961 وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كامبردج، بمحاولة توضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي".

وقد وضع ميد مجموعة من الافتراضات النظرية، تكمن في:<sup>2</sup>

- أن الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه مع ثبات عوائد السلعة؛
  - كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا؛
  - الآلات والمعدات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد، مع افتراض تشابه جميعها في المجتمع، كما أن نسبة العمل للآلات يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل؛
  - افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، كما أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل؛
  - هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض، مع افتراض ثبات نسبة الإهلاك السنوية للآلات.
- من خلال هذه الفرضيات تم بناء نموذج ميد للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية وهي: المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال، القدر المتاح من قوة

<sup>1</sup> معهد التخطيط القومي (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

<sup>2</sup> شين لزه، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

العمل، القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، عامل الزمن المؤثر في معلومات والفرن الإنتاجي.

- وبالرغم لما قدمه نموذج ميد لتفسير النمو الاقتصادي، إلا أن تعرض للعديد من الانتقادات المتمثلة في:<sup>1</sup>
- النموذج يفرض اقتصاد مغلق ولا دور للتجارة الخارجية فيه، مع إهمال الدور المؤسسي في المجتمع؛
- تم بناء النموذج على أساس الافتراض التقليدي بسيادة سوق المنافسة الكاملة، وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي؛
- افتراض أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجور النقدية بتحقيق العمالة الكاملة.

### المبحث الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة محاولة إعطاء تفسيرات أكثر إقناعاً للنمو الاقتصادي طويل الأجل (النمو المستديم)، ومن أهم هذه النظريات نجد نموذج رومر، روبرت لوكاس، نموذج بارو.... إن نظرية النمو الجديدة توفر إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، كما ترى هذه النظريات أن التطور التكنولوجي يتحدد داخل الاقتصاد وليس خارجه كما يعتقد الكلاسيك والنيوكلاسيك، وبنيت نظريتها على عدة مبادئ.

يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مختلفة، فهي ترى أن رأس المال البشري يمكن الوصول إليه عن طريق التدريب والتكوين، ما يؤدي إلى إمكانية التغلب عن تناقص الغلة، كما تطرح فكرة الاعتماد والتطوير من أجل معرفة أسباب الفجوة الكبيرة في مستوى الاقتصاد والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

### المطلب الأول: نظرية لوات روستو ورومر

#### أولاً: نظرية لوات روستو

جاءت أفكار روستو Rostow أن الانتقال من التخلف إلى التقدم، له سلسلة خطوات تتابعية ومراحل لا بد المرور منها، وأهمية ماجاء به والت روستو حول النمو الاقتصادي سنة 1960 هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل أساسية، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاندفاع نحو النضوج ومرحلة الاستهلاك الوفير.

#### - مرحلة المجتمع التقليدي:

يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يكمن في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد، وهذا راجع لطبيعة التكنولوجيا المتخلفة آنذاك، بالإضافة إلى عمل غالبية السكان في الزراعة وصعوبة التغيير الاجتماعي بسبب العادات والتقاليد.

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 306.

- مرحلة التمهيد للانطلاق:

تتميز هذه المرحلة بتغيرات كبيرة في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية والتجارة، مع ظهور فئة جديدة راغبة في التجديد الاقتصادي والابتكار وتجعله ممكنا.

- مرحلة الإنطلاق:

تركز هذه المرحلة على القضاء على معوقات النمو الاقتصادي مع أحداث تغييرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة تطور الوسائل التكنولوجية. ويرى روستو من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريبا لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة التالية<sup>1</sup>.

- مرحلة الاندفاع نحو النضوج:

حسب روستو تدوم هذه المرحلة حوالي 40 عام، وتتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة في جميع القطاعات والزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي.

- مرحلة الاستهلاك الوفير:

تتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط دخول الأفراد ومعدلات الاستهلاك، وتظهر الرفاهية في المجتمع<sup>2</sup>. ويرى معظم الاقتصاديون أن لوات روستو قد فشل في مقابلة الشروط السابقة المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة، وأن تحليله أقرب إلى التفسير الانطباعي لتعميمات واسعة لتجارب مسبقة منه إلى تحليل علمي دقيق تصعب التفرقة بين مراحل بوضوح<sup>3</sup>.

ثانيا: نموذج رومر

نميز بين نوعين من نموذج رومر:

1- نموذج رومر الأول:

عرض بول رومر Romer نموذجه البسيط سنة 1986 كأول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، وقد اعتمد في نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة. يرى رومر أن تراكم رأس المال المادي مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال المادي، والتي تنشأ تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة) فالإنتاج يطور المعرفة الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بأن يكون الإنتاج في صورة أكثر فعالية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف (2002)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر، ص: 106.

<sup>2</sup> جمال حلاوة، وعلى صالح (2010)، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، رام الله فلسطين، ص: 53-54.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 119-120.

<sup>4</sup> ضيف احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

وإفترض رومر فرضيتين أساسيتين هما:

- التعلم بالتمرن: فالمعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن الزيادة في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج؛
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر إيجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية، كون جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

ويعتبر رومر في نموذج الأول أن المعارف المنتجة خلال عملية الإنتاج عن طريق آليات التعلم عن طريق التطبيق تكون كافية من أجل نمو مدعم ذاتيا، ويتميز بأنه داخلي ومتمثل في التعلم عن طريق الممارسة خلال عمليات الإنتاج.

## 2- نموذج رومر الثاني:

من خلال هذا النموذج أعطى رومر Romer (تراكم رأس المال التكنولوجي 1990) خاصيتين لرأس المال التكنولوجي حيث اعتبره مال متراكم (يعتمد كل مخترع على من سبقه في اختراعه) والتكنولوجيا مال عام (انتقال التكنولوجيا من دون قيود).

وإحتوى نموذج رومر الثاني على ثلاثة قطاعات هي قطاع البحث، قطاع الإنتاج للسلع الوسيطة وقطاع الإنتاج للسلع النهائية)، كما يوجد أربعة مدخلات في الإنتاج وهي رأس المال المادي، العمل غير الكفاء، رأس المال البشري ورأس المال التكنولوجي.

وتعتبر التكنولوجيا مجموعة التصميمات للسلع الجديدة وتنتج عنه أنشطة التطوير والتحديد التي تقوم بها المنشآت الخاصة الساعية إلى تعظيم الربح، وتعتبر هذه التصميمات بمثابة السلعة التي يمكن استخدامها أكثر من مرة في نفس الوقت<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: نموذج لوكاسونموذج برو

## 1-نموذج لوكاس:

انطلق لوكاس Lucas (تراكم رأس المال البشري 1988) في تحليله للنمو الاقتصادي من دور رأس المال البشري بين الدول، وأن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون

<sup>1</sup> مؤتمر تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية (1998)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 4-6 ماي، ص: 119-120.

مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإذا كان يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطوراً<sup>1</sup>.

و يعتبر لوكاس رأس المال البشري متغير داخلي يأتي من التراكم، كما رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبره على الأقل ثابت، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي<sup>2</sup>. وإهتم النموذج بالأثار النفعية لرأس المال البشري على كل الاقتصاد، ونتيجة لهذا فإنه لا يقتصر على آثاره في تأهيل اليد العاملة كما هو الشأن في الأعمال التي تستند على التوازن الجزئي<sup>3</sup>. والقاعدة الأساسية المستخلصة من هذا النموذج هو أن زيادة مستوى الكفاءة للقوة العاملة هو من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وأن تراكم رأس المال البشري يسمح باستمرار النمو في الأجل الطويل.

2- نموذج برو:

إهتم بارو Barro بدور النفقات العمومية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في رأس المال العام والبنية التحتية، حيث وجد في دراسة أجراها على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أن انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يرجع إلى انخفاض الاستثمار العام. كون الاستثمار العام في المنشآت القاعدية يعتبر عامل تحسين الأداءات الإنتاجية واستثمار القطاع الخاص، فهو بذلك يساهم في النمو من خلال تعزيز جانب العرض في جانب الاقتصاد. ويعتقد أن السلع العامة تتميز بخاصية عدم التنافس وأنها قابلة للاستعمال من طرف جميع أفراد المجتمع، لذا تقوم الدولة بفرض ضريبة من أجل إنتاج هذا النوع من السلع، والمؤسسات الخاصة تستعمل نوعين من عوامل الإنتاج متمثلة في:<sup>4</sup>

- رأس المال الخاص: لديه خصائصه المعتادة (تناقص الغلة، إنفاق عام ثابت وإنتاجية حدية متناقصة)؛
- رأس المال العام: فهو ممول من طرف الدولة (نفقات التمويل بالكامل من حصيلة الضرائب). وحسب بارو فإن النفقات العمومية تفرض تأثيرين في اتجاهين متعاكسين:
- رأس المال العام يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجية الحدية تدريجياً عندما يزيد الدخل؛
- الضريبة هي مصدر تمويل النفقات العمومية، كونها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزء من دخلها.

<sup>1</sup>ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

<sup>2</sup>Philippe Aghion Et Petre Howit(2000), Traduit Par Fabrice Mazerolle, Théorie De La Croissance Endogene, Dunod , Paris, p: 54.

<sup>3</sup>Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Op , Cit, pp: 162-164.

<sup>4</sup>بروك داودي(2018)، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر من 1967 إلى 2014، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص: 162-163.

وقد ساهم نموذج بارو في نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية الإنتاجية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل في إطار النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي ورد الاعتبار لدور الدولة فيما يخص تدخلها في السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تقريب الاقتصاد من الأمثلية الاجتماعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للنظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي

- بالرغم من إسهام النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي، إلا أنها وجهت لها عدة انتقادات، أهمها:<sup>2</sup>
- أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لأحداث النمو النابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل الأرض؛
- إهمال الكثير من النماذج الحديثة لعنصر التنظيم الذي يعتبر كمحرك رئيسي للنمو في الأجلين المتوسط والبعيد؛
- العديد من الدول الفقيرة لم تنمو بمعدلات ملحوظة بالرغم من وجود معدل الاستثمار البشري فمما أعلى منه من العديد من البلدان المتقدمة؛
- إذا كانت النماذج الحديثة قد أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل فإنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها؛
- اعتماد النظريات الحديثة على الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيك، والتي لا تتماشى مع حالة الدول النامية؛
- رغم أن المساهمة الحقيقية لنماذج النمو الحديثة إدخال المكون الداخلي للتقدم التكنولوجي في نموذج النمو الاقتصادي، إلا أن هذه المحاولة تواجه العديد من الصعوبات التي من بينها أن إنتاج التكنولوجيا الجديدة قد لا يخضع للعلاقات البسيطة بين المدخلات والمخرجات، حيث كثيرا ما تنتج الأبحاث أشياء معروفة مسبقا بدلا من أن تبتكر تكنولوجيا جديدة؛
- إهمالهما للأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي؛
- عدم الاستقرار الهيكلي الخاص بهذه النماذج والتي تميل إلى توليد نمو متفجر إذا تغيرت قيم بعض المعلمات ولو جزئيا وهذا ما يظهر بالنسبة لنموذج رومر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Mohamed Tlili Hamdi, Rami Abdelkafi, Op, Cit, pp: 179-185.

<sup>2</sup> محمد خليل بوحلايس (2018)، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، ص: 221.

<sup>3</sup> روبرت بارو (2009)، محددات النمو الاقتصادي- دراسة تجريبية عبر البلدان-، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 07.

### خاتمة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف مقاييسه ومحدداته، مع التطرق لأهم النظريات والنماذج المفسرة له التي تختلف حسب المدارس والنظريات لاختلاف النظرة حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في تحقيق النمو الاقتصادي.

حيث تبلورت نظريات النمو الاقتصادي عبر مراحل الفكر الاقتصادي، انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية التي ركزت على مجال النمو الاقتصادي بالإضافة للمواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة كشرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، مروراً بالنظرية الكينزية التي ركزت على جانب الطلب في جذب النمو عن طريق تحفيز الاستثمار ومن ثم زيادة الدخل، أما الاقتصاديان هارود-دومار فقد توصلا إلى نفس النتيجة مع اعتبار رأس المال الذي يخلق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

أما النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج سولو في المدى الطويل فقد بينت إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد.

بعدها ظهرت النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي التي اعتبرت تراكم رأس المال الفيزيائي، البحث والتطوير، رأس المال البشري والاستثمار في الهياكل القاعدية أهم مصادر النمو الاقتصادي واستمراره في المدى الطويل.

## الفصل الرابع

دراسة أثر الجباية العادية على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2017-1990

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تسعى بالهوض باقتصادها وتحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي منذ وقت مضى، لذا شرعت منذ التسعينات في تنفيذ برامج إصلاحات إقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث هدفت إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية التي عرفتها نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986، وخلال القرن العشرين إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وغيرها نتيجة تحسن الوضع المالي للجزائر، غير المتبع للمسيرة التنموية للجزائر يرى عدم فعالية ونجاعة السياسات والمخططات التنموية المنتهجة لعدة أسباب.

ومن أجل تحديد أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي، قمنا أولاً باستعراض أهم النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي ومنهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، في قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة بفعل ماتميز به من خصائص ومزايا مقارنة مع غيرها من نماذج التكامل المشترك التقليدية.

### المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر

نستعرض فيما يلي برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر من أجل رفع عجلة النمو.

#### المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إن الوضعية الاقتصادية الهشة التي ميزت الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986 بوصول العجز الموازي إلى مستويات مرتفعة بالرغم من انتهاء سياسة التحكم في النفقات وتخفيضها، إلا أنها لم تتمكن من تعويض النقص الحاصل في الإيرادات، كما سجل النمو معدلات سالبة للفترة 1989 بلغت أقصى قيمة لها (-2%)، دفع بالجزائر إلى الدخول في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ابتداء من سنة 1987 من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية.

وفي سنة 1988 شكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح، بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتبدأ أولى الاتفاقيات سنة 1989.

أولاً: الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول (Stand by 1) الممتدة خلال الفترة الممتدة من خلال 31 ماي 1989 إلى 30 جوان 1990

في ظل الظروف السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، أبدت حاجتها لدعم الهيئات الدولية، لذا لجأت إلى صندوق النقد الدولي وسحبت الجزء الخاص باحتياجاتها منه والذي يتم بصفة آلية، كما حصلت على الأقساط المرتفعة في إطار اتفاق التثبيت بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والتي استخدمت كلياً في 30 ماي 1989، كما استفادت من مبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت نظراً لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، وارتفاع أسعار واردتها من الحبوب من جهة ثانية<sup>1</sup>.

وقد حددت مدة هذا الاتفاق بسنة، تلتزم الجزائر بموجبه بما يلي:

- صرامة أكثر للسياسة النقدية من خلال وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي عن طريق تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض مع إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسة الائتمان والنقد الأجنبي؛
- القضاء على العجز الموازي من خلال أحداث تحول في الحساب الجاري من عجز يقدر ب 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض ب 6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991؛

<sup>1</sup> Ahmed Ben Bitour(1995) : Expose de Programme Economique et Financier, Travaux Sur Le Pas, Alger, p: 84.

- مواصلة تخفيض قيمة الدينار من أجل كشف المزايا التنافسية الحقيقية للاقتصاد، ويتم ذلك وفقا لسلة العملات الأجنبية القوية؛

- إدخال المرونة على نظام الأسعار فبعد أن كانت أسعار إدارية مخططة لتصبح أسعار تخضع لآلية السوق وذلك من أجل ضمان المنافسة في الأسواق.

يتضح لنا من خلال شروط النقد الدولي أنها مبنية على أساس إرساء قواعد اقتصاد السوق من خلال تقليص تدخل الدولة في الجانب المالي والتحكم الصارم لعرض النقود، من خلال أسعار الفائدة وسعر الصرف في الجانب النقدي.

وقد نتج عن تطبيق هذه الشروط ما يلي:<sup>1</sup>

- استمرار عجز ميزان المدفوعات والذي وصل إلى 9 مليون دولار سنة 1990، ومع استمرار تراجع احتياطات الصرف إلى 0.77 مليار دولار وهو ما يعادل أقل من شهر استيراد، وهي نتيجة أسوأ من تلك المسجلة سنة 1989؛

- تراجع مؤشر خدمة الدين/ الصادرات من 78.35 % سنة 1988 إلى 65 % سنة 1990؛

- استمرار فترة المعدلات السالبة للنمو الاقتصادي (-1.4 % سنة 1990)، كما قفزت البطالة من 9.3 % سنة 1989 إلى 17.9 % سنة 1990؛

- استمرار الأرقام السيئة لأسعار البترول 16.2 دولار في 1989 إلى 24.2 دولار سنة 1990؛

- ارتفاع معدلات التضخم من 17.9 % في 1989 إلى 25.9 % سنة 1990.

أمام هذه النتائج السلبية الكلية دفعت السلطات العمومية إلى التوقيع على اتفاق ثاني لمواصلة جهود الإصلاح.

ثانيا: الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني (Stand by 2) الممتدة خلال الفترة الممتدة من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات مما جعلها تلجأ مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي، وتم إبرام اتفاق ثاني بتاريخ 1991/06/03 مدته عشرة أشهر، تحصل الجزائر من خلاله على قرض يقدر ب 300 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط أي ما

<sup>1</sup> بختاش راضية (2015)، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2010- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، ص: 120.

يعادل 100 مليون دولار لكل قسط، وقد وزعت الأقساط على النحو التالي الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991 والثالث في ديسمبر 1991 والرابع في مارس 1992.<sup>1</sup>

وهدف هذا الاتفاق الاستعدادي الانتماني إلى:<sup>2</sup>

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛
- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛
- إصلاح النظام الجبائي؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع؛
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.

وبالرغم من تحقيق الاقتصاد الوطني وتسجيله لبعض المؤشرات الإيجابية كخفض المديونية من 28.4 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار إلى 1992، إلا أن الإقتصاد الجزائري سجل تراجعاً كبيراً بداية من سنة 1993 كإنخفاض الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية.

ثالثاً: الاتفاق الاستعدادي الانتماني الممتدة خلال الفترة الممتدة من أبريل 1994 إلى مارس 1995

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت آنذاك الإقتصاد الجزائري، والتي يمكن إعتبارها قيوداً تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتم عقد هذا الإتفاق في ظروف عسيرة جداً نتيجة التراجع الكبير عن مسارات الإصلاحات خلال سنتي 1992 و1993، وفي نهاية شهر ماي 1994، تم التوقيع على هذا الاتفاق والذي كانت مدته سنة واحدة، وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5 DTS وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 DTS، وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات، وقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق فيما يلي:<sup>3</sup>

- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال خفض عبء خدمات الدين؛
- التقليل من الكتلة النقدية، وذلك من خلال مراجعة سعر الصرف والحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية؛
- الإستمرار في عملية تحرير الإقتصاد خاصة في مجال الأسعار؛
- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات؛ العمومية وزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.

<sup>1</sup>Mourad ben achenhou (1992),Reforme Economique Dette et Démocratie, Edition Echriifa, Alger, p: 119.

<sup>2</sup>هادي الخالدي (1996)، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، ص: 116.

<sup>3</sup>هادي الخالدي، مرجع سابق، ص: 203.

إلا أن تم تسجيل جملة من النقاط السلبية والاختلالات في الاقتصاد الوطني، والمتمثلة أهمها في:

- استمرار حجم الديون الخارجية وضعف تسديدها؛
- تسجيل معدلات بطالة مرتفعة نسبيا فاقت 20%.

رابعا: اتفاق التصحيح الهيكلي خلال الفترة الممتدة من ماي 1995 إلى ماي 1998

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي، وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وبذلك تم إبرام اتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في 22 ماي 1995 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة ثلاثة سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998، وهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- تحقيق متوسط نمو 5% من PIB خارج المحروقات؛
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%؛
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم؛
- الشروع في الخصخصة؛
- تحقيق احتياطي صرف قدره ثلاثة أشهر من الواردات.

ومن خلال هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس و نادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998، بإضافة الفوائد المستحقة ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996، وتقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية المتزايدة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.<sup>2</sup>

وخلال الفترة 1995-1998 اتخذت عدة قرارات، منها ما يلي:<sup>3</sup>

- إنشاء شركات للتأمين على الصادرات من أجل تنويعها وترقيتها؛
- إنشاء بنوك خاصة برأس مال محلي أو مختلط أو عن طريق فروع لبنوك أجنبية؛

<sup>1</sup> كيرالي بغداد (2005)، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية وفي الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49628> تاريخ الاطلاع 2019/06/13، ص ص: 63-64.

<sup>2</sup> ضيف احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

<sup>3</sup> لموتي محمد (2016)، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص: 76.

- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية؛
  - حل وإعادة تنظيم والتطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها.
- وقد سجل في هذه المرحلة ارتفاع معدل البطالة وإرتفاع الفقر، حيث طال الفقر حوالي 12 مليون فرد<sup>1</sup>، مع تحقيق بعض الأهداف كالتحكم في عجز الموازنة العامة وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.
- ومع ارتفاع أسعار البترول في سنة 2001، دفع السلطات العمومية إلى وضع برنامج للاستثمار العمومي سنة 2001.

#### خامسا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (Psre) خلال الفترة 2001-2004

إن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وقدر مبلغ الغلاف 525 مليار دولار دج (7 مليار دولار أمريكي) ويعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وهدف البرنامج إلى:

- تخفيض نسبة الفقر؛
  - إنشاء مناصب الشغل؛
  - المحافظة على التوازن الجهوي ودعم المناطق الريفية؛
  - إنشاء 850 000 منصب شغل.
- بالإضافة إلى إنعاش الأنشطة الزراعية المنتجة وتعزيز الخدمات العمومية في مجال التزويد بالمياه والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية والموارد البشرية، بالإضافة إلى دعم وإصلاح المؤسسات، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-4): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

النسبة	مجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	السنة / القطاع
40.1	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني 2001، الدورة العامة العشرين، ص:

. 139

<sup>1</sup> هواري عامر و قاسم حيزية السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها (2013)، الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات"، جامعة سوق أهراس، 2013، ص: 05.

من خلال الجدول أعلاه يظهر جليا أن الغلاف المالي وزع بدرجة كبيرة في السنتين الأولى 2001 و2002 من فترة تنفيذ البرنامج من أجل تسريع وتسيير الإنفاق خلال أقرب وقت لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي في إنشاء مناصب الشغل وتحقيق معدلات نمو ايجابية.

وفي دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2004 تضمنت برنامج Psre وتوصلت إلى:<sup>1</sup>

- للبرنامج أثر متواضع على معدل النمو الاقتصادي بحيث نما الاقتصاد بعدل 01 % سنويا؛
- مناصب الشغل المنشأة بموجب هذا البرنامج مؤقتة، حيث قدرة ب 850000 (170000 سنويا) مباشر و 664000 غير مباشر؛
- تزايد الواردات بسرعة أكثر من الصادرات ما يخفض الفائض في الحساب الجاري ب 01 % من PIB خلال الفترة 2001-2005؛
- المشاريع المسطرة لم تحقق الأهداف المبرمجة كما تميزت بضعف النوعية وكذا ضعف اليد العاملة الفنية؛
- تحليل تكاليف المشاريع المبرمجة في هذا البرنامج كانت مكلفة جدا؛
- الطابع الاستعجالي جعله مختلا.

مع الإشارة أن سجل إلغاء مشاريع سواء أكانت في طور الانجاز أو في الانتظار مع ضم بعض المشاريع إلى برامج أخرى.

#### سادسا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (Pcsc) خلال الفترة 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن أسعار النفط والذي بلغ سنة 2004 38.5 دولار للبرميل.

وقد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لتنتقل تكلفة البرنامج إلى 8705 مليار دينار، أي ما مقداره 114 مليار دولار أمريكي، من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، يهدف إلى وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف

<sup>1</sup>رحماني العربي(2017)، أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص: 47.

القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيم المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية في البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية<sup>1</sup>.

الجدول رقم (4-2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

النسبة (%)	المبالغ المالية المخصصة (مليار د ج)	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
08	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص: 02.

من خلال الجدول رقم (4-2) يلاحظ تركيز برنامج دعم النمو على تحسين ظروف معيشة الناس وتطوير المنشآت الأساسية لما لهما من أهمية في تطوير الأداء الاقتصادي.

تجدر الإشارة أن أضيف برنامجين خاصين هما برنامج مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار د ج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار د ج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار د ج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار د ج بالإضافة بالتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار د ج.

وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في العديد من الانجازات<sup>2</sup>:

- دعم النشاطات الإنتاجية ( الفلاحة، الصيد والموارد المالية...);
- انجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية؛
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي؛
- النهوض بقطاع الاتصالات؛

<sup>1</sup> زكرياء مسعودي(2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور- دراسة للفترة 2000-2016- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، متاحة على الموقع الشبكي لبوابة الجزائرية للمجلات العلمية، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26158> تاريخ الاطلاع 2019/05/22، ص: 220.

<sup>2</sup> هواري عامر وقاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه؛
- استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 27400 مؤسسة في 2008).

#### سابعاً: البرنامج الخماسي 2010-2014

هو إستراتيجية مكملة مع البرامج السابقة السابقة ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق التوازن ورصدت ضمن هذا البرنامج 2010-2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار حيث تم تخصيص قيمة 1566 مليار دينار موجه للتنمية الاقتصادية و360 مليار دينار للحد من البطالة<sup>1</sup>. وقد اهتم هذا البرنامج إلى تحديث الاقتصاد والاستجابة لاحتياجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية مثلما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-4): مضمون برنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

النسبة (%)	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	القطاعات
49.5	10 122	التنمية البشرية
31.5	6 448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1 666	تحسين وتطوير الخدمة العمومية
7.7	1 566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	توفير مناصب الشغل
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	20 412	المجموع

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، بوابة الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص: 85.

واستهدف إلى:

- خدمة البحث العلمي وتطوير المعرفة؛
- إنشاء مناطق صناعية؛
- تطوير البنى التحتية وتحديث أجهزة الدولة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول (2010)، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر، ص: 38.

بالإضافة إلى استكمال المشاريع الكبرى الجارية (الطرق والسكك الحديدية) أين خصص لها 9700 مليار دج، أي 130 مليار دولار، إضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار<sup>1</sup>، كما يسعى هذا البرنامج إلى إنشاء 3 ملايين منصب شغل إلى غاية 2014 وهذا يعني توفير 600000 منصب شغل سنويا وتخفيض معدل البطالة إلى 9%<sup>2</sup>.

### ثامنا: برنامج توظيف النمو 2015-2019<sup>3</sup>

يعتبر برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 302-143 تحت عنوان صندوق تسيير العمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو 2015-2019 وتتمحور أهداف البرنامج فيما يلي:

- منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات، ترقية وعصرنة الاستثمار والفلاحة والسياحة وتوسيع النسيج الصناعي، ترقية النمو والتشغيل وتعزيز النشاطات المالية وعصرنتها؛
- تفعيل سوق الإقراض وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي وسيتم إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي وتحديد سياسة تواكب التي يتم التعامل بها على المستوى الدولي، وستعكف الحكومة على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة وهي تحقيق نسبة سنوية قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، تنوع الاقتصاد إلى جانب منظومة بنكية فعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق؛
- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة؛

و ترافق هذا البرنامج مع الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول على أدنى مستوياته، حيث بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات في إطار ترشيد النفقات العامة ضمن قانون المالية 2017 و 2018، ومنه تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 2016/12/31 وفتح حساب بإسم برنامج

<sup>1</sup>Smail Benamara,(2010) Les Perspectives Offertes Par Le Marche Algérie Grace Au Plan Quinquinal 2010-2014 Forum Economique Sur Le Conseil De Coopération du Golf et La Maghreb, Montréal , Quebec, p: 08.

<sup>2</sup> عبد الرحمان تومي(2011)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دارالخلدونية، الجزائر، ص: 319 .

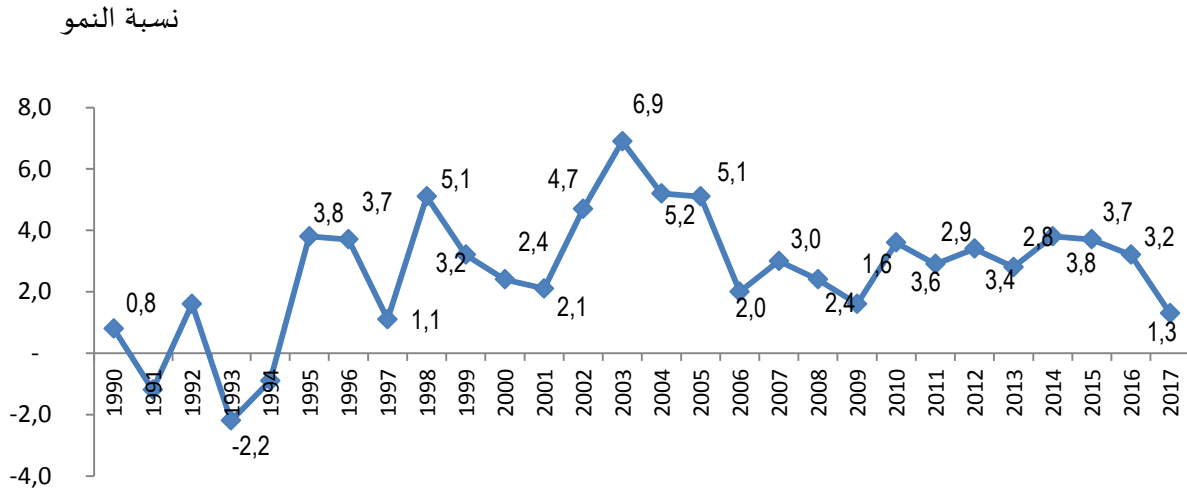
<sup>3</sup> بن عزة إكرام، بلدغم فتحي(2018)، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي ، عرض وتحليل تجربة الجزائر 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، عدد 07، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96211> تاريخ الاطلاع 2019/05/27 ص: 220.

الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج<sup>1</sup>، مع تجميد الكثير من المشاريع التي لم تنطلق بعد إلا المشاريع التي تكتسي طابع الأولوية.

#### المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

تقوم السياسات الاقتصادية بوضع استراتيجيات وقواعد لتحقيق الأهداف المسطرة، ويمثل النمو الاقتصادي هدفا أساسيا كونه عامل استقرار للاقتصاد وأحد المؤشرات الدالة على التطور الاقتصادي. ولقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى وتطور الاقتصاد الجزائري من اقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (4-1): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي

من خلال الشكل رقم (4-1) يظهر جليا تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ولتسهيل دراسة ذلك قمنا بتقسيم تطور معدلات النمو الاقتصادي إلى عدة فترات.

#### 1- النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994:

تراوحت معدلات النمو خلال هذه الفترة بين الزيادة والتناقص، فنجد معدلات موجبة للسنتين 1990-1992 ومعدلات سالبة للسنوات 1991-1993 و1994، ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضعية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات نظرا لتراجع أسعار البترول نتيجة أزمة 1986 والظروف الأمنية

<sup>1</sup>المرسوم التنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الموافق ل 17 يناير 2017، المحدد لكيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد 3، المادة 3، ص: 04.

أنداك، كون الجزائر تعتمد في نمو اقتصادها على قطاع المحروقات، ما أنجر عنه ارتفاع في نسب البطالة والتضخم والمديونية.

كل ذلك دفع بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، وبالرغم من حصولها على الدعم في الاستعدادين الاتمانيين الأول في سنة 1989 والثاني سنة 1991، بقي أداء النمو الاقتصادي ضعيف، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار السياسي لتلك الفترة (العشرية السوداء)، عدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، عدم توافد الاستثمارات الأجنبية للجزائر.... الخ.

## 2- النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2000:

بتطبيق الإصلاحات الفعلية والمتمثلة في برنامج سنة 1994، وكذا تعديل سنتي 1995-1998 واللدان جاء لتصحيح ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين 1995 و1996 لتسجيلهما نسبي نمو بمعدل 3.8% و3.7% على التوالي، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلا، حيث انخفض في سنة 1997 إلى 1.1% وعاود الارتفاع من جديد سنة 1998 محققا أعلى نسبة له بنسبة 5.1%، ثم عاود الانخفاض مجددا سنتي 1999 و2000 إلى مستوى 3.2% و2.4%.

ويمكن تلخيص أهم العوامل الخارجية التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج إلى:<sup>1</sup>

- عملية إعادة الجدولة وما نتج عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية؛
- التحسن في كمية إنتاج البترول وأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث تجاوزت حصة الجزائر 800 ألف برميل يوميا سنة 1996، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية معتبرة؛
- الظروف المناخية السائدة آنذاك سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه النسبة من 15% سنة 1995 إلى 21.3% سنة 1996.

<sup>1</sup> ملك محمد، يوسف بركان(2016)، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السابعمئة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40312> تاريخ الاطلاع 2019/05/27، ص: 265.

### 3- النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009:

شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا منذ النصف الثاني من سنة 1999 أدت إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة، وبالتالي إرتفاع إحتياطي الصرف ما جعل الجزائر تنتهج سياسية اقتصادية جديدة أساسها الإنفاق العام التوسعي وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث حملت برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 انعراجا اقتصاديا كبيرا من خلال دعمها العديد من الإصلاحات كالاهتمام بقطاع الزراعة من خلال تقديم الدعم، القطاع الصناعي، تقديم تحفيزات لجلب الاستثمارات الأجنبية ... الخ.

وشهدت معدلات النمو للسنتين 2002 و 2003 على التوالي 4.7% و 6.9%، وبقيت ثابتة تقريبا للسنوات 2004 بنسبة 5.2% ولسنة 2005 نسبة 5.1%، أما في سنة 2006 عرفت معدلات النمو الاقتصادي تدهورا وتراجعا شديدا لتبلغ نسبة 2% بسبب التدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في الدول الأوروبية، ليسجل تحسنا في سنة 2007 بنسبة 3% ثم سجل تراجعا لسنتي 2008 و2009 بسبب التراجع الحاد لأسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2008.

### 4- النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017:

لقد تحسن النمو الاقتصادي بنسبة طفيفة سنة 2010 بنسبة 3.6%، إلا انه تباطأ سنة 2011 بسبب الركود الاقتصادي في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارات العمومية<sup>1</sup>، بعدها تحسن في سنة 2012، ليراجع التباطؤ سنة 2013.

ويمكن القول أن خلال هذه المرحلة سجلت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا يمكن إرجاعه إلى تراجع الطلب العالمي على البترول الخام وانهبأر أسعار البترول لسنة 2014، وبالرغم من تحقيق القطاعات الأخرى لقطاع المحروقات نموا ايجابيا إلا أنها لم تستطع وتعويض قطاع المحروقات.

مما سبق وللنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لا بد من الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المحروقات كالقطاع الزراعي، السياحي لتفادي أزمات قطاع المحروقات.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012، ص: 29.

### المطلب الثالث: عوائق النمو الاقتصادي في الجزائر

يعترض النمو الاقتصادي العديد من العوائق تجعله دون المستوى المطلوب، يمكن حصرها في<sup>1</sup>:

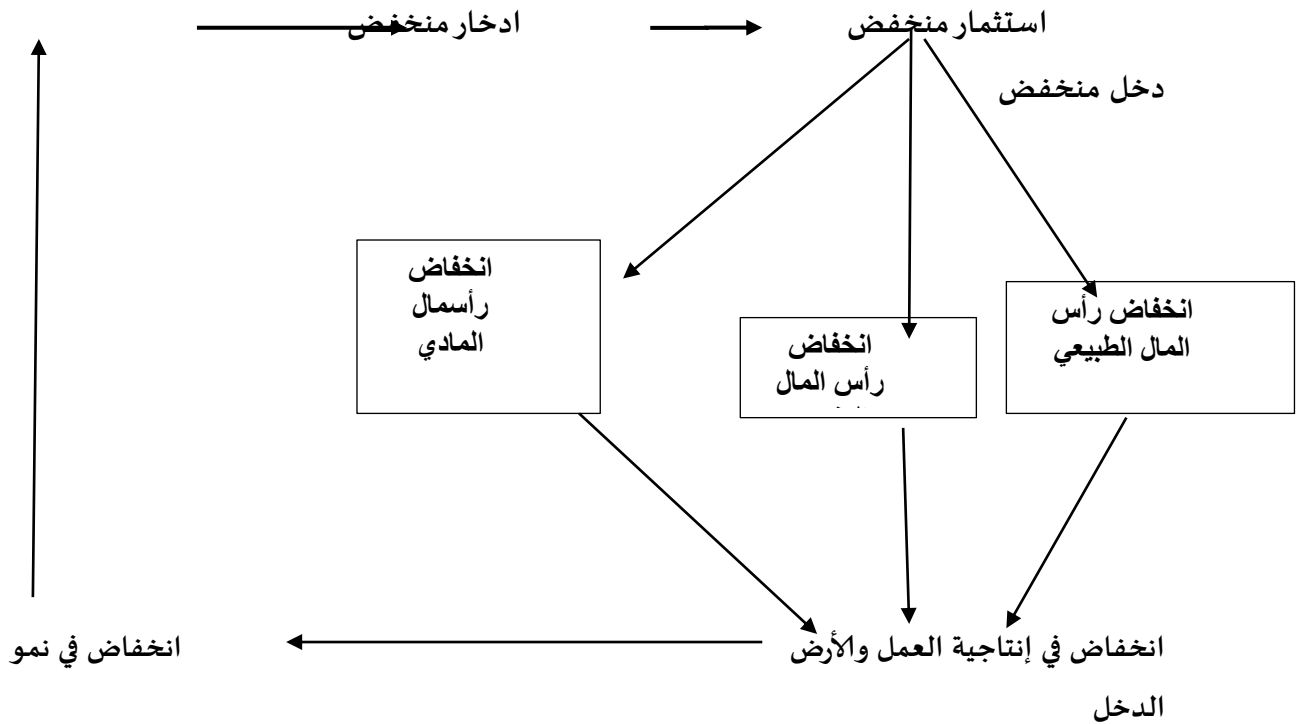
- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية (معظمها بسبب هجرة الأدمغة):
- سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها:
- نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأسمالي والتكنولوجي:
- غياب أو ضعف الأسواق المالية:
- ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية:
- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي:
- عدم المساواة في توزيع الدخل.

بالإضافة إلى:

#### 1- الحلقة المفرغة للفقير:

يؤدي انخفاض الإنتاجية إلى انخفاض الدخل الفردي، الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، الادخار، الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاجية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): حلقة الفقر



<sup>1</sup> طوايبية أحمد (2009)، تطبيقات الاقتصاد وأثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 49.

ولكسر هذه الحلقة والتغلب على أثارها السلبية لابد من التدخل الحكومي من خلال التمويل الخارجي عن طريق طلب القروض من الدول المتقدمة أو من الهيئات الدولية كالبنك الدولي، مع الإشارة أن رأس المال لا يكفي وحده لتحقيق النمو الاقتصادي ما لم يعتمد على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.

## 2- الفساد:

أظهر التقرير لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة 2015، أن الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من مجموع 168 دولة محل دراسة عبر العالم، وقد أكسب الترتيب الحالي للجزائر 12 مرتبة مقارنة بتصنيف سنة 2014، والذي نالت من خلاله المرتبة 100 من مجموع 175 دولة محل دراسة في مؤشر تفشي الفساد بدول العالم، وتحصلت الجزائر في الدراسة على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر ب36 متقاسمة مع المغرب ومصر.

حيث أثبتت العديد من الدراسات الحديثة عن وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، كون الفساد يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة للدولة خدمة للمصالح الخاصة ويثبط الاستثمار الأجنبي، ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة.

## 3- الاستقرار السياسي:

لابد من وجود استقرار سياسي في الدولة من أجل خلق جو ملائم للتنمية، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

## 4- العقبات الاجتماعية:

وتكمن في:<sup>1</sup>

- الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات، الأمر الذي ينتج عنه ضغوطات متزايدة على مواردها المالية التي تتصف بالمحدودية فينتج عنه اتساع فجوة التمويل؛
- ضعف مستوى التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والجهل الاقتصادي الذي يرتكز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي؛

<sup>1</sup> سامي زعباط (2018)، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وأليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، عدد خاص، المجلد رقم 2، متاحة على الموقع الشبكي <http://193.194.69.164/revue/index.php/Namaa/article/view/584/529> تاريخ الاطلاع 2019/06/29، ص: 263.

- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي؛
- عدم عدالة توزيع الدخل الوطني.

### المبحث الثاني: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد أمرا ضروريا في أي مجتمع من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن بين تلك الأهداف الاقتصادية نجد النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم النظريات التي ربطت بين الجباية والنمو الاقتصادي .

### المطلب الأول: نماذج الكينزيين المحدثين للجباية كمتغير محفزة للنمو المتوازن

من بين النماذج التي تتضمنها هذه النظرية نجد:

#### 1- نموذج سميث ووايت White And Smith:

ترتكز نظرية White And Smith أساسا على نظرية هارود Harrod والذي يعتبر بأنه يمكن تحقيق نمو التوازن حالة التشغيل الكامل في حالة ما إذا كان المعدل الفعلي للنمو Le Taux de Croissance Effectif، أي معدل النمو الذي ينتج عن الطلب الفعلي مساويا لمعدل النمو المرغوب من طرف المقاولين، والضامن للتوازن في سوق المنتجات وفي سوق رأس المال.<sup>1</sup>

حيث إهتم وايت أساسا بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي للنمو والمعدل الضروري، بمعنى الاتوازنات التي يمكنها الظهور في المدى القصير، أما إشكالية سميث فهي قريبة جدا من إشكالية وايت، غير أن نموذجها كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية (سياسة الانفاق العام والسياسة الجبائية)، إذن هدف سميث إلى دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين مايسميه متطلبات أو ضروريات النمو، وعليه اعتبر أن دور الجباية مهم ولكنه جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة (السياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والسياسة النقدية).<sup>2</sup>

#### 2- نموذج K.K.Kurihara:

<sup>1</sup>بوجردة سهيلة(2001)، الجباية والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص:4.

<sup>2</sup>بختاش راضية(2006)، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية وقياسية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص:46.

يترك مشكل تعادل النمو والطلب الفعلي ومعدل القدرة الإنتاجية، ويفترض في المدى الطويل بأن الطلب والعرض ينموان بنفس المعدل المضمون والذي يسميه بمعدل القدرة الكاملة، و يعمل KURIHARA على توضيح أن الاقتصاد يؤول إلى التباعد بصفة متزامنة لمجال النمو المتوازن في حالة التشغيل الكامل لأنه ليس هناك أي تقنية تضمن بأن يكون مساواة بين معدل نمو التشغيل الكامل للقدرة الكاملة ومعدل النمو التشغيل الكامل لقوة العمل<sup>1</sup>، وهنا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجبائية على الخصوص والمتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الأجل أو ضمن مجال ركود مزمن.

وقد أعطى معدل النمو الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح القدرة الكاملة (والذي يكون من المفروض يساوي معدل النمو الفعلي) بالعلاقة التالية:

$$P_c = \frac{s + (ty - f - g)}{V}$$

حيث:

$S$  الميل للادخار من طرف القطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني؛

$ty$  معدل الضغط الجبائي؛

$f$  ميل الدولة لمنح التحويلات؛

$g$  ميل الدولة إلى شراء سلع وخدمات غير إنتاجية؛

$V$  المعامل الحدي والمتوسط رأس المال؛

$(ty - f - g)$  يمثل ميل القطاع الخاص للادخار.

وعليه فإن أثر الميزانية المتوازنة للدولة على معدل نمو القدرة الكاملة هو أثر حيادي لان الادخار الحكومي معدم بالنسبة ل KURIHARA، وارتفاع معدل الضغط الجبائي والمعوض بارتفاع في  $(f + g)$  يجعل معدل نمو القدرة الكاملة  $P_c$  غير متغيرة، ما يميزه عن نموذج وايت وسميث.

ومن المهم الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكينزيين المحدثين للنمو الاقتصادي فإن التوازن هو توازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وعندما يحيد الاقتصاد قليلا من مجال النمو المتوازن فإن النتيجة سوف نكون أمام تضخم مزمن أو ارتفاع مستمر في ظاهرة البطالة، أو في بعض الأحيان تحدث الظاهرتين معا وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي، وهي عبارة عن الظاهرة التي يتزامن فيها وجود التضخم

<sup>1</sup>Kuruahara,k,k(1959), The keynesian Theory Of Economic Development, Columbia,University Press,New York ,p: 153.

أي الارتفاع المستمر في الأسعار مع ظاهرة البطالة، وهي الظاهرة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا للاقتصاديين لتغييرها من جهة وعلاجها من جهة أخرى.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغير محفزة لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل

حسب النيوكلاسيك فان معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معلمات السياسة الاقتصادية والجبائية خصوصا، أي أن هذه الأخيرة لا يمكنها بأي حال من الأحوال التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساسا بالعوامل الطبيعية، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الاقتصادية، والجبائية يتم استخدامها من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو.<sup>2</sup>

إن إدخال الجباية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى الالتحاق بمجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي.

من بين تلك النماذج نجد:

#### 1- نموذج J.Cornwall:

هذا النموذج حاول إثبات أنه في ظل نموذج كينزي حيث التشغيل الكامل هو أمر مضمون بفضل السياسة الاقتصادية المنتهجة، من خلال تعويض الميكانيزمات التقليدية لمرونة السعر لميكانيزم السياسة الجبائية والميزانية.

ويعتمد J.CORNWALL على ثلاثة سياسات بديلة للوصول دائما للتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج:<sup>3</sup>

- سياسة النمو عبر الإنفاق العمومي: مستوى الإنفاق العمومي هو متغير متحكم فيه في حين مستوى الضرائب محددة بالوسيط نسبة الضغط الجبائي المفروض ثابت.
- سياسة النمو عبر الجباية: مستوى الضرائب هي متغيرة متحكم فيها في حين نفقات الدولة محددة بوسيط ميل الإنفاق المفروض ثابت.
- سياسة النمو عبر التوازن الميزاني: مستوى النفقات العمومية والضرائب هما متغيرين متحكم فيهما ويمكن تكيفهما على الدوام للتشغيل الكامل ولكن مع إدخال قيد توازن الميزانية.

<sup>1</sup> بن عاتق حنان(2014)، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، ص: 249 .

<sup>2</sup> بن عاتق حنان(2013)، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية-، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، متاحة على الموقع الشبكي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23476> تاريخ الاطلاع 2019/03/06 ص: 493.

<sup>3</sup> بوجرادة سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.

يمكن القول أنه حسب J.CORNOWALL أنه عندما تمارس الدول سياسة الميزانية المرنة، بمعنى أن تعمل على تغيير معدل الإنفاق العام بهدف ضمان مستوى العمالة الكامل، وبالمقابل يبقى معدل الضغط الجبائي ثابتا، يجب عليها من أجل الوصول إلى مجال النمو، حيث تكون المخرجات ذات كفاءة رأسمالية مرتفعة، إذ تحدد وتثبت منذ البداية معدل ضغط جبائي مرتفع، هذه الوضعية ستؤدي إلى عجز وفائض ميزاني دائم، إلا أنها في كلا الحالتين سوف يكونان ضعيفين وعلى العكس من ذلك إذا أرادت الدولة ممارسة سياسة جبائية مرتفعة بتغيير معدل الإنفاق العام يجب تثبيته، ويجب عليها السعي منذ البداية لمعدل إنفاقي مرتفع إذا أرادت قيادة الاقتصاد إلى مجال حيث تكون المخرجات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، هذه الوضعية سوف تؤدي إلى فائض أو عجز ميزاني ولكنها سوف يكونان ضعيفان نسبيا.<sup>1</sup>

## 2- نموذج K.Sato:

لتحليل أثر الجباية في المدى الطويل في إطار نماذج النيوكلاسيك، قام K.SATO بإدخال خمسة أنواع للضرائب وهي ضريبة على الاستهلاك، رسم على القيمة المضافة، ضريبة على الأرباح، الضريبة على الأجور والضريبة على التروة.

أما فرضيات النموذج فهي نفس فرضيات الفكر النيوكلاسيكي، وهي:<sup>2</sup>

- دالة الإنتاج هي من نوع دالة كوب-دوقلاس ذات مردودية ثابتة؛
- الاقتصاد ينتج سلعة واحدة متجانسة والموجهة للاستهلاك أو الاستثمار؛
- الاستثمار يتحدد بواسطة الادخار المتاح (يستبعد كل اختلال في التوازن في المدى القصير)؛
- قيد ميزانية الدولة في حالة توازن؛
- النفقات العمومية هي بالأخص نفقات على الاستهلاك؛
- كل المؤسسات توزع أرباحها على شكل أسهم؛
- المستوى العام للأسعار ثابت، الظواهر النقدية مستبعدة؛
- الاقتصاد هو اقتصاد مغلق.

وقد توصل K.SATO إلى:<sup>3</sup>

- الضريبة على الاستهلاك والضريبة على المداخيل الأجرية هما الشكلين الأمثلية للضرائب؛

<sup>1</sup> بن عاتق حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

<sup>2</sup> بوجرادة سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

<sup>3</sup> بختاش راضية (2006)، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية وقياسية-حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 85.

- الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لديهما فعالية محدودة كونهما الشكل الأمثل للضرائب فقط عندما يكون الهدف المراد الوصول إليه هو تعظيم الحصة النسبية للثروة التي تعود لصالح العمال؛
- الرسم على القيمة المضافة هو الشكل الوحيد للضرائب الذي يجب تفاديه تماما لأنه لا تسمح لنا بتعظيم أي خاصية من خصائص مجال النمو المتوازن SATO.

### المطلب الثالث: نموذج Percebois

يعتبر نموذج Percebois دمج بين النموذج ذو الاتجاه الكينزي المحدث من طرف سميث ووايت و smith مع بعض جوانب نموذج النيوكلاسيك k.Sato. وإعتمد نموذج Percebois على عدة فرضيات، أهمها:<sup>1</sup>  
-الاقتصاد هو اقتصاد مغلق مقسم إلى فئتين اجتماعيتين هما: الرأسماليين والعمال أين سلوكهما مختلف من جانب دالة الادخار.

- الرأسماليون يتحصلون على الأرباح من خلال حيازتهم على جزء من رأس المال المتاح، بينما العمال يمتلكون الأجور والأرباح معا كونهم حائزون أيضا على جزء من رأس المال؛
- هيكل توزيع الثروة يعتبر متغير خارجي بالإضافة أنه فرض ثابت؛
- هيكل التوزيع الوظيفي للدخل بين الأجر والربح يعتبر كذلك ثابت؛
- النسبة بين قوة توزيع الثروة والدخل تفترض أنها ليست تابعة بشكل مباشر للمتغير الجبائي؛
- الدولة تتدخل عن طريق اقتطاع الموارد على شكل ضرائب وتنفقها بالكامل على شكل مشتريات من السلع الاستهلاكية.

وقد توصل Percebois من خلال نموذجه إلى النتائج التالية:<sup>2</sup>

- التغيير في الضغط الجبائي يؤدي بصفة عامة إلى تغيير في الاتجاه المعاكس لقيمة توازن أهم المجمعات عندما تكون ميزانية الدولة غير خاضعة لقيود التوازن الدائم؛
- كل زيادة في ميزانية متوازنة لها أثر تضخمي وبالتالي يمكن للدولة التحكم في مختلف معدلات الضريبة حتى يتماشى نمو الطلب مع تلك المتوقعة للعرض؛
- تأثير الجباية على قيمة التوازن لأهم خصائص الاقتصاد تكون مختلفة حسب شكل الضريبة وهذا راجع إلى مختلف الفرضيات الضريبية الموضوعة؛

<sup>1</sup> بوجرادة سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

<sup>2</sup> بوجرادة سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

- قيمة مضاعف الميزانية في حالة توازن متغيرة حسب طريقة اقتطاع الضريبة، وأن فقط الرسم على القيمة المضافة يبدو أنه يؤدي إلى أثر مضاعف قريب من الواحد.

المبحث الثالث: قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2017

المطلب الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

للوصول إلى نتائج تعكس الصورة المنطقية لسلوك العلاقة الاقتصادية، لابد من تحديد طرق التقدير والاختبارات المستعملة التي سيتم من خلالها معالجة البيانات المتوفرة محل الدراسة.

وفي هذا الإطار سنتناول أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

أولاً: السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوجودي

1- السلاسل الزمنية:

1-1 تعريف السلسلة الزمنية:

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تعريفها على أنها "مجموعة من المشاهدات لظاهرة ما في أوقات محددة، وفي المعتاد على فترات متساوية، أو بمعنى آخر، عبارة عن قيم أو مقادير هذه الظاهرة في سلسلة تواريخ متتابعة مثل أشهر أيام أو سنين، وفي العادة تكون الفترات بين التواريخ المتتالية متساوية".<sup>1</sup>

كما تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات لمتغير واحد أو أكثر خلال الزمن، منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري، أسبوعي، يومي،<sup>2</sup> ومؤشرة بالدليل  $t$  والذي يعود إلى مجموعة دلالية  $T$ ، ويرمز لها عادة بـ  $\{t \in (T), (t)Y\}$  وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن والآخر متغير الإجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، ويمكن التعبير عنها رياضياً  $f = Y(t)$ .

أما إذا كانت هناك عوامل توضيحية أخرى إلى جانب متغير الزمن مؤثر في الظاهرة المدروسة  $Y$ ، فإننا

نستخدم العلاقة الرياضية التالية:  $Y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_k)$

ويمكن التعبير عنها (قيمة الظاهرة المدروسة) والآخر متغير الاستجابة وهو (الزمن).

<sup>1</sup> شفيق العتوم، فتحي العاروري (1995)، الأساليب الإحصائية، ج1، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 295.

<sup>2</sup> خالد محمد السواي (2015)، مدخل إلى القياس الاقتصادي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، ص: 33.

## 2-1 مركبات السلسلة الزمنية:

يقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، من أجل معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات والتنبؤات الضرورية المتمثلة في:<sup>1</sup>

### - مركبة الاتجاه العام:

ويرمز لها بالرمز T إذ يعبر عن مدى تطور (إيجابا أو سلبا) متغير ما عبر الزمن، والذي يكون واضحا في الفترات الطويلة مقارنة بالفترات القصيرة، وتكون هذه المركبة عادة على شكل خط مستقيم، ويعبر عنها إحصائيا بالعلاقة  $X_t = a + bt$ :

### - مركبة الفصلية أو الموسمية:

تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم عادة بطريقة منتظمة، حيث تبين تغير الظاهرة المدروسة في المدى القصير (خلال سنة) ويرمز لها بالرمز S.

### - المركبة الدورية أو مركبة الدورات الاقتصادية:

تبين هذه المركبة أثر تطور النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل، حيث تتناسب مراحل هذه المركبة مع مراحل الدورة الاقتصادية (ركود، انتعاش، رواج، كساد)، وهي تتكرر باستمرار عبر الزمن، ويتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، ويرمز لها بالرمز C.

### - المركبة العشوائية:

ويرمز لها بالرمز a وتعبر عن التغيرات والتذبذبات التي يصعب التحكم فيها وضبطها، وهي ناتجة عن عوامل غير منتظمة ولا علاقة لها بعنصر الزمن.

## 3-1 دراسة استقرار السلسلة الزمنية:

عند بناء السلسلة الزمنية، قبل إستخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، كون شرط أساسي لصحة أي تحليل أو تقدير وأي توقع، وأن قبل دراسة وتحليل السلوك الدوري لأي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل غير مستقرة، أي ذات اتجاه.

<sup>1</sup> جيلالي جيلاطو (2009)، الإحصاء التطبيقي، دارالخلدونية، الجزائر، ص: 144.

وتجدر الإشارة أن في الواقع العملي والتطبيقي غالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة، وقد ن فشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة الاتجاه العام، لذا لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها.<sup>1</sup>

ويشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة الخاصة بمكان معين، سواء أكان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

كما تجدر الإشارة إلا أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.

وهناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية منها طريقة الرسم Graphical analysis ودالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function And Correlogram بالإضافة إلى اختبار جذر الوحدة Unit Root Test الذي يمكن إجرائه بعدة أساليب، وأهمها اختبارات ديكي-فولر Dickey Fuller البسيط والموسع، واختبار فيليب-بيرون Phillips Perron، واختبار (KPSS) فهي الأكثر شيوعا واستخداما لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. وتكون سلسلة زمنية ما مستقرة إذا تحقق:<sup>2</sup>

- تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

- ثبات التباين عبر الزمن:  $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$

$$\text{var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي الفرق بين فترتين زمنييتين.

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، ص: 177.

<sup>2</sup> محمد شيخي (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 200-201.

## 2- اختبارات جذر الوحدوي:

لا تمكن اختبارات جذر الوحدوي Unit Root Test من الكشف فقط عن وجود عدم الاستقرار، ولكن تحديد ما هو غير مستقر (عملية TS أو DS) وبالتالي تقدم طريقة مثلى لجعل السلسلة مستقرة، وسيتم التطرق إلى اختبار "ديكي - فولر" (DF) البسيط- DF Dickey-Fuller- tests de - فولر"المطور (ADF) - (ADF) "Les tests de Dickey et Fuller Augmentés" حيث:<sup>1</sup>

### 1- اختبار "ديكي - فولر" (DF) البسيط:

يسمح اختبار "ديكي - فولر" (DF) البسيط بإعطاء دليل على خاصية الاستقرار أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك من خلال تحديد الاتجاه القطعي التحديدي أو العشوائي.

وتوفر النماذج قاعدة لبناء ثلاثة اختبارات ذات مبدأ بسيط وهو الفرضية  $\phi_1 = 1$ :  $H_0$ ، والتي تعني في حالة ثبوت صحتها أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

وهذه النماذج توضح كما يلي:

$$x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول: دون ثابت ودون اتجاه}$$

$$x_t = \phi_1 x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني: مع ثابت ودون اتجاه}$$

$$x_t = \phi_1 x_{t-1} + b t + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث: مع ثابت و اتجاه}$$

وإذا ما تم التأكد من صحة الفرضية  $H_0$ ، فإن السلسلة الزمنية  $x_t$  غير مستقرة بغض النظر عن النموذج المختار.

وفي النموذج الثالث في حالة قبول  $H_1$ ،  $\phi_1 > 1$ ، وكان المعامل  $b$  يختلف عن الصفر بشكل كبير، حينئذ فإن النموذج هو نموذج الاتجاه القطعي التحديدي عملية TS، يمكن جعل السلسلة الزمنية مستقرة من خلال حساب البواقي بالمقارنة مع الاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

وقد إختار المؤلفون اختبار القيمة  $(\phi_1 - 1)$  بدلا من لأسباب إحصائية بحثة، والتي لا تؤثر على الاختبار.

في الواقع  $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$  تكتب أيضا

$$x_t - x_{t-1} = \phi_1 x_{t-1} - x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = (\phi_1 - 1) x_{t-1} + \varepsilon_t$$

<sup>1</sup>Régis Bourbonnais(2015), Econometrie, Cours et Exercice Corrigees-Dunod 9 EmeEdition, France, pp: 249-250.

وبالتالي هذا يكافئ بقاء اختبار الفرضية  $H_0: \phi_1 = 1$  أو  $\phi_1 = 0$  وتكون المبادئ العامة للاختبار على النحو التالي:

من خلال إجراء الاختبار بواسطة طريقة المربعات الصغرى تسجل المعلمة  $\phi_1$  على أنها  $\hat{\phi}_1$  من أجل النماذج من أجل النماذج الأول، الثاني والثالث. ويقدم تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى  $\hat{\phi}_1$  والتي تكون منظاراً لإحصائية ستودنت (نسبة للانحراف المعياري للمعامل). إذا كانت  $t\hat{\phi}_1 \geq t_{\text{tabulé}}$  (أكبر من الجدولة)، نقبل بالفرضية  $H_0$ ، أي وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن النموذج غير مستقر.

## 2- اختبار "ديكي - فوللر" المطور (ADF):

دعا اختبار "ديكي - فوللر" المطور (ADF، 1981) إلى الأخذ بعين الاعتبار لفرضية البديلة  $|\phi_1| > 1$ ، من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج التالية:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الرابع: دون ثابت ودون اتجاه}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الخامس: مع ثابت ودون اتجاه}$$

$$\Delta \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t x_t = \quad \text{النموذج السادس: مع ثابت واتجاه}$$

يجرى الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق، غير أن الجداول الإحصائية مختلفة، ويمكن تحديد القيمة  $p$  من خلال معيار Akaike أو معيار Schwarz، وبعد ذلك، انطلاقاً من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة  $p$ ، يتم تقدير نموذج  $p-1$  فترة تأخير، إضافة إلى  $p-2$  إلى غاية أن يكون معامل  $p$  معنوياً.

## ثانياً: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration)

يتم إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك للتحقق من علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، ويستخدم في ذلك اختبار F-TEST، ويعتبر تحليل التكامل المشترك إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلاً عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار.

وبعبارة أخرى إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع

بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، ويعد التكامل المشترك هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)<sup>1</sup>.

يتم إجراء اختبار الحدود The Bound Testing Approach للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير.

وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في:

$\mu_t = Y_t - b - aX_t$ ، وفقا لهذا المنطق، فإن النظام يكون في وضع توازن عندما:  $\mu_t = 0$ ، ويكون في وضع عدم التوازن عندما:  $\mu_t \neq 0$  وتجدر الإشارة إلى أنه عند وجود سلسلتين زمنيتين  $(X_t, Y_t)$ ، نقول عن هاتين السلسلتين بينهما تكامل مشترك إذا تم التحقق من شرطين:

- إذا تضمنت اتجاهها عشوائيا من نفس رتبة التكامل  $d$ ;
- وتوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل.

وتتضمن اختبارات التكامل المشترك ما يلي:

#### 1- اختبار Engle et Granger 1987 والذي يمر على مرحلتين:

1-1 اختبار درجة التكامل بين المتغيريين، بأن يكونا متكاملتين من نفس الدرجة، وإذا لم يتحقق الشرط فهذا لا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

2-1 تقدير العلاقة طويلة المدى، فإذا كان الشرط الضروري محققا، عندئذ ينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى  $Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$  بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة حيث:  $\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{\alpha}_1 X_t - \hat{\alpha}_0$ .

#### 2- اختبار Johansen 1988 و Johansen Et Juselius 1990:

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح JOHANSEM, 1988 اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها من خلال القيام بخطوتين هما:

الخطوة الأولى: حساب إثنين من البواقي من خلال تنفيذ انحدارين:

الانحدار الأول:

$$\Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \mu_t$$

<sup>1</sup> علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

الانحدار الثاني:

$$Y_{t-1} = \tilde{A}_0 + \tilde{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \tilde{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \tilde{A}_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} y1, t \\ y2, t \\ \dots \\ \dots \\ yk, t \end{bmatrix}$$

حيث  $\mu_t$  و  $v_t$  هي مصفوفة البواقي ذات بعد  $k(k,n)$ , هو عدد المتغيرات و  $n$  هو عدد المشاهدات.

• الخطوة الثانية:

حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية، وذلك من خلال حساب أربعة مصفوفة للتباين المشترك ذات البعد  $(k,k)$  انطلاقا من البواقي  $\mu_t$  و  $v_t$

$$\hat{\Sigma}_{\mu\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t \mu_t' \quad \hat{\Sigma}_{\mu v} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{v v} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{v \mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t \mu_t'$$

ومن ثم يتم استخراج القيم الذاتية للمصفوفة ذات البعد  $(k,k)$ ، والتي يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$M = \hat{\Sigma}_{\mu\mu} \hat{\Sigma}_{v v} \hat{\Sigma}_{\mu v} \hat{\Sigma}_{v \mu}$$

كما يتم إجراء اختبارين، وهما:

- اختبار الأثر  $\lambda_{Trace}$  Test Trace

انطلاقا من القيم الذاتية السابقة، يتم حساب الإحصائية:  $\lambda_{Trace} = n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$

مع  $n$  عدد المشاهدات؛

$\lambda_i$  القيمة الذاتية رقم للمصفوفة؛

$i^{ème}$  عدد المتغيرات؛

$r$  رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانون احتمال مشابه ل  $X^2$  مجدولا بمساعدة عملية محاكاة مقدمة من طرف

Johansen et Juselius 1990.

ويعمل اختبار Johansen من خلال استبعاد الفرضيات البديلة:

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي 0 ( $r = 0$ )، أي  $r = 0$  ضد  $r > 0: H_1$ ، إذا تم رفض  $H_0$ ، يتم المرور إلى الاختبار الموالي) إذا كانت  $\lambda_{Trace}$  أكبر تماما من القيمة الحرجة المقروءة في الجدول، يتم رفض  $H_0$ ؛
- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي 1 ( $r = 1$ )، أي  $r = 1$  ضد  $r > 1: H_1$ ، إذا تم رفض  $H_0$  يتم المرور إلى الاختبار الموالي؛

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي 2 ( $r = 2$ )، أي  $r = 1$  ضد  $r > 2: H_1$ ، إذا تم رفض  $H_0$  يتم المرور إلى الاختبار الموالي، الخ..

إذا، بعد رفض الفرضيات المختلفة  $H_0$  في نهاية الإجراء، وتم اختبار الفرضية  $k r = -1$  ضد الفرضية  $k r$   $H_1 =$  وتم رفض  $H_0$ ، وهكذا فإن رتبة المصفوفة  $k r =$  ولا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار جميع المتغيرات من الرتبة 0 أي  $I(0)$ .

- اختبار القيمة الذاتية العظمى: ( $\lambda_{max}$ ) ويعطى من خلال الإحصائية

$$\lambda_{max} = -n \log(1 - \lambda_{r+1}), r = 0, 1, 2, \dots$$

ويتم إجراء الاختبار بنفس الطريقة التسلسلية المقدمة من خلال استبعاد الفرضية البديلة، وفي حالة تعارض الاختبارين (القيمة الذاتية والأثر)، يتم تفضيل اختبار الأثر.

ومن خلال عرض اختبارات التكامل المشترك، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، ما يحد من استخدام هذه الاختبارات.

لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

المطلب الثاني: مزايا استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL في الدراسات التطبيقية

يتميز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) مقارنة بغيره من أساليب التكامل المشترك التقليدية، بالعديد من الخصائص ويقدم جملة من المزايا والمنافع للباحثين، أهمها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمير حمدة (2019)، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر-دراسة قياسية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص: 157-158.

خلافاً لغيرها من تقنيات التكامل المشتركة التقليدية، فإن منهجية (ARDL) لا تتطلب الافتراض التقييدي بأن تكون السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، إذ يمكن تطبيق هذه المنهجية بصرف النظر عن ما إذا كانت المتغيرات متكاملة عند مستوياتها  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط الاثنين، ويشترط أن لا تكون هناك متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية  $I(2)$  أو رتبة أعلى؛

- في حين أن تقنيات التكامل المشترك الأخرى حساسة لحجم العينة، فإن اختبار ARDL منهجية أكثر قوة نسبياً في العينات الصغيرة والمحدودة، وتعطي نتائج أفضل في الدراسات التي تستخدم ما بين 30 إلى 80 مشاهدة؛
- أساليب التكامل المشترك التقليدية تعمل على تقدير العلاقة في كل من المدى القصير وال المدى الطويل في سياق نظام أو مجموعة من المعادلات، فإن منهجية ARDL تمكن من تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، فهي تستند إلى إطار المعادلة الواحدة، مما يسهل التطبيق والتفسير؛
- يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال أخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد  $(p+1)^k$  من الإنحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث  $p$  هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و  $k$  عدد المتغيرات الداخلة في النموذج، يتم تحديد نموذج على أساس معايير مختلفة مثل SBC، AIC، RBC و HQC؛
- عادة ما تواجه أساليب التكامل المشتركة التقليدية مشكلة النمو الداخلي، في حين أنه ضمن منهجية ARDL يمكن التمييز بين المتغيرات التابعة والتفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تنشأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي، وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة؛
- نموذج ARDL يمكن من تقدير علاقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بمجرد تحديد ترتيب تأخر النموذج، ويمكن أيضاً من تمثيل نموذج تصحيح الخطأ، وهذا النموذج لتصحيح الخطأ يمكن من تقدير العلاقة على المدى الطويل، ويضم في نفس الوقت التعديلات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل دون فقدان المعلومات على المدى الطويل.

المطلب الثالث: تقدير النموذج القياسي لأثر الجباية العادية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2017/1990 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) بعد التعرف على المنهجية التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة القياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، يتم توصيف النموذج الاقتصادي والتعريف بالمتغيرات بالإضافة إلى دراسة استقرارية وتكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

أولاً: صياغة النموذج الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى:

#### 1- تعريف النموذج:

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta pib_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta pib_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta rec_{t-i} + \alpha_1 pib_{t-1} + \alpha_2 rec_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

$\Delta$ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

$p, q$ : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_{0-2}$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_{1-2}$ : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد اختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛

• اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

## 2- بناء النموذج:

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط للوضعية المعقدة التي عادة تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، أي دراسة العلاقات التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة، وسنحاول من خلال دراستنا تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام من خلال الجباية العادية، ولتقيل حالة اللانجاس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LPIB_t = f(LREC_t) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

LPIB: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام؛

LREC: لوغاريتم الجباية العادية؛

وعليه فإن متغير النمو الاقتصادي هو المتغير التابع في الدراسة التطبيقية والجبابة العادية هو المتغير المستقر مع التعبير بنسب الناتج الداخلي الخام معدلات النمو الاقتصادي كون يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الاقتصادية للبلد.

ولتقدير العلاقة (1) في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، والتي تمتاز بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة (0) أو الدرجة (1)، ومنه معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$LPIB_t = b_0 + b_1 * LREC_t + \epsilon_t$$

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

يتم دراسة استقرار متغيرات الدراسة من خلال المراحل التالية:

## 1- اختبار جذر الوحدة:

يجب أن تكون درجة تكاملا لمتغيرات إما I(0) أو I(1)، والجدول رقم 01 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار Phillips-Perron، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة إما من الدرجة الأولى أو عند المستوى.

الجدول (4-4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
-2.37 (0.02)	-5.46 (0.00)	-3.74 (0.01)	4.24 (1.00)	-2.25 (0.44)	-5.95 (0.00)	I(1)	LPIB
-2.30 (0.02)	-4.07 (0.02)	-4.07 (0.00)	5.26 (1.00)	-2.32 (0.40)	-1.87 (0.33)	I(1)	LREC

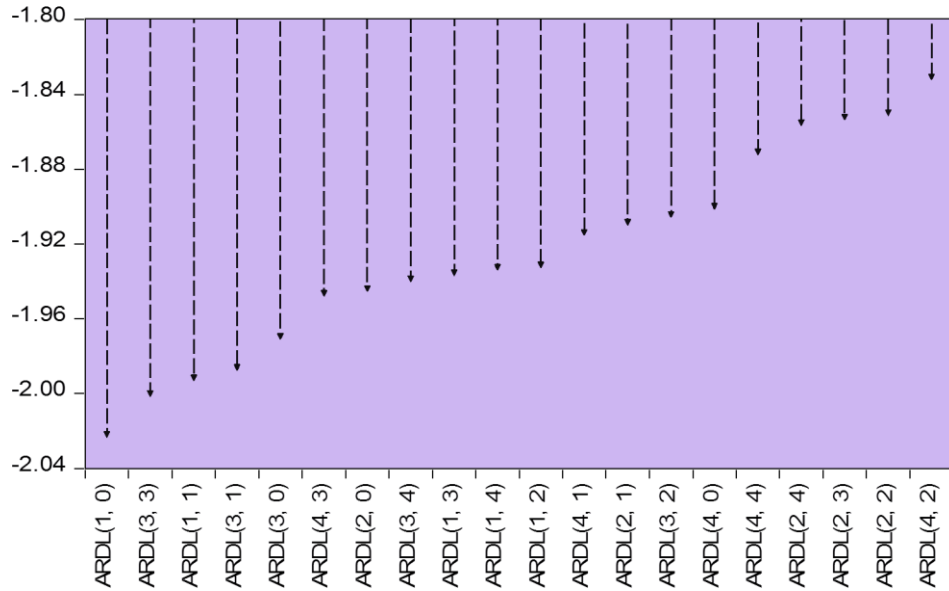
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

## 2- اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (0,1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

### الشكل (3-4): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات Eviews 10

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يبين الجدول رقم 02 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو والجبائية العادية.

الجدول (5-4): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	28.55597	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

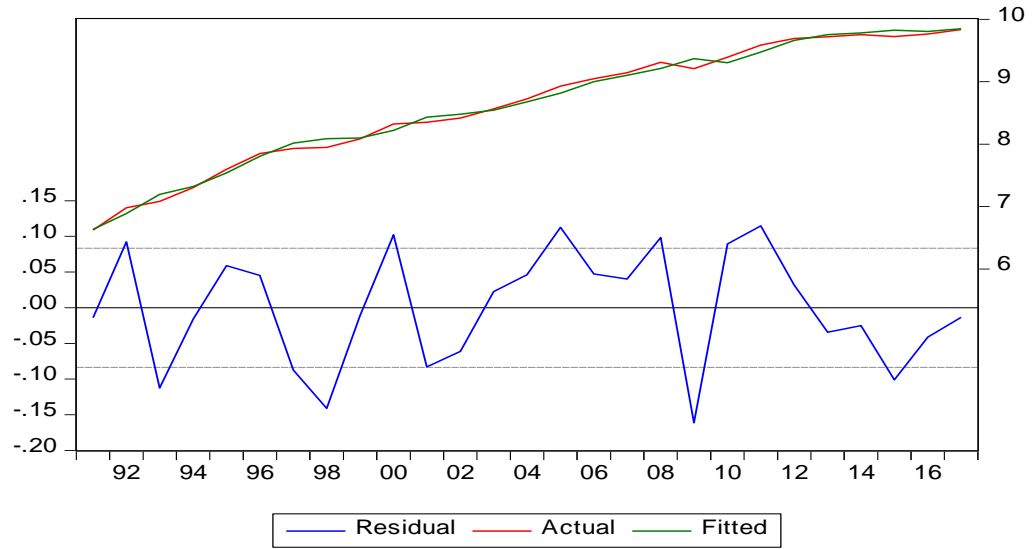
المصدر: مخرجات 10 Eviews

4- اختبار جودة النموذج:

قبل اعتماد النموذج  $ARDL(1,0)$  في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1-4 جودة النموذج: من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل (4-4): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر،

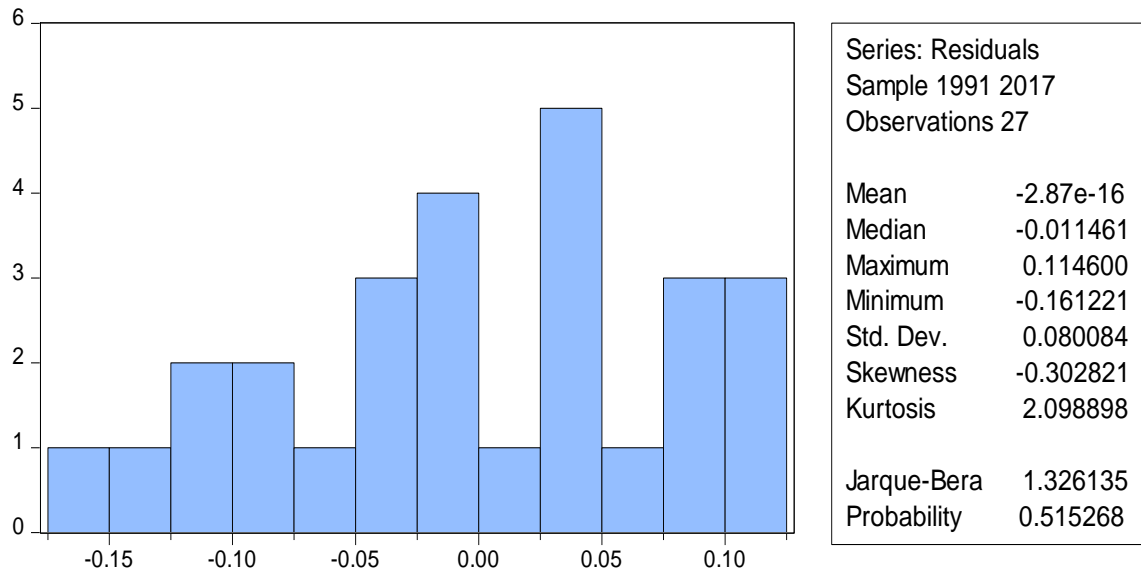
لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج

#### 2-4 التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهو ما يدعم ان البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=1.32$  أقل من  $\chi^2=5.99$

وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (4-5): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات Eviews 10

5- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول (6-4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic	0.728079	Prob. F(2,22)	0.4941			
Obs*R-squared	1.676161	Prob. Chi-Square(2)	0.4325			
Date: 01/20/20 Time: 21:10						
Sample: 1990 2017						
Included observations: 27						
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.024	0.024	0.0169	0.896
		2	-0.243	-0.243	1.8620	0.394
		3	-0.019	-0.006	1.8738	0.599
		4	0.105	0.050	2.2521	0.690
		5	0.086	0.081	2.5172	0.774
		6	-0.072	-0.042	2.7080	0.845
		7	-0.136	-0.101	3.4328	0.842
		8	0.104	0.086	3.8757	0.868
		9	-0.288	-0.390	7.4775	0.588
		10	-0.196	-0.155	9.2413	0.509
		11	0.086	-0.044	9.6044	0.566
		12	-0.003	-0.118	9.6048	0.651
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول رقم 03 يلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

6- اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول (4-7): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.322720	Prob. F(2,24)	0.2851
Obs*R-squared	2.680641	Prob. Chi-Square(2)	0.2618
Scaled explained SS	1.163754	Prob. Chi-Square(2)	0.5588
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:12 Sample: 1991 2017 Included observations: 27			

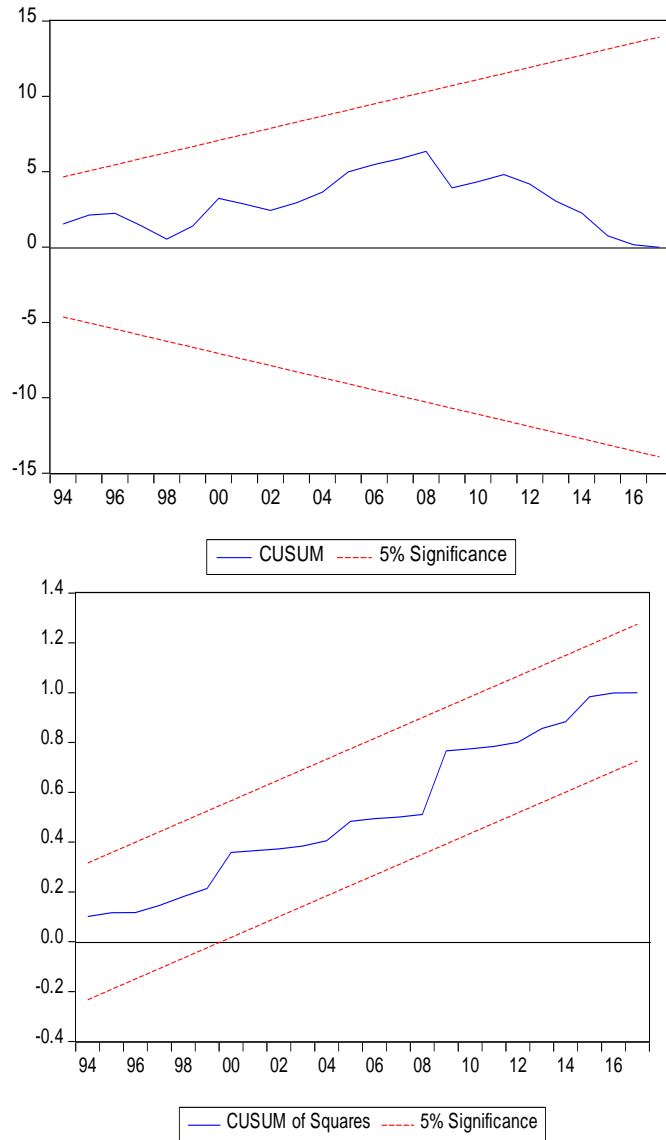
المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

7- اختبار الاستقرار:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (4-6): نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات 10 Eviews

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

ثالثاً: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

يمكن توضيح العلاقة كما يلي:

✓ علاقة الأجل القصير:

يوضح الملحق رقم 01 أن الجباية العادية لا تؤثر في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، وهو ينسب إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الجباية البترولية في تراكم مداخله خاصة في الأجل القصير.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام والجبائية العادية وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته  $(-0.19) = \text{CointEq}(-1)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

✓ علاقة الأجل الطويل:

يوضح الملحق رقم 02 أن الجباية العادية تؤثر في الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، أي أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي إحصائيا للجبائية العادية على الناتج الداخلي الخام حيث كلما ارتفعت الجباية العادية بوحدة واحدة ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام بـ 0.69 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تفيد أنه كلما ارتفعت مداخيل البلاد من إيرادات الجباية العادية أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

الجدول (8-4): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/20/20 Time: 21:16				
Sample: 1990 2017				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.194683	0.020209	-9.633634	0.0000
R-squared	0.450929	Mean dependent var	0.130280	
Adjusted R-squared	0.450929	S.D. dependent var	0.108077	
S.E. of regression	0.080084	Akaike info criterion	-2.175147	
Sum squared resid	0.166750	Schwarz criterion	-2.127153	
Log likelihood	30.36449	Hannan-Quinn criter.	-2.160876	
Durbin-Watson stat	1.950321			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	28.55597	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات 10 Eviews

الجدول (9-4): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/20/20 Time: 21:03				
Sample: 1990 2017				
Included observations: 27				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.919277	0.210027	4.376955	0.0002
LPIB(-1)*	-0.194683	0.093764	-2.076308	0.0487
LREC**	0.135124	0.097561	1.385024	0.1788
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$ .				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC	0.694073	0.180645	3.842189	0.0008
C	4.721913	1.451369	3.253420	0.0034
EC = LPIB - (0.6941*LREC + 4.7219 )				

المصدر: مخرجات 10 Eviews

#### خاتمة الفصل:

وانطلاقاً من كون النمو الاقتصادي هو مطمح كل الحكومات والدول لأنه مرادف للتشغيل وتوزيع الثروات، فإن الجزائر وكغيرها من الدول تسعى لتحقيقه وتضمينه في أهداف السياسات الاقتصادية.

حيث شهدت الجزائر منذ الاستقلال عدة تحولات اقتصادية، بانتهاجها النظام الاشتراكي، لكن مع التطورات السياسية والاقتصادية خاصة أزمة انهيار أسعار البترول 1986 التي هزت الاقتصاد الجزائري، دفعت إلى القيام بعدة إصلاحات اقتصادية.

وبمقارنة ماتم إنفاقه بالنمو الاقتصادي المحقق نجد هذا الأخير محدوداً لعدة أسباب لعل أهمها تفشي الفساد وسيطرته على الاقتصاد الوطني، بالإضافة للبيروقراطية التي تظل عائقاً أمام المستثمرين سواء أكانو محليين أو أجانب .

ولتتمكن الجزائر من بعث نموها الاقتصادي، لابد من القيام بتعجيل الإصلاحات الهيكلية والقطاعات البديلة لقطاع المحروقات (السياحة، الزراعة..) مع تحرير الأسعار والتجارة الخارجية مع القيام بإصلاح القطاع المالي ودعم وتشجيع القطاع الخاص.

من خلال عرض أهم النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي ومنهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة بفعل ما تميز به من خصائص ومزايا مقارنة مع غيرها من نماذج التكامل المشترك التقليدية.

عبر تطبيق منهجية ARDL في دراسة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2017 وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات فتحصلنا على سلاسل مستقرة، ومنه يمكن تقدير نموذج ARDL، كما اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية والنمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

سعيًا وراء اعتماد الجزائر على الجباية البترولية كمصدر أول لإيرادات الدولة، قامت بإصلاح شامل لنظامها الضريبي سنة 1992، من أجل إعطاء الضريبة دورا اقتصاديا واجتماعيا يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية ومحاولة إحلالها مكان الجباية البترولية من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي كهدف عام والحد من الضغوط التضخمية والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من البطالة كهدف خاص.

وبعد دراستنا وتحليلنا لإشكالية الموضوع المتمثلة في أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي، وقبل التطرق إلى النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي والإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية البحث، سنعرض ملخص لأهم النتائج المتوصل إليها في الثلاثة الفصول النظرية:

في الفصل الأول، توصلنا أن الضرائب اقتطاع مالي يدفعه الأفراد جبرا إلى الدولة دون مقابل مباشر لتمويل الميزانية العامة مع التطرق لتعدد المبادئ التي تحكم فرضها وأن لها عدة قواعد فنية تنظم جبايتها. وتعتبر السياسة الجبائية هي البناء النظري الذي تدور حول الضريبة من حيث أهدافها المالية، الاقتصادية والاجتماعية، لكي تكون كفأة وفعالة، أما النظام الضريبي فهو ترجمة فنية للسياسة الضريبية التي تخططها الدولة وتنفذها من تحصيل إيرادات مالية ويكون ذلك بداية من الربط والتشريع إلى مرحلة التحصيل، مع الإشارة أن أهدافها تطورت بتطور الدولة.

أما في الفصل الثاني فتعرضنا للجباية العادية والإصلاحات الاقتصادية المطبقة منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2017، من أجل محاولة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية التي بينت محدوديتها لهيمنة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العمومية بالإضافة إلى تزايد الإنفاق العام للجزائر وتراجع المداخيل أثر تراجع أسعار البترول الدولية، ما جعلها عرضة للتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية البترولية، وحتمية اقتصادية خاصة وأن البترول غير متجدد.

ولعل من أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر هو استحداث ثلاثة ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي الأكثر وضوحا وعدالة، والضريبة على أرباح الشركات من أجل تأمين موارد مالية والرسم على القيمة المضافة من أجل تشجيع المنتجات المحلية وزيادة الإيرادات المالية.

ونظرا للأهمية التي تكتسبها الجباية العادية في تمويل الميزانية العمومية بالرغم من محدوديتها، توجب تفعيلها من خلال الحد من عوائقها، كمكافحة الغش الضريبي والتهرب الجبائي، زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وتبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الجبائية.

وفي الفصل الثالث، قمنا بتقديم بعض المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية على

اختلاف مبادئها وتصوراتها، حيث اتضح أن المدارس الاقتصادية أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية مروراً بالكينزية ثم النيوكلاسيكية حتى النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الداخلي)، فالكلاسيك اعتبروه عملية تراكمية تحدث في الاقتصاد تلقائياً دون حاجة لتدخل الدولة، وأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، و يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع والتي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

أما نموذج هارود-دومار والذي يعتبر أهم نموذج للنمو الاقتصادي يتبع النظرية الكينزية، فقد اهتم بدراسة النمو الاقتصادي والتأكيد على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات الدخل الوطني من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات (التراكم الرأسمالي).

أما النظرية النيوكلاسيكية فتري أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تكمن في التطور التكنولوجي ومدى تناسقه مع تراكم رأس المال.

ثم ظهرت النظريات الحديثة للنمو خلال النصف الثاني ثمانينات القرن العشرين، التي ترى أن هناك أربعة عوامل تؤثر على النمو الاقتصادي، تكمن في رأس المال الفيزيائي، البحث والتطوير، تراكم رأس المال البشري والاستثمار في الهياكل القاعدية.

بالإضافة إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

أما في الفصل الرابع كان لزاماً علينا دراسة أهم النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي، وعرض الجانب النظري للدراسة القياسية والمتمثلة في منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، بعدها قمنا بتطبيق الجانب النظري من خلال دراسة استقرارية المتغيرات تتمتع بخاصية التكامل المشترك باختبار الحدود Bounds test واختبار فترات الإبطاء المثلى ثم تقدير النموذج وفحص النموذج، وقد خلصت الدراسة القياسية بأنها مقبولة من الناحية الإحصائية ومتطابقة مع واقع الاقتصاد الوطني بوجود علاقة في الأجل الطويل.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بأن الإصلاحات الجبائية مازالت بعيدة عن تحقيق إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، فهي صحيحة ويظهر ذلك جلياً من خلال تقييمنا للمردودية المالية للإصلاح الجبائي، الذي بين هيمنة الجباية البترولية في ميزانية الدولة وأنها لا تغطي حتى نفقات التسيير.

وذلك بالرغم من إصلاح النظام الضريبي إلا أن بقيت هيمنة الضرائب غير مباشرة بصورة كبيرة في الجباية العادية، بالإضافة إلى عدة عوائق، أهمها: الضغط الضريبي، التهرب الضريبي، ضعف الإدارة الجبائية وعدم مواكبتها للتغيرات التي تحدث على مستوى الإمكانيات البشرية أو المادية مما يعكس سلبيات على حصيلتها، اتساع أفات هدر المال العام والرشوة ما زاد من الرفع في النفقات العامة، اتساع السوق الموازي.. الخ.

بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بأن الإصلاحات الجبائية أدت إلى زيادة حصيللة الجباية العادية ومن خلالها تفعيل عملية النمو الاقتصادي في الجزائر. فهي صحيحة نسبيا كون الاقتصاد الجزائري استرجع نموه بفضل الإصلاحات الجبائية التي حسنت من أداء المؤشرات القطاعية خارج المحروقات. بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بأن الجباية العادية تؤثر على النمو الاقتصادي يكوم هاما في الأجلين القصير والطويل.

لم يتم إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على تأثير الجباية العادية في الأجل القصير، أما الفرضية الفرعية الثانية فهي صحيحة مثلما بينته النتائج التطبيقية بوجود تأثير ايجابي ومعنوي في المدى الطويل .

#### التوصيات:

إن تحقيق النتائج التي توقعناها في دراستنا، يبقى دائما مرتبط بمدى تفعيل الجباية العادية وكيفية تسييرها وغيرها من الإجراءات التي تسمح بالرفع من حصيللة الجباية العادية وبالتالي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال:

- محاربة كل أنواع أشكال التهرب والغش الجبائي التي تحول دون زيادة حصيلتها؛
- عقلنة ومتابعة منح الامتيازات الخاصة؛
- تخفيض الواردات وحماية المنتج الوطني؛
- على الإدارة الضريبية توسيع استخدام نظام المعلومات الجبائي وربطها بشبكة المعلومات مع مختلف المصالح الإدارية ودعمها بالعنصر البشري الكفاء والوسائل المادية لذلك؛
- ترشيد استخدام النفقات العامة في إدارة المشاريع الحكومية؛
- رفع الوعي الضريبي لدى المكلفين بها مع تغيير الذهنيات المعادية للضريبة من خلال شعور المواطن بالعدالة وإحساسهم بمدى أهمية مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة من خلال مختلف وسائل الإعلام، برامج التعليم، الندوات والملتقيات العلمية؛
- ضرورة ضبط الاقتصاد الموازي في الجزائر من أجل توسيع القاعدة الجبائية لضمان الحصيللة على المدى الطويل؛
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند تعديل الضرائب أو استحداثها أن يتم توسيع الأوعية الضريبية بشكل أفقي لا عمودي؛
- إحداث محاكم ضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل النزاع بين المكلفين والدولة، مع تكوين قضاة متخصصين في الجباية لاستعادة الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة؛

- خصخصة المؤسسات العمومية التي تفتقر إلى الفعالية كونها تكلف الخزينة العمومية مبالغ كبيرة من أجل تطهير ديونها، ما سيدعم ميزانية الدولة؛
  - ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تساهم في رفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات مع تنمية الصادرات خارج المحروقات والذي سيكون له الأثر الايجابي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
  - العمل على توجيه السياسة المالية على النحو الذي يعزز الإيرادات الجبائية ويرشد النفقات العامة مع تنسيق السياسة الضريبية مع مختلف أشكال السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؛
  - ضرورة تكييف التشريعات الضريبية حتى يتم احتواء الاقتصاد الموازي وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
  - دعم الإنتاج الوطني وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة له وحمايته من فوضى الاستيراد والمنافسة الغير متكافئة؛
  - تشجيع روح المقاولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها ومرافقتها حتى تصبح قادرة على المنافسة وبالتالي خلق مناصب الشغل، زيادة الحصيلة الضريبية ما سينتج عنه زيادة معدل النمو؛
  - ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي عبر مشاريع الشراكة للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات العالية للتقليل من التكاليف الإنتاجية؛
  - دعم القطاع الخاص وتشجيعه في الأنشطة المنتجة للثروة؛
  - ضرورة تفعيل سياسات التنوع الاقتصادي وبصفة خاصة القطاع الزراعي، السياحي، الصناعي.
- ..
- الحذر من تبني النماذج والسياسات الجاهزة دون مراعاة الواقع الاقتصادي الجزائري.

#### أفاق الدراسة:

- لقد قمنا في هذا البحث بدراسة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي، وهو ما سيفتح الباب أمام بحوث لاحقة خاصة بعد لجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي، ومن هذه البحوث:
- أثر التمويل غير تقليدي على الجباية العادية؛
  - أثر التمويل غير تقليدي على النمو الاقتصادي؛
  - دراسة اقتصادية لأثر الجباية العادية على الفعاليات الاقتصادية: الاستثمار، الادخار، الإنتاج ...

## المراجع

### I- الكتب:

- ابتسام نزيه حامد محمد الليثي، النظام الضريبي المصري في علاقته بالتطورات المالية والاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2012.
- أحمد فريد مصطفى وسهير محمود السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان الأردن، 2013.
- باهر علت، المالية ومبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995.
- برنيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، بدون تاريخ.
- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي- دراسة تجريبية عبر البلدان-، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- بعون يحيى نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الزرقاء، 2010.
- بن أعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2010.
- بول سامو يلوسون وويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الاهلية للنشر والتوزيع ط2، الاردن، 2006.
- جمال حلاوة، وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، رام الله فلسطين، 2010.
- جيلالي جيلاطو، الإحصاء التطبيقي، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984.
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 1995.

## المصادر والمراجع

- حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- حميد بوزيدة، حياة المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2007.
- خالد الخطيب وشامية أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
- خالد محمد السواعي، مدخل إلى القياس الاقتصادي، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2015.
- رفعت الحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، 1971.
- رمزي على ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
- سعد عبد العزيز عثمان شكري العشماوي، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر، 2000.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2008.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربية، القاهرة، 1977.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، مصادر الإيرادات والميزانية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
- شفيق العتوم، فتحي العاروري، الأساليب الإحصائية، ج1، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.
- ضياء مجيد المسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، 1989-2012.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
- عادل احمد حشيش، أصول الفن المالي في الاقتصاد العام، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1974.

## المصادر والمراجع

- عبد الباسط على جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل-دراسة مقارنة- دار حامد، الأردن، 2008.
- عبد الباسط على جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، 2013.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية الكلية (تحليل جزئيوكلي)، دار الجامعة، مصر، 2001.
- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية الدشرية المستدامة- دراسة في اشكالية الفكر الاقتصادي-الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
- عبد الجواد نايف، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة الجامعة، بغداد، 1967.
- عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975.
- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
- عبد الفتاح العامري، النظرية الضريبية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2006.
- عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، بيروت 1988.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الطبعة 02.
- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- عبد المنعم فوزي، النظم الضريبية، دار النهضة العربية، 1973.
- علي عباس عياد، النظم الضريبية المقارنة، الجزء الثاني، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1972.
- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الطبعة الاولى، عمان، 1998.

## المصادر والمراجع

- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، 1985.
- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- كرودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- محمد أبو نصار، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دون سنة نشر، 1996.
- محمد البنا، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، 1992.
- محمد حسن الدخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- محمد دويدار، مبادئ المالية العامة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1968.
- محمد عبد العزيز عجيمة وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ.
- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2012.
- محمد صغير بعلي ويسرى أبو العلا، المالية العامة، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- محمد طاقة، هدي العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات الحياة و الضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.

## المصادر والمراجع

- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، سنة 2008.
- محمد عبد العزيز عجيمة، د إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر 2002.
- محمد عبد الفضيل، د. سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، مفاهيمها، نظرياتها، سياستها، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- مدحت محمد القريش، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.
- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 1991.
- المهيني محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليبه مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
- ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة حسن حسني محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003، منشورات البغدادي، روية .
- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات البغدادي، الرويبة.
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016.
- نصر رحال، مصطفى عوادي، الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، نشر وتوزيع مكتبة بن موسى السعيد، الوادي، الجزائر، 2010-2011.
- هادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996.
- هاشم عبد التكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج، الأردن، 2015.

## المصادر والمراجع

- يسرى ابو العلاء وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، بدون سنة.
- يونس احمد البطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، 2004.

### II- الرسائل والأطروحات:

#### 1- أطروحات دكتوراه:

- بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2010- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2015.
- بروك داودي، دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر من 1967 إلى 2014، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018.
- بلوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
- بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجباية ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2010 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.
- بوحلايس محمد خليل، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، 2018.
- بن عاتق حنان، السياسة الجباية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- رحمانى العربي، أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2017.
- سارة بن صوشة، دور الحوكمة الجباية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.
- شين لزه، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015.

## المصادر والمراجع

- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015.
- طالب محمد، السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2012.
- طوابية احمد، تطبيقات الاقتصاد وأثرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 .
- عاشوري نعيم، أثر الاتفاقيات الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2018.
- عبد السلام فنغور، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992:تقييم وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، 2016/2017.
- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2016.
- عمير حمة، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر 19970-2015-دراسة قياسية-اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018.
- قدي عبد المجيد " فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1995.
- لموتي محمد، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016.
- محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015.
- محمود جمام، النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

## المصادر والمراجع

- ميرفت عبد السلام عبد المجيد، النمو الاقتصادي والتطور المالي-دراسة تطبيقية-رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2010.
  - 2- مذكرات ماجستير:
  - بختاش راضية، الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية وقياسية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
  - بوجرادة سهيلة، الجباية والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية ( حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
  - عبد الكريم بريشي، فعالية النظام الجبائي الجزائري في ظل التوجهات الاقتصادية المحلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري للفترة 2000-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2007.
  - عيسى براق، دور الرقابة الجبائية في محاربة الغش الضريبي " حالة النظام الرقابي الجزائري" مذكرة ماجستير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001.
  - مراد ناصر، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997.
- ### III- مقالات المجالات والدوريات:
- أيت قاسي عزو رضوان، بن زيدان حاج-نمو الجباية العادية في ظل الإصلاحات الضريبية وظرف النمو الاقتصادي - دراسة حالة الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، مجلة البشائر الاقتصادية، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109524>
  - بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية-، مجلة دراسات جبائية، العدد 03 ديسمبر 2013.
  - بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي، عرض وتحليل تجربة الجزائر 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، عدد 07، سنة 2018.
  - حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 03، العدد 4، جامعة الشلف، 2006.
  - جميل حسن النجار، دراسة فعالية السياسة الضريبية في فلسطين كأداة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، العدد الأول، جويلية 2011.

## المصادر والمراجع

- حراق مصباح، النظام الجبائي الجزائري-قراءة في البنية الهيكل على ضوء المستجدات الأخيرة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 02، الرقم 01، مارس 2018.
- رزيق كمال، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، 2008، جامعة شلف.
- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري كالدور- دراسة للفترة 2000-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017.
- سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 2018.
- شعيب ضيف، جدوى تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 05، 2015.
- عبد الكريم بريشي " هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جانفي 2012.
- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 2013.
- قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 35، الجزائر، سنة 1997.
- قدي عبد المجيد، قادة اقاسم، التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 2010، 01، جامعة الجزائر 03 كبرالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية وفي الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005.
- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد السابع 2016.
- مليكاوي مولود، برنامج العفو الجبائي، مقارنة جباية لضبط اقتصاد الظل في الجزائر استنادا إلى تجارب دولية، مجلة دراسات جباية، العدد 05، جامعة البليدة 02، ديسمبر 2015.
- مليكاوي مولود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 07 جانفي 2017.

### IV- مداخلات الملتقيات والندوات:

- عبد الجبار محمود، التنمية والتنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء المفاهيمي الإشكالي، تحرير د عماد عبد اللطيف سالم، ندوة دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربية 11-14، بغداد بيت الحكمة، 2000.
- كمال رزيق، أبوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية بالجزائر، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، الواقع والأفاق، جامعة تلمسان، 2004.
- كمال رزيق، فارس مسدور، تقييم إصلاح النظام الجبائي الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003.
- مؤتمر تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 4-6 ماي، 1998.
- ناجي التونسي، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث عشر، السنة الثانية يناير 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- هوارى عامر و قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات، جامعة سوق أهراس، 2013.
- ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، المؤتمر الدولي بعنوان تقييم أثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.

### V- القوانين والمراسيم والمشورات:

- المرسوم التنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني في عام 1438 الموافق ل 17 يناير 2017، يحدد كيفية تسيير حسابات التخصيص الخاص، العدد 3.
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر 2010.
- قانون 10-14 المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن لقانون المالية لسنة 2015.
- قانون 17.84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 جويلية سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية.
- قانون 21.90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

## المصادر والمراجع

- المادة 20 من قانون 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانونا المالية لسنة 1991.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2015.
- قانون رقم 01-21 المؤرخ في ديسمبر سنة 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية العدد 79 سنة 2001.
- القانون رقم 12/07 المؤرخ في 2007/12/30 المتضمن قانون المالية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 2007/12/31.
- قانون رقم 09-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 يتضمن قانون المالية لسنة 1991.
- المديرية العامة للضرائب الجزائرية، النظام الجبائي الجزائري 2016.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في 01 مارس 1993 المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، طبقا لأحكام المادة 117 من قانون 91-25 المؤرخ في 19 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992، الجريدة الرسمية العدد 65.

### VI- التقارير والنشرات الاحصائية:

- معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 177، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد، يوليو، 2003.
- معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 177، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، يوليو، 2003.

### I- Les Ouvrages :

- Ahmed Ben Bitour:expose de programme économique et financier, travaux sur le pas, Alger,1995 .
- Alain Beitone, Christine Dollo, Jean-Pierre Guidoni, Alain Gardez, Economie générale , 5 eme Edition, Dalloz, Paris ,1996.
- Alain Beitone, Christine Dollo, Emmanuel Buisson, Emanuel le massonK economieK Edition Dalloz Paris 2001 .
- Bernard Salanie, Théorie économique de fiscalité, Edition Economica, France, 2002.
- Chanles Irving Jones:Théorie de la croissance endogène, Deboeck universitaire, 1999,.
- Christian Schoenauer ; Les fondamentaux de la fiscalité, technique et applications Edition ESKA ; 6 eme Edition ; Paris ;2006 .
- Cohen,a.j king H, Chapleau ,P, Introduction à la macro-économie, 3 eme Edition , ERPI, 2002.
- Delbez Louis , Eléments de finances publiques, Paris , P U F,1995.
- F.M.I « La reforme fiscale en Algérie en Algérie, Contribution à la réflexion », Rapport de F.M.I, 1988.
- Jean longatte, Pascal Vanhove, Economie Generale, 1 ere Edition, Dunod, Paris 2001.
- KURUHARA,K,K,THE KEYNESIAN THEORY OF ECONOMIC DEVELOPEMENT, COLUMBIA,UNIVERSITY PRESS,NEW YORK,1959,P153.
- Le système fiscal algérien , Direction des relations publiques et la communication ,2011.
- Mourad Ben Achenhou:Reforme économique dette et démocratie, Edition Echrifa, Alger, 1992.
- Philippe Aghion et Pèire Howit, traduit par Fabrice Mazerolle,Theorie de la croissance endogene, Dunod ,Paris, 2000.

- Piere Robert, Croissance et crises, analyse économique et historique, Edition Pearson, Paris, 2010.
- Pierre Beltrame, Les systèmes fiscaux, 3 eme Edition Que sais-je, 1997
- Pierre Beltrame: La fiscalité en France, Hachette livre, 06 eme Edition, 1998.
- Régis Bourbonnais, Econométrie, cours et exercice corrigés-Dunod 9 eme Edition, France, 2015.
- Richard , Glipsey, Kenneth, i. Carlaw. Clifford, T. Bekar, Economic transformations, New york, Oxford university press, 2005.
- Robert E.hall et Alvin Rabushka, La flat tax, la revolutio fiscale, 2 eme Edition, les Editions du Cri, 2009.
- Silem Ahmed, Albertini Jean-marie: « Lexique d'économie » Dalloz, 1999.
- Smail Benamara, Les perspectives offertes par le marché Algérie grâce au plan quinquinal 2010-2014 forum économique sur le conseil de coopération du golf et la Maghreb, Montréal , Québec, 2010.
- Youcef Deboub, Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie, Opu, Algérie, 1995.

الملاحق

الملحق رقم 01: اختبار استقرارية الجباية العادية LREC

Phillips-Perron Unit Root Test  
on LREC

Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-1.872022	0.3397
Test criticalvalues:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10%level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006867
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.006867
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 20:57 Sample (adjusted): 1991 2017 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.030940	0.016528	-1.872022	0.0729
C	0.324391	0.104953	3.090830	0.0048
R-squared	0.122944		Mean dependent var	
Adjusted R-squared	0.087862	S.D.dependent var		0.090174
S.E. of regression	0.086121	Akaike info criterion		-1.994936
Sumsquaredresid	0.185421	Schwarzcriterion		-
1.898948 Loglikelihood	28.93164	Hannan-Quinn criter.		-1.966394
F-statistic	3.504467	Durbin-Watsonstat		
Prob(F-statistic)	0.072948			

Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-2.321107	0.4094
Test criticalvalues:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10%level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.005809
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.005809
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 20:58 Sample (adjusted): 1991 2017 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.292348	0.125952	-2.321107	0.0291
C	1.488749	0.565389	2.633140	0.0146
@TREND("1990")	0.033914	0.016216	2.091384	0.0473
R-squared	0.258144		Mean dependent var	
	0.130383			
Adjusted R-squared	0.196323	S.D.dependent var		0.090174
S.E. of regression	0.080839	Akaike info criterion		-2.088277
Sumsquaredresid	0.156838	Schwarzcriterion		-
1.944295 Loglikelihood	31.19174	Hannan-Quinn criter.		-2.045464
F-statistic	4.175650	Durbin-Watsonstat		
	1.330605			
Prob(F-statistic)	0.027787			

Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			5.264973	1.0000
Test criticalvalues:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10%level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.009492
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.014297
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 20:58 Sample (adjusted): 1991 2017 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	0.019503 0.0000	0.003009	6.481860	
R-squared	-0.212204		Mean dependent var	
0.130383				
Adjusted R-squared	-0.212204	S.D.dependentvar		0.090174
S.E. of regression	0.099281	Akaike info criterion		-1.745385
Sumsquaredresid	0.256276	Schwarzcriterion		-
1.697391 Loglikelihood	24.56270	Hannan-Quinn criter.		-1.731114
Durbin-Watsonstat	1.128557			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-4.070855	0.0043
Test criticalvalues:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10%level		-2.629906	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006444
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.007594
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:00 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.735320	0.183347	-4.010540	0.0005
C	0.088799	0.029332	3.027350	0.0058
R-squared	0.401264	Mean dependent var	-0.008772	
Adjusted R-squared	0.376316	S.D.dependent var	0.105798	
S.E. of regression	0.083553	Akaike info criterion	-2.052873	
Sumsquaredresid	0.167546	Schwarzcriterion	-	
1.956096 Loglikelihood	28.68735	Hannan-Quinn criter.	-2.025005	F-
statistic	16.08443	Durbin-Watsonstat		
	1.518511			
Prob(F-statistic)	0.000513			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-4.068338	0.0187
Test criticalvalues:	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10%level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006320
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.007443
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:00 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.771215	0.193013	-3.995669	0.0006
C	0.115978	0.050156	2.312365	0.0301
@TREND("1990")	-0.001546	0.002300	-0.672139	0.5082
R-squared	0.412798	Mean dependent var	-0.008772	
Adjusted R-squared	0.361737	S.D.dependent var	0.105798	
S.E. of regression	0.084524	Akaike info criterion	-1.995402	
Sumsquaredresid	0.164318	Schwarz criterion	-	
1.850237 Loglikelihood	28.94022	Hannan-Quinn criter.	-1.953599	F-
statistic	8.084393	Durbin-Watsonstat		
	1.498307			
Prob(F-statistic)	0.002193			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-2.301381	0.0233
Test criticalvalues:	1% level		-2.656915	
	5% level		-1.954414	
	10%level		-1.609329	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.008905
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.008105
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:01 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.274949 0.0281	0.117970	-2.330679	
R-squared	0.172625	Mean dependent var	-0.008772	
Adjusted R-squared	0.172625	S.D.dependent var	0.105798	
S.E. of regression	0.096234	Akaike info criterion	-1.806359	
Sumsquaredresid	0.231526	Schwarzcriterion	-	
1.757971 Loglikelihood	24.48267	Hannan-Quinn criter.	-1.792425	
Durbin-Watsonstat	1.852460			

الملحق رقم 02: اختبار استقرارية الناتج الداخلي الخام LPIB

Phillips-Perron Unit Root  
Test on LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-5.952902	0.0000
Test criticalvalues:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10%level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006670
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.003056
Phillips-Perron Test				
Equation Dependent				
Variable: D(LPIB) Method:				
Least Squares Date:				
01/20/20 Time:20:44				
Sample (adjusted): 1991 2017				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.066676	0.016095	-4.142650	0.0003
C	0.696724	0.137707	5.059475	0.0000
R-squared	0.407043		Mean dependent var	
	0.130280			
Adjusted R-squared	0.383324	S.D.dependent var		0.108077
S.E. of regression	0.084871	Akaike info criterion		-2.024178
Sumsquaredresid	0.180078	Schwarzcriterion		-
1.928190 Loglikelihood	29.32641	Hannan-Quinn criter.		-1.995636
F-statistic	17.16155	Durbin-Watsonstat		
	2.041790			
Prob(F-statistic)	0.000343			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-2.250339	0.4449
Test criticalvalues:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10%level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006166
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.003981
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time:20:52 Sample (adjusted): 1991 2017 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.180145	0.082607	-2.180735	0.0392
C	1.449820	0.554864	2.612931	0.0153
@TREND("1990")	0.015062	0.010763	1.399405	0.1745
R-squared	0.451776		Mean dependent var	
			0.130280	
Adjusted R-squared	0.406091	S.D.dependent var		0.108077
S.E. of regression	0.083290	Akaike info criterion		-2.028543
Sumsquaredresid	0.166492	Schwarzcriterion		-
1.884561 Loglikelihood	30.38533	Hannan-Quinn criter.		-1.985730
F-statistic	9.888873	Durbin-Watsonstat		
	1.970722			
Prob(F-statistic)	0.000737			

Null Hypothesis: LREC has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			5.264973	1.0000
Test criticalvalues:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10%level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.009492
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.014297

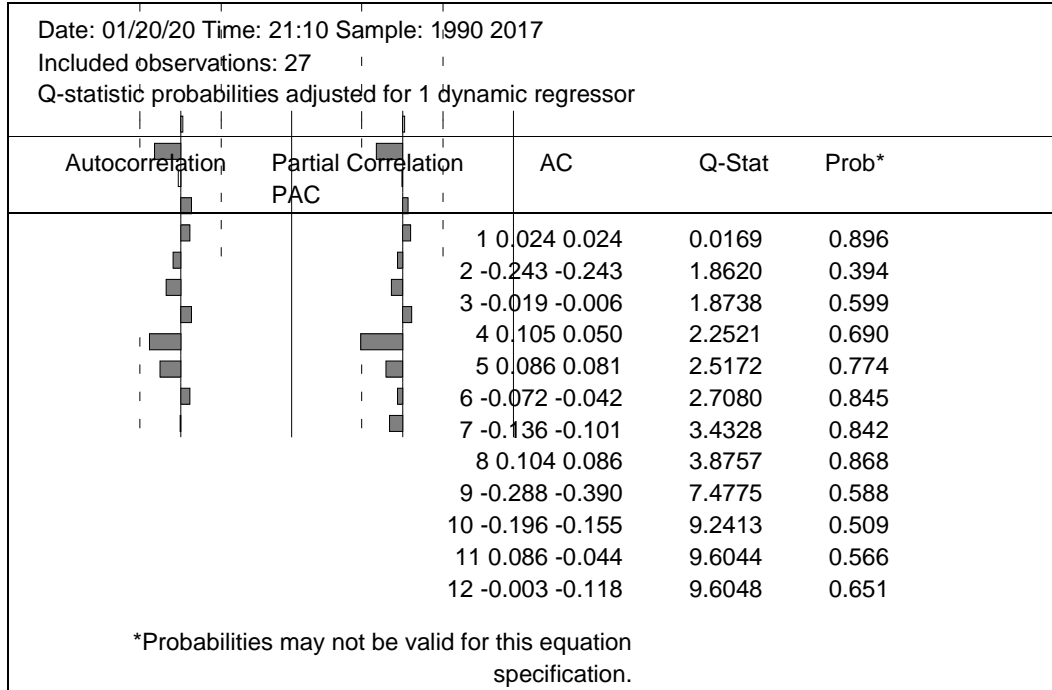
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 20:58 Sample (adjusted): 1991 2017 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	0.019503 0.0000	0.003009	6.481860	
R-squared	-0.212204	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	-0.212204	S.D.dependentvar		0.090174
S.E. of regression	0.099281	Akaike info criterion		-1.745385
Sumsquaredresid	0.256276	Schwarz criterion		-
1.697391 Loglikelihood	24.56270	Hannan-Quinn criter.		-1.731114
Durbin-Watsonstat	1.128557			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-4.070855	0.0043
Test criticalvalues:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10%level		-2.629906	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006444
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.007594
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:00 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.735320	0.183347	-4.010540	0.0005
C	0.088799	0.029332	3.027350	0.0058
R-squared	0.401264	Mean dependent var	-0.008772	
Adjusted R-squared	0.376316	S.D.dependent var	0.105798	
S.E. of regression	0.083553	Akaike info criterion	-2.052873	
Sumsquaredresid	0.167546	Schwarzcriterion	-	
1.956096 Loglikelihood	28.68735	Hannan-Quinn criter.	-2.025005	F-
statistic	16.08443	Durbin-Watsonstat		
	1.518511			
Prob(F-statistic)	0.000513			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-4.068338	0.0187
Test criticalvalues:	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10%level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.006320
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.007443
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LREC,2) Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:00 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.771215	0.193013	-3.995669	0.0006
C	0.115978	0.050156	2.312365	0.0301
@TREND("1990")	-0.001546	0.002300	-0.672139	0.5082
R-squared	0.412798	Mean dependent var	-0.008772	
Adjusted R-squared	0.361737	S.D.dependent var	0.105798	
S.E. of regression	0.084524	Akaike info criterion	-1.995402	
Sumsquaredresid	0.164318	Schwarzcriterion	-	
1.850237 Loglikelihood	28.94022	Hannan-Quinn criter.	-1.953599	F-
statistic	8.084393	Durbin-Watsonstat		
	1.498307			
Prob(F-statistic)	0.002193			

Null Hypothesis: D(LREC) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron teststatistic			-2.301381	0.0233
Test criticalvalues:	1% level		-2.656915	
	5% level		-1.954414	
	10%level		-1.609329	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (nocorrection)				0.008905
HAC corrected variance(Bartlettkernel)				0.008105
<p>Phillips-Perron Test Equation  Dependent Variable:  D(LREC,2) Method: Least Squares  Date: 01/20/20 Time: 21:01  Sample (adjusted): 1992 2017  Included observations: 26 after adjustments</p>				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-0.274949 0.0281	0.117970	-2.330679	
R-squared	0.172625	Mean dependent var	-0.008772	
Adjusted R-squared	0.172625	S.D.dependent var	0.105798	
S.E. of regression	0.096234	Akaike info criterion	-1.806359	
Sumsquaredresid	0.231526	Schwarzcriterion	-	
1.757971 Loglikelihood	24.48267	Hannan-Quinn criter.	-1.792425	
Durbin-Watsonstat	1.852460			

### orrelogram of Residuals



الملحق رقم 04: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.72807	Prob. F(2,22)	0.4941	
Obs*R-squared	9	Prob. Chi-Square(2)	0.4325	
	1.67616			
	1			
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method:ARDL Date: 01/20/20 Time: 21:11 Sample: 1991 2017 Included observations: 27 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	oefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.018225	0.102556	0.177708	0.8606
LREC	-0.017242	0.106102	-0.162509	0.8724
C	-0.043956	0.227695	-0.193048	0.8487
RESID(-1)	0.014904	0.219971	0.067754	0.9466
RESID(-2)	-0.254316	0.211841	-1.200506	0.2427
R-squared	0.062080	Mean dependent var	-2.87E-16	
Adjusted R-squared	-0.108451	S.D. dependent var	0.080084	
S.E. of regression	0.084315	Akaike info criterion	-1.942942	
Sum squared resid	0.156398	Schwarz criterion	-1.702972	
Log likelihood	31.22971	Hannan-Quinn criter.	-1.871586	
F-statistic	0.364040	Durbin-Watson stat	2.007778	
Prob(F-statistic)	0.831528			

الملحق رقم 05: نتائج اختبار عدم التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.322720	Prob. F(2,24)	0.2851	
Obs*R-squared	2.680641	Prob. Chi-Square(2)	0.2618	
Scaled explained SS	1.163754	Prob. Chi-Square(2)	0.5588	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 01/20/20 Time: 21:12 Sample: 1991 2017 Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.015468	0.016421	-0.941998	0.3556
LPIB(-1)	0.011870	0.007331	1.619125	0.1185
LREC	-0.012372	0.007628	-1.621999	0.1179
R-squared	0.099283	Mean dependent var	0.006176	
Adjusted R-squared	0.024223	S.D. dependent var	0.006597	
S.E. of regression	0.006517	Akaike info criterion	-7.124354	
Sum squared resid	0.001019	Schwarz criterion	-6.980372	
Loglikelihood	99.17878	Hannan-Quinn criter.	-7.081541	
F-statistic	1.322720	Durbin-Watson stat	1.973659	
Prob(F-statistic)	0.285141			

الملحق رقم 06: تقدير النتائج بواسطة طريقة المربعاتالصغرى

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LPIB) Selected Model: ARDL(1, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 01/20/20 Time:21:16 Sample: 1990 2017 Included observations: 27				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.194683	0.020209	-9.633634	0.0000
R-squared	0.450929	Mean dependent var		0.130280
Adjusted R-squared	0.450929	S.D. dependent var		0.108077
S.E. of regression	0.080084	Akaike info criterion		-2.175147
Sum squared resid	0.166750	Schwarz criterion		-2.127153
Log likelihood	30.36449	Hannan-Quinn criter.		-2.160876
Durbin-Watson stat	1.950321			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	28.55597	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

## المخلص

تعتمد الحكومات على مصادر مختلفة للإيرادات العامة، مثل الضرائب التي تعتبر أهم مصدر تستخدمه في تمويل برامجها التنموية. حيث يعتبر النمو الاقتصادي هدف كل دولة والمعيار الذي يقاس به الأداء كحال الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. توصلنا لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: الجباية، الإيرادات، الجباية البترولية، الجباية العادية، النمو الاقتصادي.

## Résumé :

Les gouvernements dépendent de diverses sources de recettes publiques, telles que les impôts, qui sont la source la plus importante qu'ils utilisent pour financer leurs programmes de développement, dont La croissance économique est l'objectif de chaque pays et la norme par laquelle la performance est mesurée, comme c'est le cas en Algérie. Cette étude vise à mesurer l'effet de la fiscalité ordinaire sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1990-2017, en utilisant le modèle ARDL. Nous avons trouvé une relation d'équilibre à long terme entre collecte régulière et croissance économique.

**Mots clés:** Fiscalité, recettes, fiscalité pétrolière, fiscalité ordinaire, croissance économique.

## Abstract :

Governments depend on various sources of public revenue, such as taxes, which are the most important source they use to finance their development programs, that the economic growth is the goal of each country and the standard by which performance is measured, as is the case in Algeria. This study aims to measure the effect of ordinary taxation on economic growth in Algeria during the period 1990-2017, by using the ARDL model. We found a long-term equilibrium relationship between regular collection and economic growth.

**Key words:** Taxation, revenue, petroleum taxation, regular taxation, economic growth.